# التوحيد والإصلاح

## قراءة في المسار

نور الدين علوش

© حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الإلكتروني.
www.Nashiri.Net

© حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب.
نشر إلكترونيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

يمنع منعا باتاً نقل أية مادة من المواد المنشورة في ناشري دون إذن كتابي من الموقع. جميع الكتابات المنشورة في موقع دار ناشري للنشر الإلكتروني تمثل رأي كاتبيها، ولا تتحمل دار ناشري أية مسؤولية قانونية أو أدبية عن محتواها.

التدقيق اللغوي: سعيد الدوسري
الإخراج الفني: ندى الزهراني
تصميم الغلاف: ندى الزهراني

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الملك الحق المبين ، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

لم يعد خافيا على الناس أهمية الحركة الإسلامية في العالم العربي عامة، وفي المغرب خاصة. بحيث أصبحت فاعلا أساسيا ورقما أساسيا في المعادلة السياسية. لذلك قررنا البحث والتنقيب عن الحركة الإسلامية المغربية وخاصة حركة التوحيد والإصلاح حتى نساهم في النقاش الدائر ونغني الموضوع ببعض المعطيات والمعلومات الجديدة.

بالرغم من كثرة الندوات والكتابات حول الحركة الإسلامية المغربية ، لكن حركة التوحيد والإصلاح لم تحظ بالكثير من الدراسات والبحوث ؛ فحركة التوحيد والإصلاح بعد التحاق عدد من أطرها بحزب العدالة والتنمية عرفت الكثير من التحولات الفكرية والسياسية والتنظيمية آثرنا البحث فيها وتسليط الأضواء عليها .

فحركة التوحيد والإصلاح استطاعت أن تفرض نفسها في المشهد الحركي الإسلامي ، كما استطاعت أن تؤسس لعلاقة متينة مع الحركات الإسلامية وتطور علاقاتها الدولية كالمؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية ..

لا نقول في هذا البحث المتواضع أننا أحطنا حركة التوحيد الإصلاح من جميع الجوانب الفكرية والتنظيمية والسياسية ، ولكن هي محاولة فإن وفقت فمن الله الحنان المنان وإن قصرت أو أخطأت فأسأل الله عز وجل التجاوز عن الزلات والعثرات .

# الفصل التمهيدي

## ١- تحديدات مفاهيمية

### - الصحوة الإسلامية :

الصحو في اللغة يطلق على الصحو من السكر ، أو على صحوة القلب بعد فلته أو فوته ، أو على الصحو بعد نوم أو نعاس خفيفين " (١) . والمتتبع لمسيرة الأمة سيلاحظ غفلة ونومة وتراجعاً عن أداء رسالتها العمرانية ، ونومة أفقدتها مقومات وجودها : خيريتها المؤمنة الصالحة {كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله} – آل عمران أية ١١٠- ، ووسطيتها الشاهدة { وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس} – سورة البقرة آية ١٤٢- ووحدتها الجامعة {وأن هذه أمتكم أمة واحدة} –الأنبياء اية٩١-
لكن مع أوائل هذا القرن شهد العالم الإسلامي انبعاثا جديدا قوامه الانتشار الكبير للتعاليم الإسلامية وسط المسلمين بمعناها الشامل ( علاقة الإنسان بربه ، وبالإنسان وبالكون).هذا الانبعاث هو ما يمكن وصفه بالصحوة الإسلامية فهي تمثل " اليقظة الإسلامية التي تعيشها الأمة في انفتاحها على سلامها من خلال الصدمة التي تعيشها في واقع التحديات التي واجهتها الأمة في غفلتها عن حركة الإسلام في الواقع ، وعن أصالته في موقع الحياة (..)، الصحوة تمثل الحالة العقلية والعاطفية والواقعية التي يتحرك فيها المسلمون في مواجهتهم للمستقبل على أساس ما يحمله الإسلام من غنى وفرص كثيرة للوصول إلى الأهداف الكبرى(..) ليخرجوا من حالة اليأس إلى حالة التخطيط للنصر " (٢)
الصحوة إذن مؤشر يقظة ، وأمل ثقة بعد طول غياب وشعور باليأس وانهزام تنامت حتى أصبحت حقيقة قائمة وأمرا واقعا يشل بال الغيورين والمتربصين على السواء ، وشاع الحديث على الخطر الإسلامي باعتباره المهدد الأول لمصالح الرب والسد المنيع أمام توسعه ، ولا غرو أن تتعالى أصوات غربية بضرورة الإبقاء عل الحلف الأطلسي لمواجهتها " ، لم يعد يشك أحد في أهمية الحضور الذي أصبحت تتمتع به الحركات الإسلامية داخل أقطار ما يسمى بالعالم الإسلامي (..) لهذا ليس عبثا أن تتولى وكالة المخابرات الأمريكية في سنة واحدة ١٩٨٣ التمويل الكامل أو الجزئي لأكثر من ١٢٠ مؤتمرا أو ندوة في موضوع واحد هو الصحوة الإسلامية " (٣)

لهذا التنامي الإسلامي تجليات في الواقع ، نجملها في تجل عام وخاص .

- التجلي العام: العمل بالإسلام : وهو ما تعرفه شعوب دول العالم من رجوع واسع للدين ، وتطبيق له في مجالات الحياة على اختلاف حيثياتهم الاجتماعية والعلمية ، لكن يبقى عاما -لأنه يقتصر على العمل بالإسلام.
- التجلي الخاص: العمل للسلام : يستوعب الأول ويتجاوزه إ إلى العمل للإسلام ، وهذا يتضح من خلال :- تنامي نشاط خطباء المساجد والتفاف العديد من الناس حولهم( كشك، بن الصديق ، الزمزمي...)
- تنامي نشاط الجمعيات الإسلامية ذات الأهداف الخيرية الاجتماعية .
- تنامي الطرق الصوفية
- تنامي نشاط المفكرين الإسلاميين المستقلين

- تنامي نشاط التنظيمات الإسلامية ، أو ما يصطلح عليه بالحركات الإسلامية ، حيث عم وجودها كل الدول الإسلامية (٤).

## - مفهوم الحركة الإسلامية :

يعرف البديل الحضاري الحركة الإسلامية باعتبارها طليعة الأمة في معركة التغيير وصاحبة مشروع مجتمعي ..وهي مطالبة بإنجاز مهمتين : - تتحدد المهمة الأولى في العمل على إيجاد الوعي بضرورة التغيير عند تيار غالب من الشعب المغربي ، وتتحدد المهمة الثانية في قيادة هذا التيار الغالب في معركة التغيير .

من هذا المنظور يعتبر البديل الحضاري أن مهمة التغيير منوطة بالأمة وليست بالنخب ...وأن دور النخب هو المساهمة في توفير شروط التغيير .

من جانب أخر ، يعتبر البديل الحضاري أن الحركة الإسلامية لا تمثل الإسلام وإنما هي اجتهاد في دائرة الإسلام تعبر عن وجهة نظر تستند إلى المرجعية الإسلامية.

## -الدولة الإسلامية :

دولة الإسلام دولة مدنية تقوم على ٣ أسس:

- أن يكون القائمون عليها من المسلمين
- أن تكون مرجعيتها هي الإسلام
- أن تقوم بتطبيق شرع الله واعتبار شريعته إطارا ضابطا للتشريع

لهذا نعتبر أن دولة الإسلام هي دولة تكون فيها السيادة لشريعة الله ، والسلطة للشعب ويكون الحاكم مفوضا من طرف الشعب في ممارسة هذه السلطة .. من هنا يأتي وصفنا لدولة الإسلام بأنها مدنية شرعيتها ومشروعيتها قائمة على تعاقد بينها وبين الشعب ..ونقدر أن الدولة الإسلامية عاشت مرحلة دينية في بداية تأسيسها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، الذي كان مرسلا من الله وكان بهذا يمثل الشرعية الدينية ..أما فيما بعد فإن الخلفاء الراشدين استمدوا شرعيتهم من التعاقد الذي ربطهم بالأمة ... ولم يستمدوها من الدين .

دولة الإسلام أيضا ليست نهاية التاريخ وإن كان استمرارها رهينا بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت على أساسها مع الشعب.(٥)

## ٢-مشروعية العمل الإسلامي

إن مشروعية العمل الإسلامي، مستمدة من الأساس من قوة التكليف الإلهي القاضي أولا: بأن الأمة هي محل التكليف وهي المسؤولة مباشرة عن متابعة المهام الرسالية بعد الرسول" ص" في حفظ الدين وسياسة الدنيا(٦) .
( وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ) سورة البقرة، الآية ١٤٣
وثانيا: أن مناط التكليف للأمة مرتبط بالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) آل عمران الآية ١٠٣
والأمر بعملية تغيير المنكر والقيام بها حسب مراتب الإمكان والاستطاعة ارتقاء بمستوى التدين إلى مدارج المجاهدين ودرجات الشهداء الأبرار(٧)" ويبقى حديث المشروعية هو أولا: حديث في المقاصد والأعمال، يقول ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٥٦ " كما أن حديث الأعمال ميزان للأعمال في باطنها وهو ميزان الأعمال في ظاهرها، فكما أن كل عمل لا يراد به وجه الله تعالى فليس لصاحبه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله تعالى ورسوله فهو مردود على حامله " وهو ثانيا حديث في الدلالات والمضامين فلا حديث عن مشروعية للعمل الإسلامي بدون امتلاك برنامج عمل يوضح القوانين الأساسية في عملية التدافع ويمتلك رؤية تربوية ورؤية منهجية للممارسة، حتى يتم تجاوز حالات الغموض المنهجي والفكري( ٨)"

## ٣ – عوامل انتشار الحركة الإسلامية

ساعد على ذلك عدة عوامل كثيرة نجملها في :

- هزيمة ١٩٦٧ وفشل المشروع القومي الناصري :

أحدثت ثورة الضباط الأحرار تغييرات كبيرة على الخريطة الفكرية للعالم العربي ، خاصة بعد تقديمها لتصورها الذي ارتكز على ٣ مقومات " اقتصاديا : العمل بسياسة التأميم ، إيديولوجيا : رفع شعار الوحدة العربية ، سياسيا : إقامة نظام الحزب الوحيد " (٩) وهكذا تشكل تيار فكري سيطر على مراكز القرار وحاول بكل ما أوتي من وسائل تخدير الشعوب بأماني معسولة تبين زيفها بعد الهزيمة النكراء لسنة ١٩٦٧ ، ففقد هذا التيار شعبيته بعد هزيمة ١٩٦٧ النكراء أمام اليهود ، فقد البطل القومي عبد الناصر بعض شعبيته ، وتراجع القوميون العرب قليلا في الحيز الثقافي ، وانفتحوا للحوار من مواقفهم المهزومة مع الإسلام (١٠ )

انتشار أدبيات الإخوان المسلمين:

عانى الإخوان المسلمون في سجون ناصر كثيرا بسبب معارضتهم لسياسته فصدرت في حقهم أحكام قاسية وتعرضوا لتعذيب وحشي . ومحاكمات
أدت إلى إعدام العديد من قادتهم وخاصة سيد قطب.
إعدام سيد قطب -وهو منظر الإخوان –ومواجهة الإخوان لعبد الناصر البطل المهزوم الذي طالما علق عليه شباب الأمة آمالهم في التحرر ، جعلا كتابات الإخوان وأفكارهم تلقى صدى وتعرف تجاوبا كبيرا في أوساط الشباب والمثقفين ، وساعد في نشرها وشرحها الإخوان الذين فروا هاربين من ملاحقة أجهزة الأمن المصرية وانتشروا في مختلف الدول .
لهذا نجد أغلب الحركات الإسلامية خارج مصر نشأت في الفترة بعد ١٩٦٧ ، ففي تونس أسست الجمعية القومية للمحافظة على القران الكريم في يناير ١٩٦٨ ، وفي المغرب تأسست الشبيبة الإسلامية في ١٩٦٩ .

## نجاح الثورة الإسلامية في إيران

" وجاءت الثورة الإسلامية فيما يشبه الزلزال السياسي ، لتدفع بكل حركة إسلامية إلى الواجهة ، ولتدخلها في ساحة الصراع بكل قوة " (١١)، كما كان لها بالغ الأثر في التقليص من احتداد التيارات الفكرية المضادة " الثورة الإسلامية في إيران أيقظتهم – أي العلمانيين- كما أيقظت العالم إلى أن " المخزون النفسي " في الشعوب الإسلامية مليء بالمفاجآت " ( ١٢ )

# الفصل الأول: حركة التوحيد والإصلاح

حركة التوحيد والإصلاح هي نتاج توحيد بين حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي.

## أولا : حركة الإصلاح والتجديد

ترتبط نشأة " جمعية الجماعة الإسلامية ( حركة الإصلاح والتجديد ) بالخلخلة التي عرفتها حركة الشبيبة الإسلامية أواخر السبعينات ، مرورا بمحاكمة سبتمبر ١٩٨٠ والتي انتهت بالحكم غيابيا على عبد الكريم مطيع بالسجن المؤبد(١٣ ) . وانتهاء بإصدار هذا الأخير لمجلة المجاهد في مارس ١٩٨١ المتحاملة على السلطة السياسية ومقدساتها.

جسد تاريخ صدور مجلة " المجاهد" القطيعة النهائية بين مجموعة من الشباب الإسلامي بقيادة عبد الإله بن كيران وعبد الكريم مطيع رئيس حركة الشبيبة الإسلامية ، هذه المجموعة هي التي ستعمل على تأسيس تنظيم جديد يحمل اسم جمعية الجماعة الإسلامية( ١٤ ).
منذ اتخاذ قرار الانفصال عن " حركة الشبيبة الإسلامية " بعد صدور مجلة المجاهد الناطقة باسم عبد الكريم مطيع في مارس ١٩٨١ ، ظلت المجموعات المنفصلة تتأرجح بين خياري السرية والعلنية وذلك بين سنوات ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، هذه السنوات التي تخللتها اعتقالات طالت صفوف المجموعات المنفصلة كاعتقالات ١٩٨٤ واعتقال مجموعة مكناس والتي تضم ١٨ عضوا سنة ١٩٨٥ ، وخلال سنوات التأرجح هذه أقدمت مجموعة الرباط بقيادة عبد الإله بن كيران على تقديم ملفها للسلطات سنة ١٩٨٣ قصد تأسيس جمعية " الجماعة الإسلامية ".
وما كادت تحل سنة ١٩٨٥ ، حتى توضحت الرؤية السياسية لدى المجموعات المنفصلة عن حركة الشبيبة الإسلامية وقررت السير على نهج مجموعة الرباط ، وهكذا قدمت مجموعة الدار البيضاء بقيادة سعد الدين العثماني ملفها للسلطات قصد فتح فرع تابع للجماعة الإسلامية وذلك في أكتوبر١٩٨٦.( ١٥ )
لقد شكل منطلق جمعية الجماعة الإسلامية المتمثل في الانفصال عن حركة الشبيبة الإسلامية مدخلا لإبداء الرغبة في البحث عن الشرعية القانونية من خلال توجيه عدة مراسلات إلى الجهات المعنية ، ومن تلك المراسلات :- رسالة موجهة إلى وزير الداخلية بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٦ ( ١٦ )
- رسالة مرفوعة إلى الملك بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٨٧( ١٧ )
ودائما في إطار البحث عن الشرعية القانونية ، استبدلت الجماعة الإسلامية سنة١٩٩٢ اسمها بحركة الإصلاح والتجديد .
لم تكتف الجماعة الإسلامية باستبدال اسمها بحركة الإصلاح والتجديد سنة ١٩٩٢ ، بل استبدلت رئيسها عبد الإله بن كيران برئيس جديد : محمد يتيم وذلك خلال الجمع العام الرابع الذي عقدته في يوليو ١٩٩٤ ، وما كادت تحل سنة ١٩٩٦ حتى أقدمت على خطوة جديدة تمثلت في الاتحاد مع رابطة المستقبل الإسلامي لتكوين تنظيم جديد : حركة التوحيد والإصلاح

## ثانيا: رابطة المستقبل الإسلامي

تأسست الرابطة بعد توحد ٣ جمعيات إسلامية :

- جمعية الدعوة الإسلامية بفاس وكانت قد تأسست سنة١٩٧٦ من قبل الدكتور عبد السلام هراس ، ويتحدد هدفها في التوعية الإسلامية بهدف تخليص المجتمع من كل أشكال الفساد والانحراف ، وسيلتها في ذلك العمل الثقافي والتربوي.
- الجمعية الإسلامية بالقصر الكبير وأسسها احمد الريسوني سنة ١٩٧٦ ، ولا تختلف كثيرا في أهدافها ووسائلها عن جمعية الدعوة الإسلامية بفاس.
- جمعية الشروق الإسلامية التي تأسست في ديسمبر ١٩٨٦ من قبل بعض قدامى حركة الشبيبة الإسلامية الذين جمدوا نشاطهم داخلها منذ سنة ١٩٧٨ وانحازوا إلى العمل الإسلامي من زاويته الثقافية.

المكتب التنفيذي للرابطة :

كان على التالي :

- الدكتور أحمد الريسوني أستاذ جامعي بكلية الرباط
- الدكتور أحمد العماري أستاذ جامعي بفاس
- عبد الناصر التيجاني أستاذ بمدينة القصر الكبير
- المفضل فلواتي أستاذ بفاس
-الدكتور الحبيب التجكاني أستاذ جامعي بتطوان
- الدكتور حسن الامراني أستاذ جامعي بوجدة
- الدكتور محمد الروكي أستاذ جامعي بالرباط
-عبد السلام باجي عضو الجمعية المغربية

للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي:

- أنس كديرت أستاذ جامعي بالرباط
- فريد الأنصاري أستاذ جامعي بمكناس
- رضوان بنشقرون أستاذ جامعي بالدار البيضاء

# حركة الإصلاح والتوحيد : في الاسم

يقول أحمد الريسوني رئيس الحركة جوابا عن سؤال الاسم " المعيار الأهم الذي تحكم في النهاية في اختيار الاسم هو مراعاة الاسم الأكثر تعبيرا عن أهداف هذه الحركة ، فكان هدف التوحيد لله تعالى عقيدة وللعاملين للإسلام توحيدا اندماجيا كما وقع بيننا ، أو توحيدا تقريبيا أو توحيدا تآلفيا ، فكل هذه الأشكال والمستويات من التوحيد واردة ، والهدف الآخر وهو الهدف الأعم والدائم وهو هدف الإصلاح الذي نعني به إعادة ما استطعنا من الأمور إلى نصابها وصلاحها واستقامتها سواء بمقتضى أحكام الشرع أو بمقتضى المصلحة العامة والمصلحة العليا لمجتمعنا ( ١٨ )

## في الدوافع :

وجوابا عن سؤال الدواعي يجيب أحمد الريسوني :" إن الداعي الأساسي الذي كان يصرح به دائما ...هو الدافع الشرعي لا اقل ولا أكثر ، فقد كان الكل يفتح هذا الموضوع مؤسسا له على كون هذا الأمر مطلوبا شرعا وواجبا شرعيا ، وهو من بديهيات الأخوة والوحدة الإسلامية ووحدة المسعى والهدف" فوراء التوحيد لا تكمن " ظروف طارئة أو عابرة كالاستحقاقات السياسية أو نزاعات مع جهات أخرى أو أي مؤشر خارجي أخر" (١٩ )

## في مرتكزات التوحيد:

أولا :

أن نضع مصلحة الإسلام ومصلحة الدعوة الإسلامية فوق كل اعتبار بما في ذلك الآراء الخاصة والاجتهادات الخاصة كما هو الشأن في النظر السياسي والمواقف السياسية والمشاركة في العمل السياسي ، فنحن متفقون على أن أمر الدعوة فوق جميع هذه الاعتبارات ، وكل ما يخدمها أو يعارضها ، فإننا نستطيع التضحية به أو تأخيره أو تجاوزه.

ثانيا :

إننا اتفقنا كذلك على أن كل شيء سوى قطعيات الدين وثوابته قابل للنقاش والمراجعة ، إذن ليس هناك مقدسات سوى ما هو ثابت في الدين وصريح لا غبار عليه ، وأما ما يدخله الاجتهاد والرأي البشري فإنه عرضة للنقد ويجب أن يخضع للمراجعة.

ثالثا :

أننا اتفقنا على اختيار مسؤولينا بالانتخاب وعلى تحكيم المؤسسات التي نقيمها بمصداقية ووضوح ونزاهة أولا ، فإذا أقمناها فإننا خاضعون لها ومحتكمون لها عبر الشورى والتصويت واتخاذ القرارات بالأغلبية ،إذا تعذر ما هو أفضل من الأغلبية (٢٠ )

## في العوائق:

يمكن الحديث عن أربع عوائق تقف في وجه تجربة الوحدة التي دشنتها حركة التوحيد والإصلاح:

-العائق الأول:

التباين الواضح في الإشكالات التصورية بين مكوني الحركة .

- العائق الثاني:

أسلوب التراضي المعتمد لحسم الخلافات بين مكوني الحركة ، مما يؤدي إلى هيمنة الآليات التفاوضية بين الهيئات المقررة على مستوى اتخاذ القرار.

- العائق الثالث:

التشكيل الفسيفسائي لجمعية رابطة المستقبل الإسلامي ، احد مكوني الحركة التي تضم في ثناياها مجموعة من الجمعيات الإسلامية محدودة الانتشار دون أن تتمكن من تحقيق الانصهار فيما بينها ( ٢١ )

- العائق الرابع :

التباين على مستوى الانتساب بين التنظيمين المكونين للحركة ، فرابطة المستقبل الإسلامي " أعطت الأولوية المطلقة للعمل الفكري والثقافي والعلمي والتربوي الاجتماعي وهي تعتبرها أولوياتها في البناء والإصلاح بصفة عامة (٢٢ )، فهي بذلك تنتسب إلى الفعل الإسلامي الثقافي ، في حين تنسب حركة الإصلاح والتجديد إلى الفعل الإسلامي الحركي. وعيا منها بهذه العوائق ، حددت حركة الإصلاح والتوحيد فترة انتقالية تنتهي بمرور سنتين لتوطيد دعائم هذه الوحدة ، لقد انتهت الفترة الانتقالية في أغسطس ١٩٩٨ ،وأعيد انتخاب أحمد الريسوني رئيسا للحركة ، وأدمجت جريدة الراية وجريدة الصحوة لتظهر جريدة جديدة ناطقة باسم التنظيم الجديد تحمل اسم "التجديد ".

# حركة التوحيد والإصلاح والمنطلقات النظرية

لماذا المنطلقات والمبادئ؟ لأنها الأسس والكليات التي ننطلق منها ونرتكز عليها لتحقيق الأهداف ، وهي مستمدة من الكتاب والسنة ، فنحن نجعل الكتاب والسنة المصدر الأعلى لكل مبادئنا ومنطلقاتنا ، والموجه الأسمى لاختياراتنا واجتهاداتنا ، ونجعل ما تضمناه فوق آرائنا وقوانيننا وقراراتنا ، وقديما قال بعض الأئمة : ( إذا صح الحديث فهو مذهبي ) ونحن نقول : كل ما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو قولنا ومذهبنا وشرعتنا.
وبناء عليه ، فنحن نلتزم العناية بهما ، وإعلاء شأنهما والاجتهاد في فهمهما والتفقه فيهما والاحتكام إليهما قبل كل شيء ، وفوق كل شيء قال تعالى :( فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)النساء -٥٨ وقال عز وجل :(يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) الحجرات-١
وفيما يأتي أهم المبادئ والمنطلقات :

## - ابتغاء وجه الله والدار الآخرة:

أول مبادئنا ومنطلقاتنا التي نحرص عليها ونتربى عليها ونذكر بها على الدوام أن نجعل وجه الله هو المراد من حركتنا وسكوننا ومن قولنا وعملنا وألا نريد إلا الله والدار الآخرة قال تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين) القصص-٨٣ . فلا نسأل الناس أجرا على عملنا في الدعوة إلى الله ولا ننتظر منهم ثناء ولا نقبل أن يتخذ أحد عمل الدعوة وسيلة لغرض دنيوي شخصي بل نريد أن نعمل الخير وندعو إليه ولسان حالنا يقول ( لا نريد منكم جزاء ولا شكورا إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا ) الإنسان -٩-١٠ ( وما أسألكم عليه من أجر إن أجري إلا على رب العالمين ) الشعراء-١٠٩( ٢٣ )

## -متابعة السنة في الاعتقاد والعمل:

هذا المنطلق متصل بالأول غير منفصل عنه ، لأن الله تعالى لا يقبل من الأعمال إلا ما كان خالصا صوابا ، فإخلاصها أن يبتغي وجه الله تعالى ، وصوابها أن تكون موافقة للشرع باتباع الكتاب والسنة على هدي الرسول صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) الكهف-١٠٥ .
فحتى يكون عملنا مقبولا وسعينا مشكورا، لا بد بعد إخلاص النية فيه أن يوافق السنة في كيفية الأداء ، وهذا الشرط الثاني هو المذكور في قول النبي صلى الله عليه وسلم " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"
إن هذا المبدأ يدعونا إلى التمسك بالإسلام الذي كان عليه رسول الله صلى عليه سلم وأصحابه ، وهذا إنما يتحقق بالعلم والتفقه في الدين والتحري ، كالتوثيق في الأحاديث قبل الأخذ بها وتمييز السنن من المبتدعات ، ثم فهم هذه النصوص قرآنية أو نبوية بالاستعانة بفهم علماء السلف والأئمة الذين تلقت الأمة علمهم بالقبول وخاصة من أهل القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالفضل والخيرية من قوله صلى الله عليه وسلم " خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ..| " وذلك باعتبارهم أقرب من تلقى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضل من فهمها وعمل بها.

## - الإسلام هو الهدى:

إننا ننطلق ثالثا من إيماننا الجازم بأن ( هدى الله هو الهدى ) البقرة-١١٩ أي إن دين الإسلام عقيدة وشريعة ، وأخلاقا ونظاما هو وحده القادر على إسعاد البشرية ، والجدير بهدايتها ،وقيادتها في طريق الحق والخير والعدل الكفيل بإسعاد بني آدم في الدنيا ، القادر على أن يحييهم حياة طيبة ، وينشئ لهم حضارة راشدة متوازنة قال تعالى ( إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ) الإسراء -٩كما أنه ( يهدي إلى الرشد) الجن-٢ وذلك لكونه من عند خالق الإنسان ، من عند الله الذي ( يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ) الملك-١٤ إنه سبحانه وصف دينه بأنه حق وخير بمعنى أنه حق في ذاته ، خير لمن آمن به وعمل به ، خير يعود على الناس بالمصالح في الدنيا وبالثواب في الآخرة قال تعالى ( يا أيها الناس قد

جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيرا لكم ) النساء-١٦٥ هذا الخير سماه في موضع آخر بالحياة الطيبة في الدنيا ، والجزاء الأحسن في الآخرة ( من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ) النحل-٩٧( ٢٥ )

## -الدعوة إلى الله تعالى :

الدعوة إلى الله تعالى فريضة واجبة على كل مسلم علم من دين الله شيئا قليلا أو كثيرا ، يقوم بها في محيطه القريب بين أهله وأقاربه ومعارفه وجيرانه في السكن والعمل ليصل بها إلى أقصى الناس وأبعدهم ممن تلزمهم دعوتهم قال الله تعالى ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين )النحل- ١٢٥ وقال ( قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) يوسف-١٠٨
وقال (يا أيها الذين أمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ) التحريم-٦

وهي أيضا فرض على مجموع الأمة تقوم بها الدولة والجماعات والمؤسسات قال تعالى ( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ) آل عمران -١٠٤ . ولا تبرأ ذمتها حتى تقوم بها على أكمل وجه.( ٢٦ )

## -الأخوة والموالاة:

ومعنى هذا المبدأ أننا نرتبط في الأصل بأخوة الإسلام ومودة الإيمان قبل أن نرتبط بعلاقات التعاون والعمل المشترك داخل التنظيم ، وهذا ما يجمعنا ويربطنا بسائر المسلمين الذين يجب أن نتبادل معهم الأخوة والمحبة والتناصح والتناصر. ومعلوم أن درجة الأخوة والمحبة تزداد كلما ازدادت أسبابها وتعددت موجباتها ، فيجب من ذلك للعلماء والصالحين ما لا يجب لعامة المسلمين ، ويجب للقريب مالا يجب للبعيد ، ويجب للجيران ما لا يجب لغيرهم. وفي ذلك من النصوص الشيء الكثير كقوله تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ) النساء- ٣٦ .
أما الولاء فهو خلق من أهم أخلاق الإيمان ، ومن مقتضياته المحبة والنصرة ، قال تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم ) التوبة-٧٢( ٢٨ )

## - العمل الجماعي المنظم :

إن العمل الجماعي بصورته الملتزمة بالشرع مبدأ أصيل ووسيلة ضرورية تستمد أصالتها من النصوص التي تأمر بالتعاون على البر والتقوى وتأمر بإقامة الدين مع عدم التفرق فيه ،قال تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )المائدة-٣

ونقصد به القيام بالدعوة إلى الله تعالى بطريقة جماعية منظمة تأخذ صورة حركة إسلامية ذات هيئات ولجان وأطر ووثائق وبرامج تتحرك في المجتمع وتقوم فيه بواجب البلاغ المبين.
إنها الصورة المقابلة للعمل الانفرادي الذي يعتمد فيه كل فرد على اجتهاده الشخصي وإمكاناته الفردية. هذا العمل الجماعي عندنا اختيار مبدئي ،ومنطلق أساسي للقيام بالدعوة في المجتمع ، وتحقيق أهدافها الإصلاحية في الناس( ٢٨ )

- الحرية والشورى:

ونقصد بالحرية ما فضل الله به الإنسان من حرية في اتخاذ القرار بما فيها القرار المتعلق بمصيره الأخروي وهي حرية تترتب عنها مسؤولية يتحمل الإنسان فيها عواقب اختياره وتصرفه .( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم) البقرة-٢٥٥
ولاحق لأحد أن يسلب من أحد ما منحه الله تعالى لا باسم الدعوة ولا باسم غيرها قال تعالى ( وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)الكهف-٢٩
وقال ( من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد) فصلت-٤٥
وقال ( فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) الغاشية-٢١-٢٢

وإن التزامنا بالشورى والعمل الشوري هو أفضل مجال وأرقى ممارسة للحرية المسؤولة. ونقصد بالشورى ذلك الخلق الإسلامي الذي يقابل الاستبداد بالرأي والإعجاب به ، فقد كانت الشورى خلق الأنبياء ، كما كان الاستبداد خلق الجبابرة والطغاة ، وليس للشورى مجال واحد بل مجالاتها هي الحياة ، فالله تعالى علمنا أن نحسم تدافع الإقدام والإحجام في مواقف الحياة باستخارة الخالق واستشارة المخلوق، ولو كان أحد مستغنيا عن الشورى لكان الرسول صلى لله عليه وسلم ،لأنه كان مؤيدا بالوحي . وكان على غاية الفطنة والعقل وسداد الرأي بالمحل ،ومع ذلك لم يكن أحد أكثر استشارة لأصحابه منه ، وأقره الوحي على ذلك وأمره أن يستمر عليه قال تعالى ( فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر) آل عمران-١٥٩
كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير في أمور البيت والأسرة وفي أمور السياسة والحرب وفي أمور المال والاقتصاد وفي أمور الطب والعلاج...
وفائدة الشورى في الأمور العامة والخاصة أنها تجمع العقول القادرة على الاجتهاد للنازلة المعروضة ولن تعدم الرأي الصواب باجتماعها وتداولها للرأي .وكما يحصل الاطمئنان للرأي الذي أسفر عنه التشاور سواء كان تصورا فكريا أو فتوى فقهية أو قرارا عمليا.( ٢٩ )

- الطاعة والانضباط:

ونقصد بالطاعة والانضباط الالتزام بالقرارات التي تتخذها الحركة ومسئولوها طاعة لله ورسوله وخدمة لدينه ودعوته ،ذلك أن الشورى التي تفرز هذه القرارات لا فائدة منها إذا بقيت حبرا على ورق وتنافس أفراد الحركة في تعطيلها وتوقيف العمل بها.
إن الشورى ليست مقصودة لذاتها بل هي طريقة من طرق الوصول إلى القرار الراشد الذي تجتمع له بركة الجماعة عند اختياره وعند تنفيذه. وكما يتحمل العضو المسؤولية عندما يطلب رأيه في موضوع يجري التشاور بشأنه ، فإنه يتحمل نفس المسؤولية تجاه القرار الذي أفرزه التشاور. ومسؤوليته في الحالتين أن يكون ناصحا لله ولرسوله وللمؤمنين.
وقد أمرنا الله تعالى بطاعة أولي الأمر بعد الأمر بطاعته وطاعة رسوله ،لأنهم ينفذون أمر الله ورسوله بعد أن يعلموه من أدلته ،وما لم يكن له دليل صريح مباشر استنبطوه من النصوص العامة ، واعتمدوا الشورى والاجتهاد الجماعي للوصول إلى أحكامه
قال الله عز وجل ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن نازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر ذلك خير وأحسن تأويلا) النساء-٥٨( ٣٠ )

- التدرج:

التدرج سنة كونية ،فقد خلق الله سبحانه وتعالى السماوات والأرض في ستة أيام وهو قادر على خلقها في لمح البصر ولكنه عز وجل كما قال ابن عباس يعلم عباده الأناة. وكما نرى سنة التدرج في بدء الخلق نراها في تكاثر المخلوقات ونموها واستمرارها فلكل مخلوق أطواره التي يمر بها من المولد إلى الممات .قال عز وجل ( ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى ) الأحقاف-٢ ( يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق في ظلمات ثلاث ) الزمر-٧
والتدرج سنة شرعية أمر الله به وأمر به رسوله صلى الله عليه وسلم .لأن سنن الله في التغيير مثل سائر سننه عامة لا تستثني وصارمة لا تحابي ومطردة لا تتخلف ،فمن عرفها سخرها ومن جهلها صادمها فكانت الغلبة لها . فقه السنن من أنواع الفقه التي تحتاجها الحركة الإسلامية( ٣١

- المخالطة الإيجابية :

الناس بمختلف فئاتهم هم مادة الدعوة والمخاطبون بها فلا تتم إلا بمخالطتهم .والمخالطة لها صورتان هما المجالسة والمعاملة ،فمجالسة الناس ومعاملتهم تفتح آلاف الفرص لدعوتهم إلى الحق الذي بعث الله به نبيه، وهذه سيرة الأنبياء كلهم تشهد أنهم لم ينتظروا مجيء الناس إليهم ليبلغوهم ، بل ذهبوا إلى الناس يغشونهم في مجالسهم ومجامعهم ومنتدياتهم بقصد الدعوة. قال تعالى لموسى وهارون( اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى قالا ربنا إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى ) طه-٤٢-٤٥ . وقال عز وجل لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
( يا أيها المدثر قم فأنذر) المدثر ١-٢
وحتى تكون مخالطتنا محققة لمقصودها يجب أن تكون مسترشدة بسيرة الأنبياء في مخالطتهم للناس وذلك بتصحيح النية وتصحيح الكيفية ، فتكون النية هي الدعوة إلى الله تعالى وتكون الكيفية دائرة بين الكلمة الطيبة والقدوة الحسنة ونحوها من الكيفيات والوسائل المشروعة الحميدة.( ٣٢ )

- التعاون على الخير مع الغير:

إن المخالطة تجمعنا بأصناف شتى من الناس ، والمبدأ العام في التعامل معهم هو الاستعداد للتعاون على الخير مع مختلف الجهات التي أبدت لذلك استعدادا ما لم يقم مانع معتبر يجعل ذلك التعاون مرجوحا.وأول جهة نتعاون معها هم الدعاة العاملون خارج حركتنا لأن وحدة الهدف تجعل المتفق عليه أوسع بكثير من المختلف فيه ،ففي التعاون عليه فسحة واسعة . ثم يأتي بعد الدعاة عموم المسلمين. وبعدهم غير المسلمين. (٣٣ )

# المقاصد والأهداف

## إقامة الدين على مستوى الفرد:

إن إقامة الدين على مستوى الفرد واجب عيني ومسؤولية ذاتية على كل إنسان وأداء لحق الله على عباده. فهي القاعدة لكل خير والأساس لإقامة الدين على أي مستوى من المستويات . فوجود هؤلاء الأفراد الذين تتمثل فيهم قيم الإسلام ، الأفراد المؤمنين الهادين المهتدين الذين يفقهون دينهم ويعملون به ، هو الذي يسمح للدعوة أن تنطلق وتنجح وهو الذي بدونه لا توفق أسرة ولا يستقيم عمل اجتماعي ولا اقتصادي ولا إداري ولا سياسي فهي سبيل الخلاص والنجاة عند الله. وقد لخصت سورة العصر صفات هذا الفرد فذكرت أربع صفات ترسم بمجموعها ملامح هذه الشخصية التي يريدها الإسلام ونسعى إلى إخراجها وتكوينها في أنفسنا وفي غيرنا قال تعالى ( والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ) العصر ١-٣( ٣٤ )

## - إقامة الدين على مستوى الأسرة :

تعتبر الأسرة أقدم شكل من أشكال التجمع والتعاون والتكامل في تاريخ البشر، فهي أقدم صيغة مؤسسية تعامل بها الإنسان،وهي مع قدمها لاتزال من أرسخ المؤسسات والأنماط الاجتماعية في الحياة المعاصرة . وحينما جاء الإسلام أضفى على نظام الأسرة ما يستحقه ويحتاجه من حرمة وتعظيم وتمتين ، فاعتبر الزواج ( ميثاقا غليظا ) النساء ٢١ يجب أن تصان حقوقه وشروطه وآدابه وأن تقام حدوده وأحكامه. واعتبر الإسلام ما ينتج عن هذه الرابطة من ولادات وقرابات علاقة تعبدية واجبة الرعاية والتنظيم ، ففي الحديث الصحيح قال الرسول صلى الله عليه وسلم " إن الله خلق الخلق ،حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرحم : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ؟ قال : نعم أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت بلى يا رب . قال : فهو لك.
وتمشيا مع هذه المكانة السامية والعناية البالغة بالأسرة وما يتفرع عنها من روابط وصلات فقد جاءت الأحكام التشريعية في هذا المجال على درجة من التفصيل والتدقيق والشمول. وإيمانا منا بالأهمية البالغة للأسرة في حفظ الدين والخلق ، وحفظ الفرد والمجتمع وفي توفير الأمن والاستقرار والسكينة والمودة والرحمة ، فإننا نجعل من أهدافنا الأساسية والمحورية الحفاظ على الأسرة ورسالتها وفق نظامها الإسلامي، والعمل على تحسين وتفعيل وظائفها الاجتماعية والتربوية والدعوية لتتكامل إقامة الدين على هذا المستوى مع إقامته على باقي المستويات.( ٣٥ )

## - إقامة الدين على مستوى المجتمع :

إذا كان جزء من الإسلام قد خاطب الفرد وجزء منه قد خاطب الأسرة ،فإن جزءا ثالثا خاطب المجتمع ،فمن أهدافنا تطبيق هذا الجزء من الإسلام ،وبما أن المجتمع ظاهرة إنسانية فالذي يتميز به المجتمع المسلم عن غيره هو الذي نهدف إلى تحقيقه. وميزته أنه مجتمع متدين تنبني العلاقات فيه على مقتضيات الدين وتوجه حركته مقاصد الإسلام ،فهو إذن ملتزم بقيم الإسلام وأحكامه ، يصون حرماته وشعائره ،متماسك بأخوته وتكافله ،راق بأخلاقه وفاعليته.
وحيث إن الناس داخل المجتمع لا يقضون حياتهم في عراء ،بل داخل مؤسسات المجتمع المختلفة مثل المنزل والمدرسة والجامعة والمستشفى والسينما والسوق والمسرح والمسجد والشارع والمقهى والنادي والفندق والحديقة والمتجر والإدارة والمزرعة والمصنع والطريق والسجن وغيرها ،فإن إقامة الدين على مستوى المجتمع يعني أن تنضبط هذه المؤسسات بأحكام الإسلام وأن يكون من فيها ملتزمين لأحكام الإسلام في أنفسهم وعلاقاتهم ومعاملاتهم .(٣٦ )

- إقامة الدين على مستوى الدولة :

الإسلام دين كامل وشامل ولذلك كان من أهداف الإسلام قيام الدولة بحفظ الدين وسياسة الدنيا به. وأهدافنا تبع لأهداف الإسلام نريد ما يريده ،فنحن ندعو إلى إقامة الدين على مستوى الدولة ،ونساهم في تحقيق ذلك بما نستطيع.
وإذا اعتبرنا الدولة هي مجموع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والنظم الأساسية للمجتمع ومن أهمها في بلدنا الدستور ، ويضاف إلى ذلك المؤسسات والإدارات التي تمارس من خلالها تلك السلطات أو تطبق تلك النظم فإقامة الدين على هذا المستوى تعني أن تكون هذه السلطات والنظم والمؤسسات صادرة عن الإسلام وملتزمة به ،وأن تكون السياسات العامة للدولة متفقة مع مبادئ الإسلام ومقاصده.( ٣٧ )

- إقامة الدين على مستوى الأمة :

الإسلام ليس دينا خاصا بطبقة أو قوم أو موطن ،بل هو رسالة الله إلى البشرية جمعاء ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) الأنبياء -١٠٦ ( تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ) الفرقان-١
فكل من آمن بالإسلام واتبعه صار أخا للمسلمين كافة له ما لهم وعليه ما عليهم ،ينتمي إليهم ويمثل جزءا منهم ، يهتمون بشأنه ويهتم بشأنهم يسره ما يسرهم ويضره ما يضرهم.
ومن هنا فإن اهتمامنا بإقامة الدين على مستوى مجتمعنا ووطننا ،وإعطاءنا الأولوية لهذا الصعيد لا يلغي اهتمامنا وسعينا لإقامة الدين على مستوى الأمة ،وذلك بتقديم ما نستطيعه لدعم إقامة الدين على صعيد الأمة والدفع بها إلى الأمام ، فالمسألة مسألة مبدأ وتوجه قبل أن تكون مسالة قدرة وتأثير وعلى هذا الأساس فنحن نتبنى التواصل والتشاور والتعاون مع المسلمين عامة ومع العاملين لإقامة الدين خاصة أينما كانوا ودعم ونصرة المجهودات المبذولة في أي مكان لرفع مستوى التدين والالتزام بالإسلام.( ٣٨ )

- دعم التوجه الوحدوي في الأمة الإسلامية :

إن المسلمين أمة واحدة أينما كانوا قال تعالى ( وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)الأنبياء-٩١
وتوحيد المسلمين والتقريب بينهم فريضة شرعية وضرورة واقعية قال تعالى ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا )آل عمران -١٠٣
والفرقة التي أصابت المسلمين من أعظم المصائب والنكبات التي أدت ولا تزال تؤدي إلى التراجع الديني والتدهور الاجتماعي والتخلف الاقتصادي والتشرذم السياسي ، وكل توجه وحدوي في الأمة الإسلامية على مستوى الجماعات أو الأقطار يستوجب الدعم والتأييد.( ٣٩ )

- الإسهام في تحسين أوضاع المسلمين:

عن طريق :
- تربية الناس على المبادرة والكسب والسعي في الأرض ابتغاء وجه الله بالوسائل المشروعة مما يحقق عمارة الأرض والخلافة فيها قال تعالى ( هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ) الملك-١٥
-تربية الناس على الاقتصاد في الإنفاق والبعد عن الحرام، وعدم الإسراف في الحلال ،ومقاومة نفسية الاستهلاك التي هي داء هذا العصر قال تعالى( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما )الفرقان-٦٧

-العمل على رفع أشكال الظلم الاجتماعي ،ومن ذلك دعوة الأغنياء إلى أداء حقوق الله في أموالهم وإيصالها إلى المستحقين وتوفية الأجراء حقوقهم وحثهم على أداء واجباتهم.

-المطالبة بتوزيع الثروات توزيعا عادلا انطلاقا من حق كل فرد في التمتع بثمار جهده وثروات بلده في حدود الشرع ومصلحة المجتمع،وحقه في الحصول على حاجاته الأساسية في جميع الأموال، والعمل على سن التشريعات اللازمة لتحقيق التوازن بين تشجيع إنتاج الثروة وتوفير العدالة الاجتماعية ( كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) الحشر-٧

- العمل من أجل إقرار الحقوق والحريات العامة والعناية بالمرأة لما تعانيه من رواسب الانحطاط ومخاطر التغريب وذلك صونا لكرامة الإنسان (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) الإسراء-٧٠، كل ذلك في إطار الإسلام( ٤٠ )

- مناصرة القضايا العادلة :

لقد أعلن الإسلام على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ومن خلال أوائل ما نزل عليه من القرآن الكريم الطبيعة العالمية لدعوته والبعد الإنساني لرسالته وذلك في قوله تعالى ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) الأنبياء-١٠٥
فالإسلام لم يأت لكي يكون دين العرب وحدهم أو من اجل قضية وطنية أو عرقية أو إقليمية ضيقة وإنما كان خطابا للإنسانية جميعا. إن إعلام ختم النبوة وإتمام الدين ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهيمنته على سائر الأديان هو تأكيد للبعد العالمي والطابع الإنساني.
ولقد جعل القران من مقاصد القتال في سبيل الله رفع المعاناة عن المستضعفين في جميع البلاد والأمصار ،( ومالكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا ) النساء-٧٤
ولم يقصر الإسلام نصرته على المستضعفين من المسلمين بل جعل من حماية العزل والمسالمين والنساء والشيوخ والأطفال والرهبان المنقطعين في أديرتهم أحد الأسباب التي تشرع الجهاد وصورة من صور نصرة الله ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا. ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز ) الحج-٣٨(٤١)

- الإسهام في نشر الإسلام :

الإسلام رسالة الله إلى البشرية قاطبة ، وهو الدين الذي لا يقبل الله عز وجل من أحد سواه ( قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا )الأعراف-١٥٨ ( ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ) آل عمران - ٨٤
وتعريف غير المسلمين بالإسلام ودعوتهم إليه مهمة المسلمين ،ولهذا فإن الدعوة الإسلامية في كل عصر تتحمل مسؤولية مزدوجة ،فهي تتوجه إلى المسلمين ليتوبوا إلى ربهم وليقيموا الدين في حياتهم ،لكنها لا تغفل عن أصحاب الملل الأخرى لأنهم مخاطبون بالإسلام كذلك فتدعوهم ليسلموا وتتعهدهم بعد ذلك حتى يحسن إسلامهم ، وفي ذلك يقول تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ) الحجرات -١٣ وأفضل المعروف الذي يمكن للمسلمين أن يقدموه إلى غيرهم هو دعوتهم إلى الله عز وجل.(٤٢ )

- الإسهام في بناء حضارة راشدة :

إن أهداف الحركة الإسلامية لا تقف عند تحقيق التدين الفردي بمعناه المعزول عن حركة المجتمع ، بل تسعى إلى الترقي من إقامة الدين على صعيد الأفراد والأسر والجماعات والدول والأقطار ،لتصل إلى بناء حضارة إنسانية راشدة(٤٣ )

# مجالات العمل

- مجا ل الدعوة الفردية:

الدعوة الفردية هي التي يقوم بها المسلم بمفرده سواء بمبادرة منه أو من الحركة ، والدعوة الفردية هي أعمق وأسرع وسائل الدعوة تأثيرا خلافا لما يبدو فإن نجاح الفرد في دعوة أخر يجعلهما اثنين فإذا دعوا شخصين آخرين كانوا أربعة ،والأربعة يصيرون ثمانية وهكذا..
والدعوة الفردية هي المجال الذي يمكن لجميع أبناء الحركة أن يتحركوا فيه وينبغي لهم ذلك، لأنه لا يحتاج إلى مرتبة خاصة في العلم أو تخصص عال في الدعوة(٤٤)
- مجال الدعوة العامة : ونقصد بها الأعمال الدعوية التي يتم القيام بها بصفة جماعية أو يقوم بها الفرد وتكون موجهة إلى جمهور الناس. ومن الوسائل المستعملة في مجال الدعوة العامة الدرس والمحاضرة والندوة والحفلات الدعوية المفتوحة والمهرجانات والزيارات والرحلات...(٤٥ )

- العمل الثقافي والفكري:

يعتبر العمل الثقافي من بين أهم المداخل التي تعتمدها حركتنا في الإصلاح .وحين نتكلم عن العمل الثقافي فنحن لا نحصره في العمل الفكري أو العلمي الذي قد تتجاوب معه نخبة من الناس. إن العمل الثقافي يستفيد من العمل العلمي والإنتاج الفكري ولا يقف عنده لأنه لا يهتم فقط بالجانب العقلي أو المعرفي من الشخصية الإسلامية ،بل إنه يشمل هذه الشخصية في أبعادها المختلفة ويعمل على إعادة صياغة قيمها المعرفية والوجدانية والسلوكية ومن ثم سعة المجالات التي يشملها العمل الثقافي ومنها مثلا : العمل الرياضي والعمل الفني والأدبي...( ٤٦ )

- العمل العلمي التعلمي:

عن طريق :
- تأسيس المدارس الإسلامية بمختلف أشكالها وإنشاء دور الكتاتيب ودور القران.
- تأسيس الجمعيات العلمية المتخصصة والمساهمة في تفعيل ما يوجد منها داخل الوطن والتعاون مع المعاهد المتخصصة في الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية..
- التعاون مع الجهات الرسمية والشعبية لتفعيل المؤسسات العلمية والتعليمية القديمة والحديثة
- إنشاء لجان لمتابعة التكوين والبحث العلمي المتخصص للطلبة...
-المجال التربوي والتكويني :من وسائلنا في هذا المجال الحلقات الترويحية العامة والمتخصصة والدورات العامة والمتخصصة والرحلات والمخيمات والاعتكاف بآدابه وأوقاته المقررة في السنة ،والبرامج التربوية الجماعية بأنواعها والبرامج الفردية والحصص الراتبة للصلاة والقرآن والذكر والمطالعة.. وغيرها من الأعمال الصالحة ومطلق الترغيب والترهيب والحملات التي تعالج بعض الآفات التربوية والبرامج التربوية الهادفة إلى تكوين المربين ورفع الكفاءة المتوفرة للأطر التربوية.( ٤٧ )

- المجال الاجتماعي والخيري :

عن طريق إنشاء الجمعيات التي تؤطر هذا العمل وتنظمه بصفة قانونية واضحة.
التوعية بهذه الأعمال الاجتماعية ومكانتها في الإسلام عن طريق الندوات والمحاضرات.
تنظيم الدورات التكوينية للعاملين في هذا المجال والراغبين في العمل بهذا.( ٤٨ )

- المجال السياسي :

عن طريق :
- تأصيل العمل السياسي بالدراسات والأبحاث حتى تتضح الرؤية الإسلامية في هذا المجال.
- توفير الآليات المشروعة اللازمة للعمل السياسي
- العمل على تقديم صورة جديدة للممارسة السياسية الراشدة.( ٤٩ )

- المجال النقابي :

عن طريق :
- إجراء الأبحاث والدراسات التي تؤصل للعمل النقابي
- اتخاذ إطار قانوني يتبنى التوجه الإسلامي في هذا النوع من العمل.(٥٠ )

- المجال الإعلامي:

ونقصد به جميع وسائل الاتصال الحديثة ،فقد تميز عصرنا بتقاصر المسافات وصار العالم أشبه ما يكون بقرية صغيرة ،وحلت الوسائل السريعة في التواصل محل الوسائل البطيئة وتعاظم دور الإعلام في حياة الناس، وصار الأداة الأولى في التأثير عليهم ،لأنه ينقل الحديث في حينه بالصوت والصورة وتعمم برامجه على الملايين في نفس الآن..
فأضاف هذا الطوفان الإعلامي مسؤولية جديدة إلى الحركة الإسلامية تتمثل في العمل على بناء إعلام إسلامي راشد قادر على المواجهة والمنافسة..( ٥١ )

-المجال الاقتصادي:

من خلال :

- العمل على إعادة الاعتبار إلى النظرة الإسلامية المتوازنة إلى المال ،بلا إفراط ولا تفريط خاصة بعد شيوع العقلية المادية الاستهلاكية والنظام الربوي

- العمل على التعريف بالنظام الاقتصادي الإسلامي وعلى بلورة اجتهادات إسلامية في مجال الشؤون الاقتصادية الحديثة.

- العمل على تقديم ممارسات مالية واقتصادية عملية وفق قيم الإسلام وأحكامه( ٥٢ )

# إعلام الحركة :

## ١- موقع رياض الدعاة

رياض الدعاة ... نريده ملتقى للأحبة الدعاة من رجال ونساء، وشباب وشابات، ملتقى يجدون فيه بغيتهـم
من المواد الدعوية المنتقاة، ويجدون فيه ضالتهم عبر التعارف والتواصل.

كما نريده رياضا للمقبلين على الدعوة والدعاة، يجدون فيه الكلمة الصادقة، والنصيحة الغالية، والإرشاد الهادف.

نريده جامعة للدعوة إلى الله على بصيرة كما يريدها الله، ويرضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

عنـوان المراسلة : شارع المقاومة، زنقة أبيدجان العمارة ٤٥ رقم ٣ المحيط، الرباط، المغرب
هاتف (212) 37.73.78.85 :فاكس: ٣٧,٢٦,٢٦,٤٢ (٢١٢ )
العنوان الإلكتروني
www.daawa.mao

## ٢- جريدة التجديد

التجديد صحيفة مغربية جامعة تصدرها حركة التوحيد والإصلاح المغربية، وهي حركـــــة إسلامية تأسست سنة ١٩٩٦م تتويجاً لعملية توحيد بين حركتين هما "حركة الإصلاح والتجديد" و " رابطة المستقبل الإسلامي". وتعتبر التجديد تجسيدا لوحدة الحركتين على المستوى الإعلامي إذ ورثت كلا من جريدة "الراية" و جريدة "الصحوة". صدر منها أول عدد بتاريخ ١٠ شوال ١٤١٩ الموافق 27 يناير ١٩٩٩، وبعد صدور أسبوعي منتظم استمر سنة ونصف، بدأت في الصدور مرتين في الأسبوع (الأربعاء و السبت) ابتداء من ٢٩ صفر الخير ١٤٢١ الموافق ٣ يونيو ٢٠٠٠، لتتحول إلى الإصدار اليومي مع مطلع شهر رمضان ١٤٢٢هـ موافق ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ م. تقوم" التجديد" بتغطية أهم القضايا الوطنية و المحلية، و تخصص بابا ثابتا لقضايا العالم الإسلامي، وتتابع قضايا الإسلام والمسلمين وعلى رأسها القضية الفلسطينية من خلال مراسلات مباشرة من داخل فلسطين، كما تولي أهمية خاصة للجانب التوجيهي والتربوي والأخلاقي وتفسح مجالا واسعا لتحليل القضايا الفكرية والثقافية. من جهة أخرى تخصص التجديد حيزا واسعا للإجابة على الأسئلة الفقهية للقراء مع تقديم الاستشارات النفسية، والتربوية والاجتماعية والقانونية، وتفسح مجالا واسعا للحوار بين القراء قي هذه القضايا .

### ٣- الفرقان "مجلة إسلامية

الفرقان مجلة إسلامية ثقافية شهرية تصدر مؤقتا مرة في كل ثلاثة أشهر. صدر العدد الأول منها في رمضان ١٤٠٤ الموافق ليونيو ١٩٨٤ بعد أربع سنوات من تاريخ تسليم إيداعها القانوني. وقد صدر منها لحد سنة ٢٠٠٣، ٤٨ عددا.

-أما الأهداف التي توختها الفرقان مند نشأتها إعادة الاعتبار للمسألة الثقافية في الصف الإسلامي

-معالجة التخلف التاريخي الناجم عن استصغار أهمية الفكر والثقافة ودورها في بناء الإنسان والمجتمع

-مواجهة الطرح الثقافي التغريبي

-المساهمة مع كل الجهات المهتمة بخلق ثقافة وطنية إسلامية متحررة

-تنمية ثقافة الحوار مع كل الفعاليات الفكرية الوطنية البناءة

## - المشروع السياسي لحركة الإصلاح والتوحيد :

### ١- الأسس والمرتكزات:

المشروع السياسي لحركة الإصلاح والتوحيد يعتمد على مجموعة من الأسس والمرتكزات :

أ- إعمال القواعد الشرعية الضابطة لعمليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي القواعد التي توجب مواجهة المنكر أو تمنعه بحسب المآلات التي ينتهي إليها تغييره . يقول ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين " إن النبي صلى الله عليه وسلم شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله ، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره ،وإن كان الله يبغضه ويمقته " . ثم يبين مشروعية تغيير المنكر أو عدمها بحسب المآلات لكل حالة من الحالات الأربع التالية : الأولى أن يزول ويخلفه ضده ،والثانية أن يقل وإن لم يزل ، الثالثة :أن يخلفه ما هو مثله ، الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه . فالدرجتان الأوليان مشروعتان والثالثة موضع اجتهاد والرابعة محرمة (٥٣ )

ب- تأسيس الإصلاح السياسي على الإصلاح في المجال الاجتماعي والثقافي والفكري(٥٤ )

ج- اعتماد مبدأ المشاركة والتدافع السلمي: انطلاقا من تنزيل القواعد الشرعية السالفة الذكر يتضح أن كلا من منهج الخروج ومنهج الاعتزال مرفوضان ، ويبقى الموقف الأقرب إلى خصوصيات الواقع المغربي هو موقف المشاركة التي تعتبر الأصل في علاقة المسلم مع غيره من المسلمين وغير المسلمين : مشاركة الصالحين تعاونا على البر والتقوى وعلى الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،ومشاركة المخالفين تنبيها لهم وتذكيرا بأحكام الشرع وحدود الله ، وتدافعا مع الباطل والمنكر والفساد. ولغير المسلمين دعوة وإقامة للحجة وبرا وقسطا ما لم يكونوا محاربين.(٥٥ )

د- اعتبار عامل التراكم التاريخي وأثره في مختلف مظاهر الخلل في حياتنا السياسية والاجتماعية وذلك يقتضي إعمال مبدأ التدرج في الإصلاح السياسي والعناية في المقام الأول بالمحافظة على مكاسب الإسلام وتوسيع دائرتها باستمرار.( ٥٦ )

هـ- اعتبار عامل التربص الداخلي والخارجي : لم يعد القرار السياسي في البلاد الإسلامية خاصة والدول الضعيفة عامة خاضعا فقط لاعتبارات داخلية وتوازنات محلية ،لقد أصبح للقوى الكبرى ومراكز القرار الدولي تأثيرها الكبير في السياسات الداخلية ، خاصة على المستويات الاقتصادية والسياسية ،وهو ما أدى إلى الحد من استقلالية القرار السياسي الداخلي ورهنه برغبات ومصالح الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المحكومة بالنفوذ الصهيوني والمتعارضة في أغلب الأحيان مع طموحات الأمة في الكرامة والاستقلال ومصالحها المشروعة وحقها في امتلاك زمام أمرها والسيادة على ثرواتها وخيراتها.

والحركة الإسلامية باعتبارها تجسد طموح الأمة في تحقيق أصالتها واسترداد عزتها ومجدها الحضاري كانت وستبقى مستهدفة
من أعداء الأمة ومحط تربصهم وتحرشهم ومحاولة الإيقاع بينها وبين الحكام ،لأن ذلك يحقق هدفين :

أولهما : زعزعة استقرار الأنظمة السياسية ودفعها إلى الشعور بالتهديد الإسلامي "الأصولي" مما يسهل خضوعها للابتزاز الدولي والنفوذ الصهيوني

ثانيهما :إشغال الحركة الإسلامية بالتطاحنات السياسية وتبعاتها عن مهام الدعوة والتربية والمساهمة في البناء الحضاري وربما القضاء العلى الحركة الإسلامية .( ٥٧ )

**٢- المواقف**:

وبما أن العمل السياسي من المجالات التي تسعى فيها الحركة إلى تحقيق أهدافها فمن الواجب أن تكون لها تصوراتها ومواقفها الموجهة لعلاقاتها بمختلف مكونات الواقع. ويمكن إجمال تلك المواقف إلى ما يلي:-

أ- على المستوى الدستوري :

ترى حركتنا أن جهود الإصلاح يجب أن تنصب على أمرين :-
دعم مبدأ إسلامية الدولة باعتباره معطى تاريخيا ومكسبا دستوريا ومبدأ غير قابل للمراجعة ،وإعطاؤه مصداقيته في الحياة العامة، بحيث يعلو على
جميع بنود الدستور ويكون منطلقا في الحكم على دستورية القوانين والأحكام التي تصدرها المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية
.إن الإقرار بإسلامية الدولة يقتضي اتخاذ الشريعة مصدرا أعلى لجميع القوانين كما يعني من الناحية العملية بطلان جميع القوانين والتشريعات والسياسات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية .
إقرار إصلاحات دستورية تسمح تدريجيا بتحقيق مزيد من سيادة الشعب وتأكيد حقه في الاختيار والمراقبة والمحاسبة .( ٥٨)

ب- على المستوى السياسي :

دعم الاختيار الديمقراطي والعمل على ترسيخه والارتقاء بأدائه حتى يكون في أحسن صورة ممكنة سواء من حيث توافقه مع الثوابت الدينية والحضارية للأمة أو من حيث إرجاع المصداقية له على مستوى الممارسة والتطبيق.
وحركتنا تنطلق من أن الديمقراطية الغربية ليست نموذجا لنا ، وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الفلسفي المرتبط بالقيم الفلسفية المادية الليبرالية المؤلهة للإنسان. إن الديمقراطية عندنا تتحول إلى صيغ وأشكال لممارسة الشورى. وذلك يعني الرجوع إلى الأمة وإقرار سيادتها في إطار ما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية .

من هذا المنطلق فإننا نؤكد على ما يلي :

- مناهضة كل أشكال الديكتاتورية ومحاولات الاستئثار بالساحة السياسية ومصادرة حق الاختلاف في الاجتهاد السياسي.

- العمل على إقرار الحقوق والحريات العامة وهي الحقوق والحريات المنضبطة بمرجعيتنا الدينية التي ينبغي أن تعلو على جميع المرجعيات الدولية وأن تكون حاكمة عليها.

- احترام التعددية الحزبية وتداول السلطة في إطار احترام المقومات الدينية للشعب المغربي.( ٥٩)

# حركة التوحيد والإصلاح ومواقفها :

## -المشاركة السياسية :

قبل التطرق إلى موقف الحركة من المشاركة السياسية لابد من الإشارة إلى موقفهم من الديمقراطية ،لأن المشاركة السياسية ركن أساسي من أركان الديمقراطية وترتبط بها ارتباطا جدليا ، فالحركة تؤمن بالديمقراطية وتتطلع إلى تطبيقها ،إلا أنها تميز بين الجوانب السلبية المرتبطة بها والملخصة في الخلفية الحضارية والفلسفية الغربية الحاملة في طياتها لأيدولوجيا العلمنة والإباحية / وما صاحبها من القيم المادية ، وبين الجوانب الإيجابية المتعلقة بالديمقراطية وما تحتوي عليه من قيم إنسانية نبيلة وعالية كالحرية والمساواة والتحرر والكرامة والعدالة...
فماذا عن المشاركة السياسية ؟ تؤمن حركة التوحيد والإصلاح بالمشاركة السياسية ، والعمل في ظل الشرعية القانونية ،إدراكا منها لأهمية العامل السياسي في التغيير الاجتماعي إلى جانب العوامل التربوية والدعوية وقد أجاد بن كيران وصف ذلك " حين نشارك نصبح محصنين بالقانون عوض أن نبقى خارجه، ونكون حاضرين في مراكز القرار عوض أن نبقى بعيدين عنه ، وعوض أن تصيح برأيك ولا يكاد يسمعك إلا القليل من الناس ، فإن وسائل الإعلام تضطر إلى حمل رأيك إلى كل المجتمع (٦٠)

## - الملكية :

إن الموقف من المشاركة السياسية هو إقرار إذن بشرعية النظام ويجسد ضمنيا رغبة الحركة في العمل بقوانينه ،والتحرك عبر مؤسساته وأجهزته ،فحركة التوحيد والإصلاح تقر بالمشروعية الدينية والدستورية للملكية ،وتعتبرها مكسبا قيضه الله للحركة الإسلامية في المغرب(٦١)
وفي نفس السياق يقول د.أحمد الريسوني " في المغرب عندما نتحدث عن الملك نتحدث عن المؤسسة الملكية ،مؤسسة ملكية فيها موازين قوى ،ولها أعرافها وتقاليدها وبروتوكولاتها وليس من السهل تجاوزها "( ٦٢ )

## -الجبهة الإسلامية

المبدأ الذي ينبغي أن يحكم نظرتنا إلى مكونات الجبهة الإسلامية هو مبدأ الولاء والنصرة والحرص على لم شتات هذه الجبهة ومحاولة تنسيق جهودها وطاقاتها في دعم مظاهر التدين في المجتمع ومواجهة مظاهر الانحلال والعلمنة في إطار المبدأ الإسلامي " انصر أخاك ظالما أو مظلوما " قال أحدهم " أنصره مظلوما فكيف أنصره ظالما، قال "ص" تحجزه عن ظلمه " وذلك يعني التنبيه إلى الانحرافات العقدية والتصورية والسلوكية التي قد نجدها عند بعضنا ومحاورة الاجتهادات السياسية في إطار الآداب العامة للنصيحة الشرعية ("٦٣")

# -الدولة الإسلامية

لا تسعى الإصلاح والتوحيد إلى إقامة الدولة الإسلامية ، بل تعتبرها قائمة الآن، فهي تقر بمشروعية السلطة السياسية القائمة في المغرب ، ليس فقط على المستوى السياسي بل يشمل هذا الإقرار المستوى الديني .
النظام المغربي نظام أصيل وعريق لم ينشأ إبان الاستعمار أو به بل يتمتع بأصالة تاريخية ممتدة عبر الدولة العلوية وما قبلها إلى المولى إدريس رحمه الله ، وهو كذلك ليس نظاما علمانيا يتنكر للدين بل هو نظام يقوم أساسا على المشروعية الدينية المبنية على البيعة التي هي الصيغة الشرعية للحكم في الإسلام وأضاف إلى هذه الهوية الإسلامية الأصيلة الموروثة الصفة القانونية الحديثة بإحداث الدستور الذي أكد الصفة الإسلامية للدولة المغربية ولهذا لم يتنكر أحد لهذه الصفة في المغرب ولن يستطيع في ظل نظام بهذه المواصفات .
إن المغرب في نظام الملكية الدستورية المعمول بها حاليا هو النظام الوحيد الذي يتبنى الشرعية الإسلامية على مستوى :

- رئاسة الدولة بصفته أميرا للمؤمنين.

- الأحزاب : تؤكد حركة التوحيد والإصلاح " على ربط العلاقات مع الأحزاب المغربية ،علاقات دعوية وعلاقات تعرف عليها وعلى برامجها وتعريف بالحركة الإسلامية ودعم التوجهات الإسلامية داخلها " بالإضافة إلى التعاون معها " في الأهداف المشتركة " (٦٤)
كما أنها تسعى " إلى رفع مستوى التدين داخل الأحزاب والعمل من أجل إعادة الاعتبار للإسلام مرجعية لبرامجها وأساسا سلوكيا في أخلاقيات مناضليها "(٦٥)

- النقابية الإسلامية

تتأسس النقابية الإسلامية من منظور حضاري على ثلاثة مبادئ:

- المبدأ الأول :
التركيز على بناء الإنسان ، ذلك أن الجماهير ليست فقط في حاجة إلى تحسين شروط عيشها المادي وضمان حريتها الأساسية ، بل هي أيضا في حاجة إلى تكوين يجعلها قادرة على تقدير مسؤوليتها فيما تعرفه أوضاعها من ترد (٦٦)

- المبدأ الثاني:
أداء الواجبات مع أو قبل المطالبة بالحقوق .. فلا بد من الرجوع إلى منهج الإسلام الذي يعلمنا خلق القيام بالواجبات قبل المطالبة بالحقوق ، إنه المنهج الذي يعلمنا أن نؤدي الذي علينا وأن نسأل الله مهما قصر الآخرون في أداء حقوقنا أولم تكتمل الشروط التي تمكننا من المغالبة من أجل انتزاعه(٦٧)ا

- المبدأ الثالث:
عدم انطلاق العمل النقابي من منطق التأزيم الهادف إلى تحقيق مكاسب حزبية واكتساح مواقع سياسية ، وعليه فإنه ينبني على مرتكز الشفاعة الحسنة أي أنه ينضبط بأخلاقيات نستخلصها من قوله تعالى " من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها" والشفاعة هي التوسط في الخير ، والقرآن يريدها أن تكون حسنة ..أي أن يصب العمل النقابي باعتباره توسطا في الخير في التحسين التدريجي للأوضاع الاجتماعية للجماهير (٦٨).
إذا كانت هذه هي المبادئ ، فما هي يا ترى مواصفات النقابية الإسلامية ؟

تتسم النقابية الإسلامية بمواصفتين مركزيتين:

-الوضوح في المطالبة
- الصدق في المغالبة

* المواصفة الأولى :
الوضوح في المطالبة والمطالبة هي " ما يعرف في مصطلحات العمل النقابي بالحوار السياسي والاجتماعي وتقديم الملفات المطلبية ، أما الوضوح فنقصد به وضوح أهداف العمل النقابي عند الجماهير ، وذلك يعني مصارحتها لا استدراجها عبر رفع ملفات ظاهرها المطالب الاجتماعية التي تعبر عن المطالب اليومية وباطنها الضغط من أجل اقتحام مواقع سياسية "(٦٩ )
إن توظيف ما هو نقابي سياسيا ، أدى إلى كوارث ليس فقط على مستوى فقدان المواقع السياسية وإنما على مستوى تفويت أدنى المكاسب الاجتماعية لصالح الفئات المتضررة اقتصاديا واجتماعيا (٧٠) .
فالوضوح يفيد عدم تسييس النقابي أي التحرك ضمن النقابة في إطار الأهداف المرسومة والمعلنة لعملها لا انطلاقا من أهداف مرتبطة باستراتيجية حزبية معينة ، إن هذا لا يعني أن تبقى النقابة خارج الاهتمامات السياسية الداخلية والخارجية، ولكن فرق أن تعبر النقابة عن المواقف السياسية التي تصب في المطلب الاجتماعي وتهيئ الشروط للاستجابة له ، وبين تكييف مطالبها باستراتيجية حزبية ، وعدم تسييس ما هو نقابي يصب في مجرى ضمان استقلالية القرار النقابي هذه الاستقلالية تفيد شيئين :
- "أن تكون طبيعة القرار اجتماعية تتصل بالملفات المطلبية للحياة اليومية "(٧١ )
- " أن يكون القرار صادرا بطريقة ديمقراطية داخل المؤسسات النقابية لا أن يطبخ بطريقة قبلية في المؤسسات القيادية الحزبية "(٧٢ )

المواصفة الثانية :
الصدق في المغالبة ، والمقصود بالمغالبة في الممارسة النقابية " خوض النضالات المشروعة من أجل انتزاع الحقوق " (٧٣)، أما المقصود بالصدق فيها فيفيد ثلاثة أشياء : يفيد أولا محاربة الانتهازية النقابية الهادفة إلى تحقيق المكاسب الشخصية لا إلى تحصيل حقوق الجماهير ، بل أحيانا على حساب الجماهير التي تدفع دفعا إلى الاحتجاج والاصطدام بالقائمين على الأمور ، وتفيد ثانيا محاربة الانتهازية السياسية الهادفة إلى اكتساب مواقع سياسية ولو على حساب المطالب الاجتماعية ، وتفيد ثالثا الاستعداد لتقديم كل التضحيات من أجل تحصيل الحقوق (٧٤) .
إن المبادئ التي تحكم العمل النقابي الإسلامي والمواصفات التي تطبعه تجعله خيارا حضاريا بقاموس أدبيات التغيير الإسلامية يسعى إلى رفع الظلم وتحقيق العدل باعتبارهما مكسبين بمعزل عن استثمارهما السياسي ، لأنهما في ذاتهما عمل صالح ومقصد شرعي ، ذلك أن العمل النقابي لدى المسلم هو عمل مبدئي وليس عملا تكتيكيا يتلون بتلون الشروط الموضوعية الدافعة إلى ممارسته (٧٥)

## الأمازيغية :

تعتبر الحركة أن الدفاع عن الأمازيغية " ليس شأن فئة معزولة وحدها ،بل واجب كل مغربي لأنه تراثهم جميعا لا يجوز لهم إهماله وتركه ضعيفا مهمشا ،بل يجب بعثه وتوفير مقومات ذلك البعث إنها رسالة الجميع " (٧٦ ) فاهتمام الحركة بالأمازيغية ليس وليد اليوم ، إذ يرجع إلى نهاية الثمانينات حيث تم تأسيس فرقة فنية أمازيغية بأكادير وبدأ رفع شعارات طلابية باللغة الأمازيغية حول القضية الفلسطينية كما تم تشجيع البحوث الجامعية لفهم أبعاد الظاهرة ، بالإضافة إلى هذا تم تخصيص
عد د كامل من مجلة الفرقان لموضوع الأمازيغية حيث تم الانفتاح على عدد كبير من نشطاء الأمازيغية
وكذا مخالفيهم وقدم الأبعاد المميزة للموقف الحركي الإسلامي بالمقارنة مع مواقف التيارات القومية أو الأمازيغية.(٧٧)

# الفصل الثاني : حركة التوحيد والإصلاح والواجهة السياسية " حزب العدالة والتنمية "

## ماهية الحزب السياسي :

هناك عدة تعاريف للأحزاب السياسية :

- تعريف " constant benjamin" الحزب هو اجتماع من الناس لديهم ، أو ينادون بمذهب سياسي واحد " .
تعريف" H.Kelsen" الأحزاب هي تنظيمات تجمع عددا من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على الشؤون العامة " .
وهناك أيضا تعريف "FrancoisGorguel" الحزب مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية ، إما من خلال السيطرة الكاملة ، أو المشاركة في السلطة ، وتحقيق أفكار ومصالح أعضائه ".
وتعريف المنظر السياسي الشهير GeorgesBurdeau الحزب" مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى ، محاولة جمع أكبر عدد من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة ، أو على الأقل التأثير على أفكارهم " (٧٨)

## وظائف الحزب السياسي

دافيد أبتر ، يميز وظائف الأحزاب السياسية وفق تواجدها في أنظمة ديمقراطية أو توتاليتارية . ففي النظام الديمقراطي ، الحزب السياسي له ٣ وظائف أساسية :
مراقبة السلطة التنفيذية ، تمثيل المصالح ، اجتذاب المرشحين والأعضاء.
وفي الشمولي ، للحزب وظيفتان :
الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له
ودور الإشراف والإدارة.
نيل ما كدونالد ، يلخص وظائف الأحزاب السياسية في المجتمع في خمسة :
- الحزب كأداة لسير العمل الحكومي
- الحزب الذي يلعب دور "السمسار" : أي وسيط بين الحاكم والمحكوم
- الحزب كناطق باسم الرأي العام
- الحزب كأداة لاختيار وتحديد المرشحين
أما شارل ديباش وجان ماري بونتيه ، فيضيفان على السابق أن للحزب السياسي دورا في التغيير عن طريق عملية الاقتراع السياسي.(٧٩ )

## تصنيفات الأحزاب السياسية

١ –التصنيف التنظيمي :

يتكون من :

- أحزاب الأطر:
تعمل على استقطاب الوجهاء والأعيان، كبار الموظفين ، فهي مهتمة بالنوع وليس بالكم . كما تتميز بعدم سعيها لزيادة عدد المنخرطين وبالبنى المرنة وهيمنة القمة على القاعدة .

- أحزاب الجماهير:
ظهرت مع الأحزاب الاشتراكية ، والأحزاب الديمقراطية المسيحية هي التي نجحت في هذا الشأن . أحزاب الجماهير مدينة في تطورها إلى الاقتراع العام .
وتتميز بخاصيتين : الانخراط الكثيف + التنظيم القائم على بنية قوية .( ٨٠)

٢- التصنيف الإيديولوجي

تصنف الأحزاب ايدولوجيا إلى ٣ أحزاب :
- أحزاب اليمين ذات النزعة المحافظة
- أحزاب اليسار ذات النزعة التقدمية
- أحزاب الوسط : أحزاب ترفض المبادئ المتطرفة لهذين الحزبين
تطلق كلمات يسار ويمين على الاتجاهات السياسية في فرنسا وهي ترجع إلى ١٧٨٩(٨١ )

## حزب العدالة والتنمية : الأصل *والمسار*

يرجع أصل حزب العدالة والتنمية إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي أسسها الدكتور عبد الكريم الخطيب ،سنة ١٩٦٧ بعد انشقاقه عن الحركة الشعبية التي كان يقودها المحجوبي احرضان بدعوى الاختلاف حول الموقف من إعلان حالة الاستثناء المعلنة سنة ١٩٦٥ (٨٢)
لا يمكن تفسير الدافع إلى تأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بالإحالة إلى الاختلاف حول الموقف من إعلان حالة الاستثناء فقط ، ولكن بالبحث في طبيعة التوجهات السياسية والمنطلقات الايديولوجية للدكتور عبد الكريم الخطيب الذي حاول أن يتحرر من أمازيغية احرضان بالتشديد على إسلامية حزبه، غير أن هذا الخيار الإسلامي لم يكن يفيد آنذاك في الدخول في تناقضات مع خيارات السلطة السياسية القائمة ،فالسلطة السياسية في أوج مواجهتها للخيارات العروبية القومية التي جسدتها الناصرية ومواجهتها للتيارات اليسارية كانت بحاجة إلى حزب يعيد إنتاج تصوراتها ( ٨٣ )
شاركت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الاستحقاقات الجماعية في نوفمبر ١٩٧٦ حيث حصلت على ٤٥٢ مقعدا ، كما شاركت في الاستحقاقات التشريعية في يونيو ١٩٧٧ وحصلت على ثلاثة مقاعد.

إذ كانت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قد حاولت خلال السبعينات تقوية تنظيمها بتأسيس مركزية نقابية تابعة لها سنة ١٩٧٣: الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ،غير أنها سرعان ما تعرضت للتآكل التنظيمي بانفصال عبد الرحمن الكوهن عنها وتأسيسه سنة ١٩٧٦ لحزب جديد :حزب الإصلاح والوحدة الذي ظل حبرا على ورق.
عندما اقتربت الاستحقاقات التشريعية بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٨٤ ، اجتمعت الأمانة العامة للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لتؤكد طبيعة المضايقات التي تخضع لها من طرف الجهاز الإداري ولتطعن في نتائج الاستحقاقات مسبقا باعتبار أن المقاعد قد وزعت على الأحزاب الرسمية ،ورغم ذلك قررت المشاركة حتى لا تتهم بالسلبية والعزوف واللامبالاة (٨٤ )

شاركت الحركة في الاستحقاقات التشريعية فعلا وقدمت ٦٥ مرشحا ، ولم تحصل على أي مقعد داخل البرلمان ، مما دفعها إلى استيعاب الرسالة حيث لم تشارك في الاستحقاقات الجماعية في أكتوبر ١٩٩٢ كما لم تشارك في الاستحقاقات الجماعية في يونيو ١٩٩٣ .( ٨٥)
عرفت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية تحولا هاما عندما قرر إسلاميو حركة الإصلاح والتجديد الالتحاق بها بعدما فشلوا في الحصول على ترخيص قانوني لتأسيس حزب سياسي خاص بهم : حزب التجديد الوطني الذي أودعوا ملفه لدى السلطات بتاريخ ٤مايو١٩٩٢ وتحددت أهدافه في :

- تأكيد الهوية الإسلامية للشعب المغربي وتعميقها.
- توطيد مكانة اللغة العربية وتدعيم سياسة التعريب
- المحافظة على الوحدة الترابية واستكمالها وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد.
- دعم النهج الديمقراطي للبلاد
- المساهمة في تأطير المواطنين والدفاع عن حقوقهم المشروعة
- توطيد الاستقرار الاجتماعي بتحقيق العدل والتكافل والتسامح
- دعم دور المغرب التاريخي في الإشعاع الحضاري
- دعم التوجهات الوحدوية داخل الأمة العربية الإسلامية.
- تبني قضايا الأمة الإسلامية ومناصرة حركات التحرر في العالم( ٨٦ )

ورغم التأكيد بأن حزب التجديد الوطني ليس حزبا لحركة الإصلاح والتجديد ،فإن القيادة التي أفرزها الجمع التأسيسي توحي بغير ذلك ،فمن بين الأعضاء العشرة للجنة التنفيذية المؤقتة للحزب ، يوجد تسعة أعضاء هم أصلا أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة الإسلامية ( حركة الإصلاح والتجديد )الذي تشكل سنة ١٩٩٠ ،ورغم أن حزب التجديد الوطني أراد لنفسه أن يكون حزبا سياسيا وليس حزبا إسلاميا ،فالسلطات المختصة رأت أنه لا يمكن قانونيا تأسيسه لتعارض أهدافه كما هي محددة بقانونه الأساسي مع التشريعات الجاري بها العمل.
ناشدت قيادة حركة الإصلاح والتجديد الدكتور عبد الكريم الخطيب بالسماح لها بالعمل السياسي في إطار حزبه ، واشترط الخطيب أن يساهم أعضاء الحركة كأفراد وليس كتنظيم ، وهو ما صادقت عليه اللجنة الوطنية لحركة الإصلاح والتجديد بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٩٢.
في يونيو ١٩٩٦ عقدت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية مؤتمرا استثنائيا انتهى بإدماج عناصر من قيادة حركة الإصلاح والتجديد( حركة التوحيد و الإصلاح لاحقا) في قيادة حزب عبدالكريم الخطيب حيث تشكلت الأمانة العامة كالتالي :
عبد الكريم الخطيب أمينا عاما
عبد الإله بن كيران
عبد الله بها
لحسن الداودي
سعد الدين العثماني
محمد خليدي
عبد الله الوكوتي

شاركت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الاستحقاقات التشريعية المتعلقة بتشكيل مجلس النواب يوم١٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، ولم تتمكن من تشكيل فريق برلماني لحصولها على ٩ مقاعد ،أضيف إليها مقعد عاشر في الانتخابات التشريعية الجزئية التي جرت أواخر شهر أبريل ١٩٩٩ ـ كما لم تكن ممثلة في مجلس المستشارين الذي تشكل بتاريخ ٥ديسمبر١٩٩٧ إلا بمستشار واحد .

لم تمر سنتان من التحاق قياديي حركة الإصلاح والتوحيد بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية حتى تم تغيير اسم الحزب إلى حزب العدالة والتنمية عقب عقد المجلس الوطني للحزب سنة ١٩٩٨ .

## العلاقة بين الحزب والحركة :

ما لا يفهمه كثير من الباحثين والمراقبين السياسيين هو أنه لا يمكن فهم خطاب حزب العدالة والتنمية وأسلوب عمله في العمل السياسي بذات الطريقة التي يفهم بها سلوك الأحزاب السياسية الأخرى.ومرجع ذلك إلى مسألة بسيطة، ذلك أن حزب العدالة والتنمية لم ينشأ في الأصل نشأة سياسية طبيعية، فهو حصيلة مخاض فكري عرفته حركة دعوية اقتنعت بضرورة العمل السياسي وأصلت للمشاركة السياسية، وأنتجت رؤية تنظيمية جديدة تعتبر العمل السياسي تخصصا من التخصصات، وأفردت لهذا التخصص رؤيته السياسية، وأنتجت أداتها السياسية لتصريف هذه الرؤية وتنزيلها على الأرض.طبيعة نشأة الحزب إذن ليست سياسية. بل السياسة ضمن المنظور الأولي لم تكن سوى لازم من لوازم الدعوة، والفاعلون السياسيون في منشأ هذا الحزب لم يكونوا سوى الفاعلين الدعويين الذين دخلوا العمل السياسي برؤية دعوية يحضر فيها خطاب التخليق أكثر من أي خطاب آخر.

السياسة إذن كانت من لوازم الدعوة وضروراتها.والدعوة وكسبها وحاجات امتدادها كانت تتطلب الاستنجاد بالسياسة كأداة للتواصل الجماهيري ثم كقناة للتدافع القيمي. ولذلك يمكن القول وبدون تردد أن السياسية التجئ إليها لاستكمال المشروع الدعوي .ومن هنا نفهم ما كان يتردد على لسان كثير من الفاعلين السياسيين :"نحن لم نأت لنسيس الدين ولكن جئنا لندين السياسة"

من الطبيعي ضمن هذا السياق أن يكون الخطاب والممارسة السياسيين لحزب العدالة والتنمية محكومين إلى حد كبير بهذه الرؤية التي لا تجد بدا من اختصار العمل السياسي في بعده القيمي والتخليقي بحكم أن الممارسة السياسية في مرحلة النشأة لم تؤهل بعد الفاعل السياسي ضمن حزب العدالة والتنمية أن ينتج رؤية سياسية تعنى أساسا بالتدبير.

ولذلك يكون من المنطقي أن نقرأ خطاب حزب العدالة والتنمية وممارسته السياسية في سياقها الزمني، وأن نقيسها إلى شروطها الذاتية والموضوعية. وقد تفعل ذلك بعض المقاربات لكنها تحرص على أن تجعل من قضية ارتباط حزب العدالة والتنمية بحركة التوحيد والإصلاح مأزقا فكريا وسياسيا يعيشه هذا الحزب. والحال إنها حين تقرأ بهذه الطريقة لا تجد غير الورقة الإعلامية دليلا على هذا الخلط والالتباس، ما دامت "التجديد" لسان حركة التوحيد والإصلاح تعبر في كثير من الأحيان عن موقف العدالة والتنمية وتنوب عن إعلامه.

والحقيقة التي لا ينبغي أن نتردد في البوح بها، هي أن المسألة الإعلامية في هذا الموضوع لا زالت لم تحرر تماما من ذات الرؤية، إذ لا زال التداخل بين ما هو دعوي وسياسي حاضرا وبكل قوة في كثير من التعبيرات الإعلامية التي تبثها جريدة"التجديد". غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن الحزب لم يعد الآن مسكونا بذات الرؤية السابقة، ولم يعد العمل السياسي من لوازم الدعوة ومقتضياتها إذا تكلمنا عن الدعوة بمفهومها الخاص.فهل نجح حزب العدالة والتنمية في أن يدشن خطابا سياسيا جديدا يقطع مع المنطق الدعوي؟ وهل نجح في أن يؤسس لخطاب التدبير؟ وما حدود حضور خطاب الهوية والتخليق في مشروعه وبرنامجه؟( ٨٧ )

# مواقف الحزب

## الموقف من الإصلاح الدستوري :

وبخصوص مسألة الإصلاح الدستوري ، ينطلق الحزب من كون " العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قابلة للتقنين والتطوير باستمرار في إطار ما يحقق قيام كل طرف بواجباته ونيله لحقوقه وما يضمن استقرار البلاد ومصلحة العباد." وهو ما يجعل من مسألة الإصلاح الدستوري والسياسي" مسألة قائمة حتى تتحقق أعلى صورة ممكنة من الحكم الراشد ." غير أن عملية الإصلاح هاته تظل محكومة بجملة من الحدود والضوابط ؛ أولها، أن أي إصلاح دستوري يتعين أن يأخذ بعين الاعتبار عدم قابلية مبدأ إسلامية الدولة للمراجعة ، وثانيها أن يتم في إطار من التوافق والتراضي وليس في جو من الصراع والمنازعة الذي خيم على العلاقة بين الفرقاء السياسيين لفترة طويلة ، وأن يكون ثالثا، ثمرة إصلاح سياسي يتأسس على التفعيل الشامل لما هو قائم من مؤسسات ومحدد من صلاحيات. (٨٩)

أما المقاصد الأساسية لعملية الإصلاح الدستوري فتتمثل في تحقيق التوازن بين السلط ، وتمكين الحكومة من صلاحيات أوسع في وضع السياسات وتنفيذها ، وتقوية مؤسسة الوزير الأول ، وتأكيد وتعزيز الضمانات الدستورية لاستقلال القضاء ، وتطوير نظام الجهوية وتعزيز الصلاحيات الممنوحة للجهات بشكل تكاملي ومتوازن ، وإصلاح النظام البرلماني بما يكفل فاعليته ويوسع صلاحياته في مجال التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية،( ٩٠ ) من خلال الدعوة إلى " مراجعة نظام الغرفتين في اتجاه الاكتفاء بغرفة واحدة ، أو على الأقل مراجعة اختصاصاتهما بما يكفل التكامل بينهما بدل التنافس والتكرار . "(٩١)

ورغم هذا الوعي بالأهمية القصوى للإصلاح الدستوري على مستوى الوثائق المرجعية للحزب، إلا أن الاتجاه الغالب في الأمانة العامة لـ "حزب العدالة والتنمية " يعتبر أن هناك جوانب في هذا الإصلاح ، تتعلق بموضوع السلطات وتوزيعها سيما ما يتعلق منها بسلطات الملك، من شأن طرحها في هذا التوقيت أن يعيق مسيرة الحزب ويثير ردود فعل يبدو أنه غير مهيأ بعد لتحملها، ومن ثم يجري السكوت عنها وعدم تفعيلها كأولوية أساسية من أولويات الحزب ، وهو ما فسره، الممثل الأساسي للموقف المعارض لهذا الاتجاه ،الأستاذ مصطفى الرميد ،بترجيح " الأمان الحزبي " على ما اصطلح عليه " الواجب الحزبي " الذي يقتضي أن يكون للحزب رأيه الضروري في القضايا الأساسية التي تهم الوطن والمواطنين بكل مسؤولية . مقابل " الأمان الحزبي" الذي يغدو معه وجود الحزب واستمراره غاية في حد ذاتها لها الأولوية في التدبير السياسي ، حتى وإن كان ذلك على حساب القضايا الأساسية التي تهم هوية الحزب ومقرراته(٩٢).

الواقع أن الأمر يتجاوز مجرد الاختلاف على أساس " الأمان الحزبي "و" الواجب الحزبي" ،،رغم أهميته، ليعبر عن وجود أطروحتين حول الصلاحيات الدستورية للملك داخل الحزب؛ الأولى أقرب ما تكون من النظام الرئاسي ، والثانية تستلهم النموذج البرلماني . الأولى يمثلها أحمد الريسوني الذي ينطلق من الخبرة السياسية الإسلامية التي تعطي للخليفة كل الصلاحيات لحماية الدين وحراسة الدنيا به، ليؤكد أن الملك " لابد أن يكون رئيسا فعليا "يتمتع بنصيب الأسد من الصلاحيات والمسؤوليات " يبايع ويتولى على هذا الأساس "أي على أساس البيعة ومضمون البيعة، القائمة على الكتاب والسنة. لكن لما كان الملك بشرا يصيب ويخطئ ، فلا مناص له من تقبل النصح والتنبيه ، ولا بد أن يستشير ويستمع لأهل العلم والخبرة والاختصاص ، وأن يكون متجاوبا مع أمته. وبعد ذلك فالباب يظل مفتوحا حول "كيفية توزيع

السلطات والاختصاصات ، وحول مدى "التفويض في المهام والمسؤوليات" مع مراعاة الحرص على "تحقيق التوازن والعدل" عبر "تعديد السلط وتوزيعها، وتحريرها من التمركز والاستفراد."(٩٣)

أما الأطروحة الثانية فيمثلها مصطفى الرميد الذي يراهن على ملكية برلمانية كما يؤكد أن " الإشكال لا يوجد على المستوى البرنامجي ، ولا على مستوى الرؤية المذهبية ، وإنما يثار من ناحية تفعيل ما هو مدون في وثائق الحزب "(٩٤) ، والجهة المنوطة بهذا التفعيل هي الأمانة العامة التي لا يتردد الرميد في تحميلها المسؤولية، بل واتهامها بالتقصير، من منطلق أن قرارات المجلس الوطني واجبة النفاذ ، وأن هذا الأخير قد يحاسب الأمانة العامة على تفريطها في طرح هذا الموضوع وعدم تجاوبها العملي مع ما قرره في بيانه الختامي.

وفي إشارة لاتخلو من مفارقة يشير مصطفى الرميد إلى أن ما يعتبره" تقصيرا" ، ويعتبره البعض" تناقضا" يغدو في رأي غالبية أعضاء الأمانة العامة "حكمة" بدعوى أن" للقيادة الحق في المواءمة وفي التنزيل حسب الظروف المناسبة " (٩٥) ،وهو ما يرفضه الرميد بشدة ؛ فما دامت الورقة المذهبية تتحدث عن الإصلاح الدستوري ، وتتحدث ، أكثر من ذلك ، عن معالم هذا الإصلاح ، وما دام البرنامج الانتخابي يطرح بدوره قضية الإصلاح الدستوري ويقدم بعض المقترحات في هذا الشأن، فإن التساؤل يظل قائما بإلحاح : " لماذا تحضر مسالة الإصلاح الدستوري في الوثائق الحزبية وتغيب في الخطاب السياسي للحزب؟" ولذلك يصر الرميد على أن هناك تقصيرا من طرف قيادة الحزب في عدم تفعيل ما هو منصوص عليه في الوثائق الحزبية على شكل خطاب خاصة على ضوء اقتناعه بأن قيادة الحزب مقتنعة ، هي الأخرى ، " بان هناك اختلالات في الحياة السياسية.. منها ما يعود إلى النص ، ومنها ما يعود إلى الممارسة ."

وفي هذا الإطار ، يقف مليا على الفصل ٢٤ من الدستور المتعلق باختيار الوزير الأول مبرزا أبعاد الاختلالات الناتجة عن قراءته قراءة حرفية ، داعيا ، بالمقابل ، إلى قراءته قراءة ديمقراطية تنسجم مع مناخ وسياق التحول الديمقراطي الذي يشهده المغرب ! فرغم أن القراءة الحرفية لهذا الفصل تجعل من تعيين الملك للوزير الأول تعيينا دستوريا ، إلا أن قراءته في سياق التحول الديمقراطي يجعل من هذا التعيين تعيينا لا يتجاوب مع روح الدستور ، ولا مع منطق الديمقراطية ، ومنطق السيادة الشعبية . إذ " ما معنى أن تنظم انتخابات ولا تحتكم إلى نتائجها . ؟! " الأمر الذي يستدعي ، حسب الرميد والاتجاه الذي يمثله داخل الحزب ،" تعديلا دستوريا يعطي للانتخابات دورها الأساسي والحاسم في تحديد معالم الحكومة، و يعطي للعملية الانتخابية مصداقيتها، ويجسد الديمقراطية في أبجدياتها ." (٩٦) الأمر الذي يقتضي تفسير الفصل ٢٤ من الدستور بما يعطي للعملية الانتخابية آثارها الديمقراطية من خلال اختيار الوزير الأول من الأغلبية المطلقة أو النسبية ، وفي حالة الإخفاق في تأليف حكومة ذات أغلبية برلمانية ينبغي أن يؤول الاقتراح إلى الحزب الثاني حسب نتائج الانتخابات .(٩٧)

ولذلك يعتبر الرميد أن من واجب الحزب أن يتعاطى مع هذا الاختلال بالاقتراح الضروري انسجاما مع المشروع الإصلاحي الذي يحمله ؛ بحيث إذا ما تقدم الحزب للانتخابات وفاز بثقة الناس فسوف يتمتع بحقه الطبيعي في تشكيل الحكومة بدل أن " نذهب ونخاطب الناس ببرامج ومشاريع ونحن لا نعرف مصيرنا بعد الانتخابات ، إذ حتى لو كسبنا ثقة الناس يمكن أن يختار الوزير الأول من غيرنا . "

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فحتى لو تم اختيار الوزير الأول حسب المنهجية الديمقراطية ، أو المنطق الديمقراطي ، أو القراءة الديمقراطية للفصل ٢٤ فإن الحكومة لا تملك أن تطبق برنامجها ، أو البرنامج الذي استندت عليه الأحزاب في دعايتها الانتخابية ، أو التصريح الحكومي الذي تم تدبيجه بعد تعيينها لأن " هذه الحكومة ستشتغل في إطار منطق الملكية التنفيذية ، بمعنى أن جلالة الملك هو رئيس السلطة التنفيذية ، وإذن فالحكومة وفقا لمنطق النظام القائم لا يمكن إلا أن تطبق برنامج جلالة الملك ." ليغدو تقديم البرامج ، وتنافس الأحزاب على أساسها عديم الجدوى ،مادام أن الكل سوف يتنافس على تطبيق برنامج جلالة الملك " وهذا ليس من الديمقراطية في شيء ، لأن الملك ، يشدد الرميد ، لا يجوز أن يكون له برنامج . وإذا كان له برنامج فمعنى ذلك أن من حق الناس أن يتفقوا معه وأن يختلفوا ، وإذا كانت أكثرية الناس تختلف مع جلالة الملك في برنامجه فما العمل ؟ !وإذا فشل هذا البرنامج في حل مشاكل البلاد فما العمل ؟ " (٩٨) .ليصل إلى درجة التحذير بأن "لا مجال لمستقبل آمن سياسيا في إطار ملكية تنفيذية." (٩٩)

ولتلافي هذه المآزق يذهب الرميد إلى أن" لجلالة الملك موقع خاص .. موقع الحكم لا موقع الحاكم ." أما الذي سوف يحكم فـ " هي الأحزاب التي ترشحها السيادة الشعبية ، وذلك من خلال الانتخابات النزيهة، بينما يكتفي جلالة الملك بحماية العناوين الكبرى التي نص عليها الفصل ١٩ " ذلك الفصل الذي يعتبره " إيجابيا جدا لولا الممارسة ، والقراءات والتأويلات التي ذهبت به بعيدا وجعلته دستورا فوق الدستور " (١٠٠) ولذلك يدعو إلى إعادة النظر فيه ليس بحذفه كما تطالب بذلك بعض الاجتهادات التي يعتبر الرميد أنه لامحل لها ، وليس بالإبقاء عليه على إطلاقه لأن التأويل قد ذهب به بعيدا ، وإنما بضبطه بالقول أن " جلالة الملك يمارس صلاحياته المنصوص عليها في هذا الفصل وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور " أي أن يقرأ الفصل ١٩ على ضوء الدستور لا أن يقرا الدستور على ضوء الفصل ١٩ .

ففي الوقت الذي يتجه المنحى العام للحزب في تأكيد المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة٢٠٠٧ ، وما يترتب عن ذلك من استعداد مبدئي للمشاركة في الحكومة ،فإن مصطفى الرميد يؤكد أنه " إذا لم تتم إعادة النظر في الوضع المؤسساتي لتصبح للحكومة صلاحيات حقيقية ، فينبغي أن نتخذ قرارا بعدم المشاركة . وحتى لا نحصل على الأغلبية التي تجعلنا محرجين لنشارك في الحكومة من منطلق أن المنهجية الديمقراطية تفرض علينا تحمل واجب تدبير الشأن العام على قاعدة التفويض الشعبي .. حتى لا نصل إلى ذلك فرأيي أن تكون مشاركتنا في الانتخابات مشاركة محدودة تؤهلنا لأن نكون ضمن الأحزاب التي تحتل مكانة أساسية في المشهد السياسي الوطني دون أن نصل إلى أن نكون الحزب الأول في البلاد . "

وتأكيدا للعلاقة القوية بين الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية يؤكد الرميد أن المغرب سيخسر، بشكل كبير ،الرهان المطروح على انتخابات ٢٠٠٧ إذا لم يقم بالإصلاحات الدستورية اللازمة ، التي بدونها لن تؤدي الانتخابات إلا إلى تكريس الوضع الحالي الذي يعتبره وضعا مغيبا للمؤسسة الحكومية ، وللمؤسسة البرلمانية عن القيام بأدوارهما وفقا لما يجري به العمل في الدول الديمقراطية .

غير أن هذا لايعني أن الرميد والاتجاه الذي يعبر عنه داخل الحزب، مهما كان هامشيا ، يدعو إلى خوض معارك من أجل فرض هذه الإصلاحات الدستورية ،ذلك أن رؤيته الدستورية رغم "التشديد المبدئي" في الطرح والمطالبة، لا تخرج عن الإطار الإصلاحي الذي يراهن على التغيير والإصلاح من داخل النظام ومؤسساته لا من خارجها ، ولذلك نجده ينادي دوما بضرورة انتهاج المنهج الوسط ، رافضا أن يخير ، في مجال الدعوة إلى الإصلاح ، بين خوض المعارك وبين الإذعان أو السكوت الذي يعني، بالنسبة إليه، العدم والفراغ . لذلك يدعو أن تكون لحزب العدالة والتنمية" اجتهاداته الوسطية بين مواجهة النظام والدخول معه في معارك ، آو الخضوع للواقع الذي يفرضه" مقترحا منهجا آخر هو" الاقتراح والنصيحة مع ما يتطلبه ذلك من أدب وموعظة حسنة . "(١٠١)

## الدولة والسلطة ومنهج التغيير الحضاري :

تنطلق أدبيات الحركة والحزب "المعتمدة في هذا الإطار، من تصور متميز نسبيا للدولة ينظر إليها كنتاج " لعلاقات مركبة وأوضاع متعددة ، وحاصل انتماء تاريخي وجغرافي وبشري ، فالدولة مؤسسات قانونية وسلطات تشريعية وتنفيذية تستمد وجودها من قاعدة دستورية تعين هويتها العامة ومرجعيتها العليا " بغض النظر عن العلاقة الفعلية بين تلك المرجعية الدستورية وبين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الدولة ، ما دامت " الدولة شعبا يحمل تاريخا وقيما وعقائد وتراثا ، وهذه الأخيرة تشكل الأرضية التي تقوم عليها تلك القاعدة الدستورية ، ما دام الشعب هو صاحب السيادة العليا في إقرار النظم الدستورية" فالدولة بهذا المعنى تحيل إلى " كيان تاريخي وحضاري يتمثل في مؤسسات علمية وأنظمة قانونية ومنتجات عمرانية وسلوكات ثقافية موروثة نسبيا تعين الهوية التاريخية والحضارية لأمة من الأمم ." كما تحيل إلى " الإقليم أو الأرض التي خضعت تاريخيا لسيادة المسلمين دينا وحضارة وتاريخا وثقافة ودولا ، وما تزال كذلك " (١٠٢)

واستنادا على هذا التصور المركب لمفهوم الدولة يستخلص محمد يتيم أن تدهور الدولة وتصدع بنياتها إنما يعود إلى جملة من العوامل المتضافرة والمتراكبة ذات الطبيعة التاريخية والحضارية ، الأمر الذي يجعل " مسالة إصلاح الدولة وإعادة بنائها لا تنفصل عن بناء الفرد والمجتمع ، أي أنها مسألة عمل حضاري شامل ." وبالتالي فإن " الارتفاع بالدولة إلى أعلى صورة من الرشد ، لا ينفصل عن إصلاح المجتمع بجميع مكوناته ومؤسساته." (١٠٣)

وانسجاما مع هذا التصور للدولة فإن السلطة السياسية لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال مفهوم السلطة الكلي كـ " تركيب معقد حال في المجتمع وفي مختلف مؤسساته وأشكال تعبيره ،بحيث إن العلاقة بين الدولة وبين مختلف المؤسسات الثقافية والتربوية والفنية والقانونية لم تعد وظيفتها تتمثل في إعادة إنتاج علاقة الهيمنة القائمة بين السلطة السياسية وبين غيرها من مكونات المجتمع . بل قد يكون لتلك المكونات استقلالها النسبي وقانونيتها الخاصة التي بإمكانها أن تخلق نوعا من المقاومة لعلاقات الهيمنة السياسية ."(١٠٤)

انطلاقا من أن كل مفهوم للدولة والسلطة يستدعي منهجا مخصوصا للتغيير، فإن انتقال مفهوم السلطة من " أداة فوقية إلى روح حالة في المجتمع وفي مختلف مؤسساته وأشكال تعبيره " يؤدي إلى إعادة الاعتبار للإنسان والمجتمع في عملية التغيير ، وذلك بنقل التغيير من " عمل انقلابي فوقي إلى عمل شمولي يستغرق كافة مجالات السلوك الإنساني .."(١٠٥)

والواقع أن تمثل الحركات الإسلامية لهذا الفهم وحرصها على تنزيله في خضم تدافعها التاريخي هو الذي يفسر، إلى حد بعيد، سر فاعليتها وتجذرها الاجتماعي من خلال رهانها على " المجتمع المدني " أكثر من رهانها على الدولة. وهي تبدو هنا أكثر استيعابا، من الحركات الماركسية العربية، للتراث الماركسي التجديدي خاصة لدى كل من لوي ألتوسير وانطونيو غرامشيAntonio Gramsci ١٠٦.

وفي هذا السياق يذهب محمد يتيم إلى أن" لبناء النظام السياسي علاقة جدلية بإعادة بناء النظام الثقافي بحيث أن نقد النظام السياسي لا يكون شاملا إلا بنقد النظام الثقافي ، وتبعا لذلك ، فإن كل سؤال سياسي ينبغي أن يلازمه سؤال ثقافي" (١٠٧) .غير أن هذا الوعي بأهمية المسألة الثقافية والبعد الثقافي في البناء السياسي لا يكاد يعبر إلا عن وعي نخبوي ،أما المشروع الإسلامي في كليته وفي امتداده الجماهيري فقد أمسى يعاني،منذ هيمنة النزعة الانقلابية التكفيرية بناء على مفاهيم الحاكمية،وجاهلية القرن العشرين،من حالة تضخم سياسي يتم بموجبها تسييس جل مظاهر النشاط الدعوي والديني بوجه عام .

هذا على المستوى الإسلامي العام ، أما بالنسبة لحالة المغرب ،وخاصة تجربة "حركة التوحيد والإصلاح " و "حزب العدالة والتنمية " فبعد أن برزت مجموعة من المؤشرات التي تؤكد أنها استفادت من التجارب السياسية السابقة عليها في اتجاه إعطاء الأولوية لمنهج التغيير الحضاري بدل منهج التغيير الثوري أو الانقلابي وما يقتضيه ذلك من رهان على المجتمع والإنسان أكثر من الرهان على الدولة ومؤسساتها، وهو ما ترجمته أدبيات مهمة في هذا الإطار، خاصة مع كل من محمد يتيم وأحمد الريسوني اللذين يعتبران أن التفكير في المشروع الإسلامي من خلال" قضية الدولة الإسلامية " يعد مدخلا خاطئا بالنظر إلى طبيعتها النسبية ،بحيث لاتعدو كونها مجرد وسيلة من الوسائل التي يجب أن تخدم الدعوة والدين وليس العكس ، ولذلك دعوا إلى" تفعيل المجتمع وليس تفعيل الدولة، والتعويل على الأمة وليس على الدولة."(١٠٨) غير أن هذا الوضع يبدو أنه سرعان مابدأ يتغير بمجرد الدخول المباشر في لجة العمل السياسي الحزبي ، حيث بدأ الحديث من داخل الحركة ومن خلال رموزها عن تضخم متزايد في تسييس العمل الإسلامي (١٠٩)

ومن مظاهر هذا التضخم المبالغة في الرهان على إقامة " الدولة الإسلامية " ؛ بحيث كان لانهيار الخلافة العثمانية دورا محددا في توجيه الفكر السياسي للحركة الإسلامية المعاصرة إلى هذا المنحى . وهو مطلب سرعان ما سوف يتصدر قائمة أولويات المشروع السياسي الإسلامي، كما سوف تتكيف به مجمل مقومات وأسس الخطاب الحركي الإسلامي بما في ذلك المقوم التربوي " فالتربية.. لم تكن في تصور الحركة الإسلامية غاية ، بل تحولت إلى وسيلة من أجل تهيئة الإنسان المسلم وتعبئته بهدف تأهيله لخوض معركة المطالبة بإقامة الحكم والدولة الإسلاميين ." وقد ترتب عن ذلك ، كما هو معروف ، دخول الحركة الإسلامية المعاصرة في صراعات ومواجهات عنيفة ودموية أحيانا مع أنظمة الحكم العربية التي جرى النظر إليها على أنها " أنظمة غير إسلامية" أو أنظمة معادية لمشروع " إقامة الدولة الإسلامية (١١٠)

و لذلك يعتبر محمد يتيم أن مطلب إقامة " الدولة الإسلامية " عادة ما يطرح بشكل يؤدي إلى كثير من الالتباس والغموض، كما أنه يزج بالحركة الإسلامية في صراعات ومنزلقات لا تخدم قضية بناء الأمة وتأهيلها للقيام برسالتها الحضارية . كما اعتبر أن مطلب إقامة " الدولة الإسلامية " جرد الدولة الإسلامية من طابعها التاريخي النسبي القابل للتجسد في أشكال مختلفة تتفاوت درجة تمثلها للقيم الإسلامية ، ذلك أن كثيراً من الإسلاميين حينما يفكرون في الدولة الإسلامية إنما يفكرون فيها من خلال نموذج الدولة الإسلامية على عهد الخلفاء الراشدين .

ولذلك فقد اعتبر أن مقولتي " الدولة الإسلامية " و " الخلافة الراشدة " اللتين تشكلان النموذج في التفكير السياسي لأولئك الإسلاميين تحتاجان إلى تحليل كما يحتاج التمثل الإسلامي لها إلى وقفة نقدية (١١١) ، وهو التمثل الذي نعته بالطابع غير التاريخي وذلك للاعتبارات التالية :

- إن المماهاة بين مفهوم " الدولة الإسلامية "و" دولة الخلافة الراشدة" يفضي إلى نتيجة منطقية تتمثل في إخراج التجارب التاريخية للدول المختلفة التي تعاقبت على حكم العالم الإسلامي من الصفة الإسلامية رغم احتكامها للشريعة الإسلامية_'(١١٢ ).

- إن العديد من الحركات الإسلامية حينما تطالب بإقامة الدولة الإسلامية أو تبشر بالخلافة الإسلامية على منهاج النبوة فإنها لا تتجاوز مستوى الشعار العام دون أن تكلف نفسها عناء تحديد طبيعة هذه الدولة ، أو شكل توزيع السلطات داخلها ، وكذا العلاقة بين هذه السلطات ، وأشكال الرقابة على الحاكمين ، وكيفية اختيارهم ، ومدة ولايتهم، والآليات الدستورية التي تمكن من تنصيبهم وعزلهم ...

- إن الإسلاميين الذين يتخذون من هذا المطلب أولوية لايجدون تناقضا بين المطالبة بـ " إقامة الدولة الإسلامية " من جهة ، وبين المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية من جهة أخرى . علما أن تطبيق الشريعة لا يمكن تصوره إلا ضمن دولة إسلامية ، كما أن تجريد الدولة من الصفة الإسلامية يجعل مطالبتها بتطبيق الشريعة أمراً غير ذي موضوع .

- إن الإيحاء الذي يولده مطلب إقامة الدولة الإسلامية ، ولو من غير قصد ، هو أن الدول القائمة في العالم الإسلامي دول كافرة أو على الأقل دول علمانية ، مع العلم أن الإسلام حينما يكون وصفا للفرد العيني يكون " إسلاما تكليفيا " ، أما حينما يكون وصفا لمؤسسات وشخصيات اعتبارية أو معنوية كالدولة فإنه يكون " إسلاما حضاريا غير تكليفي"

.ولذلك ينبغي أن تنصرف صفة " الإسلامية" إلى الدلالة الحضارية الجامعة لا أن تكيف باعتبارها مصطلحا ومفهوما فقهيا شرعيا (١١٣).

- إن مفهوم وصفة " الإسلامية " بالمعنى المعاصر ، أي كما يستخدمه " الإسلاميون " ويطلقه الخصوم على ظاهرة الحركة الإسلامية المعاصرة وعلى الدولة الإسلامية مفهوم حديث . (١١٤) " تبرره ظروف القرن التاسع عشر ، أي ظروف مواجهة الفقهاء لليبيرالية الغربية لكنها لا تعبر عن روح الإسلام.

غير أن انتقاد يتيم لتضخم مطلب إقامة الدولة الإسلامية لا ينفي نزوعه بل ونضاله من أجل " الإقرار الدستوري بالشريعة " والحرص على أيلولتها" أعلى مصدر تشريعي يعلو على ما سواه ، وتقاس به المصادر الأخرى وترد إليه ". وبالتالي فإن خوض ما أسماه بـ" المعركة الدستورية المدنية السلمية " من أجل إرساء أسس الدولة الإسلامية يجب أن يقع ضمن الأولويات التي ينبغي أن تنشغل بها الحركة الإسلامية المعاصرة .وهي دولة إسلامية حديثة تقوم على اجتهاد سياسي معاصر " يجمع إلى قيم الإسلام ، مكتسبات الفكر السياسي العالمي فيما يتعلق بضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتوزيع المتوازن للسلط وتحقيق رقابة الأمة ."(١١٥)

وانسجاما مع الموقف الرسمي للحركة والحزب الذي يذهب إلى أن الدولة الإسلامية تعد قائمة دستوريا بالمغرب تجري دعوة بقية فصائل الحركة الإسلامية بالمغرب إلى الانطلاق من كون " الأصل هو إسلامية الأمة ، وإسلامية الدولة" ، حتى تبقى مطالبها الدستورية والقانونية والسياسية مطالب مبررة ومستساغة ،ذلك " أن إسلامية الأمة والدولة معطى تاريخي مكتسب ، وإقرار شعبي وجماهيري ، مهما نصت عليه الدساتير باستحياء ، آو لم تترجمه إلى التزام عملي على مستوى التشريعات والقوانين ."(١١٦)

## الموقف من العلمانية :

تميز أدبيات الحزب والحركة ، على المستوى النظري ، بين مستويات متباينة من العلمانية بتباين التجارب(١١٧) يتم تركيزها في نموذجين ونمطين دالين هما : العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية أو الوظيفية ،وهو تمييز يركن بشكل أساسي إلى الاجتهاد النظري لمحمد عابد الجابري الذي يعتبر أن العلمانية في الوطن العربي ، حيث الإسلام لا يؤمن بالتعارض بين الدين والدولة ، مسألة مزيفة أي أنها تعبر عن حاجات بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات ولذلك يدعوإلى استبدالها بالديمقراطية والعقلانية .(١١٨) وإلى عبد الوهاب المسيري الذي يستخدم متتالية العلمنة نموذجا تفسيريا ليقيم تمييزا واضحا بين نمطين من العلمنة : العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.(١١٩)

بناء على هذا التمييز يرفض الخطاب السياسي الإسلامي عموما العلمانية بمفهومها الشامل ، ولا يعترض عليها تمام الاعتراض بالمعنى الجزئي آو الوظيفي الذي يكتفي بالفصل الإجرائي بين الدين والسياسة . وفي هذا السياق يؤكد يتيم أن" الإسلام مع العلمانية إذا كان يقصد بها الديمقراطية القائمة على ضمان حقوق الأفراد والجماعات، والعقلانية الضامنة للممارسة الرشيدة ، وإذا كان يقصد بها بناء دولة الإنسان في مقابل الحكم اللاهوتي المطلق ، والدولة القائمة على سيادة الأمة ."(١٢٠)

فكما أن العلمانية علمانيات، فإن العلمانيين ليسوا على درجة واحدة في ميزان حزب العدالة والتنمية ؛ فمقابل العلماني " صاحب الولاء الوطني والقومي " هناك" العلماني العميل " ، ومقابل " العلماني المعادي للدين صراحة " هناك " العلماني المجتهد " الذي يرى في العلمانية تمييزا للمجال الديني عن المجال السياسي الحزبي ، مع إقراره بأهمية الدين في المجتمعات الإسلامية ، واعترافه بحق الوجود لأحزاب سياسية تصدر عن المرجعية الإسلامية على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية.(١٢١ )

أما على المستوى السياسي، فتذهب الورقة المذهبية للحزب إلى أن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة تعد محسومة في المغرب حيث ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، وأن النصوص المتعلقة به غير قابلة للمراجعة، كما أنها قضية محسومة تاريخيا ،حيث ظل الإسلام باستمرار ولا يزال يشكل أساس الشرعية التي قامت عليها الدولة في المغرب .

الواقع أن هذا الموقف يتجاهل كون العلاقة بين الدين والسياسة ليست بالعلاقة النمطية أو النهائية ، أي ليست بالعلاقة المحسومة ابتداء؛ فإلى جانب البعد المعياري النصي لهذه العلاقة ، هناك البعد التاريخي الموضوعي لها ، لاكما ينبغي أن تكون وإنما كما هي فعلا وفقا لتحققها التاريخي العيني ، حيث قامت بين الدين والسياسة على مر العصور علاقة تراوحت بين التوافق والتنازع تبعا للشروط التاريخية والسياسية والاجتماعية التي انتظمت فيها هذه العلاقة ، وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان من الممكن وعي أسباب ذلك التوافق أو التنازع بتحليل شروطه وملابساته و منها وظيفة كل من طرفي العلاقة في بناء قوة الطرف الثاني آو إضفاء الشرعية عليه .(١٢٢)

كما تعتبر الورقة المذهبية أن العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة، في إطار المرجعية الإسلامية، ليست هي الفصل المطلق بين المجالين ،وليست هي التماهي المطلق بالنظر إلى الطبيعة التاريخية النسبية للممارسة السياسية ،ومع ذلك، فالدين يظل حاضرا في السياسة "كمبادئ موجهة ، وروح دافقة ، وقوة للأمة جمعاء". مع حفظ الفروق النوعية بين كل من الدين والسياسة .(١٢٣)

لكن في كل الأحوال تشدد الورقة المذهبية على أن " فصل الدين عن الشأن العام أمر لا يتصور في حق الإسلام باعتباره عقيدة وشريعة " ولأنه "ليس مجرد قيم وشعائر وأخلاق بل هو أيضا مبادئ ومقاصد وأحكام ومنهج حياة للفرد والحياة ."(١٢٤) أي أن الإسلام ، وفقا لهذا التصور ، يستوعب السياسة. أو ،على الأقل، ما عبرت عنه الورقة المذهبية بـ " الجوانب المتعلقة بالسياسة في الدين " منبهة إلى أن هذه الجوانب لاتحوز، مع ذلك، أية قداسة . الأمر الذي يؤكد التمييز داخل الدين الإسلامي نفسه بين أمور تدخل في دائرة المطلق و أمور تندرج في إطارالنسبي. وهو التمييز الذي ارتقى

إلى مستوى الفصل بين المؤسسات الدينية و المؤسسات السياسية ، وهو الفصل الذي اعتبر سعد الدين العثماني أنه يشكل معطى تاريخيا موجودا في التجربة الحضارية للإسلام بين مجالس العلماء ومجالس الإفتاء والمساجد من جهة وبين المؤسسات السياسية من جهة أخرى. مؤكدا في نفس السياق أن هذا الفصل قد تحقق في المغرب.(١٢٥)

لكن، مع ذلك، فالورقة المذهبية تعتبر أن العلمانية التي تفضي إلى " إقصاء الدين جملة وتفصيلا من الحياة العامة وحصره في الشأن الفردي الخاص غير متلائمة مع الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة ."و تعلن ، بالمقابل، رفض الإسلام القاطع لـ" نظرية الحكم الإلهي أو ما يعرف بالحكم الثيوقراطي." لتستخلص أن " الدولة الإسلامية ، تبعا لذلك، دولة مدنية ،لكن مرجعيتها العامة مرجعية دينية إسلامية"(١٢٦) وتبعا لذلك ، فمرجعية الحزب مستمدة من مرجعية الدولة المغربية. واعتماد المرجعية الإسلامية يقتضي أن " يكون الإسلام منطلقا وإطارا لمختلف الاختيارات والاجتهادات السياسية وللمشاريع المجتمعية." كما أن الحزب حينما يصدر عن هذه المرجعية فإنه" لايعتبر نفسه وصيا على الإسلام أو ناطقا باسمه.لكنه يعتبر أن الانطلاق من المرجعية الإسلامية هو الوضع الطبيعي في مجتمع مغربي تجذر الإسلام في أعماقه وفي ثقافته وتاريخه وحاضره ."

وبصيغة أكثر وضوحا فالحزب يعتبر نفسه " حزبا سياسيا لا حزبا دينيا ، ويعتبر المجال السياسي هو حقل اشتغاله ، كما يرى المواطنة أساسا للانتماء إليه ، فهو حزب مفتوح لجميع المغاربة ماداموا ملتزمين بتوجهاته وبرامجه وقوانينه." مع التشديد على أن الهوية الإسلامية لمرجعية الحزب لاتعطي لاجتهاداته واختياراته أي شكل من أشكال العصمة ،فهي اجتهادات بشرية نسبية قابلة للأخذ والرد والمراجعة ما " يمكن للممارسة والأداء السياسي أن يحسم في مدى فاعليتها وجدواها ."(١٢٧) في إشارة واضحة لاحتكام الحزب لـ " شرعية الداء" في صلتها بالشرعية الديمقراطية.

أكثر من ذلك ، يمكننا أن نرصد نزوعا علمانيا لحزب العدالة و التنمية حينما يعتبر أن " الاجتهاد لإبداع الحلول في مجال العمل السياسي وتدبير الشأن العام يختلف كثيرا عن طبيعة الاجتهاد في مجال الفتوى .. (لأن ) مستند الاجتهاد في الفتوى هو النص ، بينما مستند الاجتهاد في المجال السياسي هو المصلحة العامة ."(١٢٨) وأن" حزب العدالة والتنمية"، بوصفه حزبا سياسيا ،يشتغل بآليات العمل السياسي وليس بآليات العمل الدعوي المباشر ؛ من قبيل الوعظ والإرشاد في المساجد والخطابة مما تمارسه المؤسسات المؤهلة لذلك. و حينما لا ينازع الملك في تدبير الشأن الديني، اعتبارا لصفته الدينية والدستورية كأمير للمؤمنين، والنظر إلى المساجد كـ" تجسيد رمزي لإجماع الأمة ومجال من مجالات تامين الحاجة الروحية للمواطنين " الأمر الذي يقتضي أن تظل المساجد بعيدة عن الصراع الحزبي وعن كل أشكال الاستثمار في الدعاية الحزبية.(١٢٩)

و تأكيدا للطبيعة المدنية للحزب ينفي محمد يتيم أن يكون الإسلام قد أرسى أسس حكم ثيوقراطي ،وإنما على العكس من ذلك فقد " وضع أسس دولة مدنية إنسانية مرجعيتها مرجعية قرآنية إسلامية قائمة على الشورى والعدل ، وقائمة على أساس المواطنة التي تستوعب المسلمين وغير المسلمين .

ومن جهته فقد أوضح أحمد الريسوني أن مفهوم الحاكمية كما بلوره كل من المودودي وسيد قطب يقوم على مغالطة كبيرة ، مؤكدا أنه تتبع آيات الحاكمية، أي تلك التي جاءت على صيغة " إن الحكم إلا لله " فوجد أنها تتعلق أساسا بحكم الله للكون ، وليس بحكمه للحكومات والدول والمحاكم .. وهو الحكم الذي أوكله للبشر في غير ما آية.(١٣٠)

وقد عمدت أدبيات الحركة والحزب إلى التحذير من أن تؤدي المعركة ضد التغريب والعلمنة الشاملة إلى المعركة ضد التحديث ، إذ " بدل أن تخوض الحركة الإسلامية معركة ضد الحداثة جملة وتفصيلا ، وجب أن تتجه إلى نفث روح الأصالة فيها ، وبدل أن تخوض معركة ضد المؤسسة الإسلامية التقليدية وجب أن تعمل على تجديدها وإدخالها إلى عالم الحداثة ، أي أن تجعل الشرط الأساس للتحديث والحداثة هو التجديد "، وأن تثبت بأنه ليس هناك أي ارتباط حتمي وضروري بين العلمنة والحداثة ، وأن كل علمنة لاتفضي بالضرورة إلى الحداثة ، كما أن كل حداثة لا تستلزم بالضرورة علمنة شاملة تجعل من إقصاء الدين عن الحياة و فصله عن الدولة شرطا ضروريا لارتياد عالم الحداثة.

وهو ما لن يتحقق إلا من خلال جهد تحديثي للمجتمع على جميع الأصعدة ؛ الأمر الذي يستوجب أن تكون الحركة الإسلامية " رائدة في مجال التحديث السياسي ( الديمقراطية)، وقضايا التحديث الاجتماعي ( قضية المرأة وقضايا العدل الاجتماعي بوجه عام )،قضايا التحديث الفكري ( الاجتهاد ) ..وتساهم من خلال أطرها ومؤسساتها في مساوقة وتنشيط حركة التطور الاجتماعي والحضاري في إطار مقاصد الإسلام وقيمه ." (١٣١).

## الموقف من الحداثة والتجديد :

تنطلق الورقة المذهبية من أن التجديد يحيل إلى ذلكم" التفاعل الخلاق والإيجابي" مع مختلف أنماط الحداثة الفكرية والسياسية والمعرفية والتكنولوجية،فهو بهذا المعنى " جهد يسعى إلى تأصيل الحديث وتحديث الأصيل " على المستوى الفكري والمؤسسي ، وعلى مستوى الحياة العامة والخاصة ، وعلى مستوى السلوك الفردي والجماعي . أما الحداثة فتعبر عن " تجربة تاريخية محكومة بسياق تاريخي واجتماعي وحضاري غربي ، الأمر الذي جعلها تصطبغ بـ " توجهات فلسفية مادية " أجهزت على المغزى الإنساني والأخلاقي للتقدم .

وتبرز هذه المفاضلة المعيارية بين الحداثة والتجديد أكثر ما تبرزحينما يؤكد محمد يتيم أن إشكالية الحداثة "إشكالية تاريخية غربية لاعلاقة لها بمعطيات تاريخنا وواقعنا الثقافي والاجتماعي. فالحداثة كما تبلورت في الغرب هي عبارة عن قطيعة مع القيم الدينية وإعلاء القيم العقلانية اللائكية ، فهي إشكالية لاتلزمنا لأن لها ظروفها التاريخية والحضارية ، كما أنها لاتطرح قضايانا ومشاكلنا ولا تستجيب لهمومنا وتطلعاتنا.إن إشكاليتنا ،يواصل يتيم،هي في جوهرها إشكالية تجديد ، وذلك يعني أن مشكلتنا لاتكمن في النموذج المرجعي ،بل تكمن في فهمنا له وفي تجديد العمل به ، وتخليص أفهامنا وممارساتنا من كل أشكال وصور التخلف عن ذلك النموذج." (١٣٢) .

غير أن هذا النقد شبه الجذري لنموذج الحداثة الغربية لم يحل دون الإقرار بجوانبه الإيجابية في رهانه على " تحكيم العقل ، وتنظيم المجتمع ،وتقنين العلاقات السياسية " من منطلق أن هذه العناصر، التي راكمتها التجربة الحداثية الغربية، هي التي أسهمت ،إلى حد بعيد، في تحقيق درجات متقدمة من الحرية والعدالة.الأمر الذي بات يستدعي ضرورة تمثل مكتسباتها وإيجابياتها كشرط لردم الهوة الحضارية التي عمقتها .

وانطلاقا من الوعي بأن الحداثة " ليست بضاعة جاهزة قابلة للاستيراد ، كما أنها لا تستنبت في مجتمع من خلال التقليد والاستنساخ لتجارب الآخرين " فقد اعتبرت الورقة المذهبية أن التمثل السالف الذكر لا يعفي من السعي إلى إبداع حداثة خاصة بالمجتمع المغربي وثوابته الثقافية والحضارية من خلال العمل على استثمار " التراكم المعرفي ورصيد الكسب الإنساني ضمن تجربة تجديدية تنطلق من فهم متجدد للدين ، ومن إعادة الحيوية للمجتمع في اتجاه تمثل قيم الدين واستثمار مكتسبات الخبرة الإنسانية." مع التشديد على أن التجديد المطلوب في فهم الدين لا ينبغي أن يتناول " القطعيات التي حسم فيها الشرع أحكاما ومقاصد مثل العقائد والعبادات " أما التجديد فيما دون ذلك، من الأمور التوفيقية المتصلة بتعمير الأرض في عالم الشهادة، فلا حد له.(١٣٣)

وتبعا لذلك فإن مهمة التجديد ، حسب أدبيات الحزب ، لن تكون ممكنة إلا بعمل متكامل على واجهة ما هو موروث من مؤسسات تقليدية ، وواجهة ما هو مستورد من مؤسسات حديثة ؛ على الواجهة الحديثة من خلال جهد تأصيلي للقطاعات التي تم فيها التجديد بعيدا عن قيم الإسلام وتصوراته للحياة،كرد على العلمنة الشاملة ودعوات التغريب ، التي تربط الحداثة بالقطيعة مع الأصول العقدية والتشريعية للمجتمع ، و على الواجهة التقليدية من خلال جهد تحديثي يتغيا مدافعة العلمنة على أرض الواقع من خلال تقديم الدليل العملي على أن الحداثة لا يمكن تأسيسها، بالضرورة وفي كل التجارب، على أنقاض الموروث الديني.(١٣٤)

وفي هذا الاتجاه تؤكد الورقة المذهبية للحزب الارتباط الوثيق بين المرجعية والحداثة والتجديد من منطلق أن " تعزيز المرجعية الإسلامية دستوريا وتشريعيا يعتبر مدخلا أساسيا من مداخل الإصلاح وأحد الشروط الضرورية لتحقيق مشروع تنموي يمتلك رصيدا يعبئ الإنسان ويحفزه ويدفعه نحو العمل لخدمة الوطن "انسجاما مع كون الإنسان وفاعلية سلوكه الاجتماعي وحضاريته تشكل أساس التنمية والنهضة.(١٣٥) كما تؤكد الارتباط القوي بين التجديد و الأصالة التي تفيد أن جميع مشاريع الحزب في الإصلاح يجب أن تكون مصطبغة بالمرجعية الإسلامية ومنسجمة مع القيم الثقافية والحضارية الإسلامية.. مع الانفتاح الخلاق والمستوعب على الثقافات والمكتسبات الحضارية الإنسانية في جميع المجالات.(١٣٦)

وبالتالي فإن النهوض بعملية التجديد يقتضي الوعي بحجم الإكراهات والعوائق التي تعترض طريقها ، والمتمثلة أساسا فيما عبر عنه محمد يتيم بـ " تحدي العلمنة التي تسربلت تحت رداء التحديث" الأمر الذي جعله يشدد على أن" الحداثة ومصطلحاتها ليست أقانيم مقدسة ثابتة وأنها خاضعة لقانونية تكوين المصطلحات وتطورها وحركيتها " ومن ثم فإن تمثلها يقتضي عملية تكيف واستيعاب بعد فهمها وتفكيك مكوناتها ، وفهم سياق نشأتها ووظيفتها التاريخية في المجتمعات

التي نشأت بها ، وتعامل نقدي يفضي إلى التخلص مما لا يتناسب مع المرجعية والتجربة الحضارية العربية الإسلامية ، بحيث أن هذا الاستيعاب سيفضي، لامحالة ،إلى قيام الذات الاجتماعية والثقافية والحضارية العربية الإسلامية بعمليات التلاؤم اللازمة وإحداث التغيرات الكفيلة بدمج " الكسب الإيجابي للحداثة في مجتمعاتنا حتى تتحول إلى جزء لا يتجزأ من ذاتنا الاجتماعية والتاريخية ؛ فلا تكون بذلك شيئا خارجيا برانيا ، ولا تكون مجرد استعارة مقلدة بل نتيجة جهد تكيفي إبداعي يضيف إليها داخل سياقنا الثقافي والحضاري أبعادا جديدة كانت تفتقر إليها في موطنها الأصلي، وذلك هو المعنى الأصيل لكونية الحداثة وتوابعها من القيم. "(١٣٧)

## موقف الحزب من السياسة الخارجية) : ١٣٨

تقدم الورقة المذهبية للحزب تصورا مركبا ومكثفا للمشهد العالمي في علاقته بالأوضاع الوطنية والإقليمية، يعكس وعيا نقديا للمتغيرات الدولية ؛ بدأ من تغير بنية النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية ، وما ترتب عن ذلك من انفراد للولايات المتحدة بالقيادة السياسية للعالم ،وإمعانها في توظيف المنتظم الدولي و" الشرعية الدولية " لتكريس هيمنتها وخدمة مصالحها، الأمر الذي أدى إلى اختلال عميق في موازين القوى الدولية ، وتهميش متنام لدور الأمم المتحدة وعجزها عن أداء دورها كأداة دولية لحل المنازعات الدولية وفق معايير موضوعية و بما يضمن السلم والأمن الدوليين. وصولا إلى تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية وما يرتبط بها من انفتاح في الأسواق وحرية أكبر في حركة البضائع والرساميل ، اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وظهور تكتلات اقتصادية كبرى ، وغيرها من التطورات التي أمست تفرض على الدول القطرية، ومن ضمنها المغرب، تكيفا أكبر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتأهيل أسرع لنسيجها الاقتصادي.

ومن مظاهر الاختلال والعجز التي بات يعاني منها المنتظم الدولي ؛ استمرار عدة بؤر للتوتر عبر العالم وفي مقدمتها استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وهو الاحتلال الذي تصاعد عدوانه وتنكيله بالشعب الفلسطيني ورموزه ومقدساته وهضم أبسط حقوقه ، مقابل عجز مريع للمنتظم الدولي في إلزامه لهذا الكيان الإذعان لعشرات القرارات الصادرة عنه، وهو ما يجد تفسيره حسب الورقة المذهبية دائما ، في قيام العلاقات الدولية و " الشرعية الدولية" على منطق القوة بدل منطق العدل.

وضمن نفس الإطار الدولي تبرز الورقة كيف أن المغرب ظل يؤدي فاتورة مخلفات الحرب الباردة من خلال استمرار التوتر المرتبط بالنزاع حول الصحراء المسترجعة التي لايشكك الحزب في مغربيتها، بل ويطالب من داخل قبة البرلمان ومن خارجها استعداده" الجهاد " في سبيل استرجاع سائر الأراضي المغربية المحتلة وهكذا ،انطلاقا من الإطار الدولي العام وما يزخر به من اختلالات ،مرورا بانعكاساته السلبية على قضية العرب والمسلين الأولى ( القضية الفلسطينية ) وقضية المغاربة الأولى ( استرجاع الوحدة الترابية ) إلى جانب قضايا العرب والمسلمين بالشيشان والبوسنة والهرسك والعراق والسودان ولبنان.. وهو ما اعتبرته الورقة المذهبية كنتيجة لاستمرار واقع التفكك في العالمين العربي و الإسلامي ، وهو ما يعكسه العجز الصارخ في أداء منظماته والشلل الكبير في تجمعاته . وهو ما شجع على حبك المزيد من المخططات إمعانا في تفكيكه وتفتيت أوصاله ، وتغذية الحروب الأهلية والطائفية والعرقية وافتعال الفتن لتحقيق المزيد من التحكم والهيمنة على ثرواته ومقدراته ومصيره.خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من أعمال إرهابية هزت العالم وشجعت على الربط بين الإسلام والمسلمين والإرهاب..(١٣٩)

ووعياً من الحزب بكل هذه المتغيرات فقد اعتبر أن " التوجهات التي ينبغي أن تحكم السياسات الداخلية والخارجية للدولة ينبغي أن تقوم على تعزيز سيادة المغرب بما يتناسب والدور الحضاري والإشعاع التاريخي الذي اضطلع به تاريخيا ، وبما يفرضه انتماؤه العربي والإسلامي والإفريقي وموقعه الإستراتيجي والتزاماته الدولية " (١٤٠) مع ملاحظة أن مفهوم الحزب للسيادة يتجاوز الإطار السياسي الضيق ، على أهميته ، ليطال أبعادا حضارية شاملة ؛ سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وعلمية .. سعيا لـ "تمتين الوجود السياسي والحضاري للمغرب في الساحة الدولية ، وتقوية إشعاعه العالمي ، ومواجهة المخاطر الخارجية التي تستهدف استقراره ووحدته ." (١٤١)

أما عن دوائر الاهتمام التي تحدد تصور الحزب لأولويات وأهداف السياسة الخارجية المغربية فلا تخرج عن الإطار التقليدي لهذه الدوائر؛ انطلاقا من الدائرة الوطنية وصولا إلى الدائرة العالمية مرورا بالدوائر؛ المغاربية ، العربية ،المتوسطية والإفريقية، مع تركيز خاص على البعدين الوطني والإسلامي .

ويسجل البرنامج الانتخابي للحزب أن المحيط الخارجي للمغرب بدوائره السالفة الذكر بات يشهد تحولات عميقة من شأنها أن تؤثر على الوجود الحضاري للمغرب ، وأن تستهدف وحدته وكيانه السياسي واستقراره، الأمر الذي يقتضي ضرورة انطلاق السياسة الخارجية المغربية من مبادئ وأهداف ثابتة ومندمجة كفيلة بمواجهة مختلف هذه التحديات ، وفي مقدمتها ؛ العمل على صيانة الوحدة الوطنية شعبا وأرضا ، والسعي إلى تعزيز كل أشكال التعاون والتضامن و التكتل الجهوي خاصة على مستوى الدائرتين العربية والإسلامية، ومقاومة كل مظاهر النزوع الانفصالي الساعية إلى تكريس كيانات ودويلات قزمية ضد منطق التاريخ المتجه صوب تعزيز التكتلات الكبرى في زمن العولمة وما تفرضه من تحديات..اعتمادا على آلية ديمقراطية تعتمد مبدأ الحوار في حل مشكلات الحدود الترابية بين الدول العربية

والإسلامية ، وتقوية دور المنظمات الجهوية واجتناب تدويل الأزمات. ودعم مبادئ التعاون الدولي والانفتاح على الأمم الأخرى والتعارف معها، واحترام مبادئ حسن الجوار وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نمط حياتها ، ونظام حكمها واقتصادها بناء على اختياراتها المنسجمة مع شخصيتها الحضارية.والحرص على إرساء العلاقة مع الغرب بناء على شراكة حقيقية محكومة بمبادئ الاعتراف المتبادل وبالحق في الاختلاف مع التمايز عنه، بشكل يسهم في تحقيق المصالح المشتركة بدل الرغبة في الهيمنة والإلحاق الثقافي والسياسي،في إطار من السعي لتنويع الشركاء الدوليين وتفعيل الانفتاح على المستوى الخارجي، والعمل على إعادة الاعتبار والمصداقية للمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ، وذلك بتحريرها من هيمنة القوى الدولية الغالبة ، وجعلها في خدمة الشعوب وأداة لإحلال السلام وتحقيق التنمية في العالم ، وذلك عبر السعي إلى إصلاح نظامها في أفق تمثيل المجموعة العربية الإسلامية بمقعدين ضمن العضوية الدائمة لمجلس الأمن، فضلا عن التعاطي الإيجابي مع العولمة وصيانة الهوية الحضارية للمغرب في مواجهة محاولات فرض ما يسميه البرنامج الانتخابي بـ " النموذج الإباحي التغريبي باسم العولمة" ، وتثبيت حق المغرب في التحفظ على بنود الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهويته ومرجعيته الإسلامية١٤٢ (')

ويعتقد الحزب أن القدرة على الالتزام بهذه المبادئ و تحقيق هذه الأهداف الساعية إلى تقوية إشعاع المغرب الحضاري ، ورفع قدرته على حماية مصالحه والدفاع عن مواقفه " رهين بإعادة تأهيل الجهاز الديبلوماسي الوطني عبر اعتماد مناهج حديثة في التكوين المستمر للسفراء والديبلوماسيين بما يستجيب لتطورات الديبلوماسية المعاصرة ، وانتهاج سياسة خارجية واضحة وفعالة تولي أهمية خاصة للدبلوماسية الاقتصادية الكفيلة بالدفاع عن مصالح المغرب الإستراتيجية(١٤٣)، وإطلاق مشروع دبلوماسية شعبية فاعلة في الدفاع عن القضايا الوطنية في كافة المنظمات والمحطات الدولية." (١٤٤) وفي مقدمتها السعي لاستكمال الوحدة الترابية التي شكلت أولوية أساسية في برنامج الحزب.

## الموقف من النزاع حول قضية الصحراء :

يندرج اهتمام الحزب بقضية الصحراء ضمن تصور أشمل لصيانة واستكمال الوحدة الترابية يدعوا إلى الانخراط في مشروع وطني لتحرير سبتة ومليلية والجزر المحتلة و تسوية الحدود نهائيا مع الجزائر ، وتنظيم حوار وطني واسع لبلورة استراتيجية ناجعة للتحرير ، ومواجهة ما عبر عنه الحزب بـ " الأطماع الاستعمارية الإسبانية " والعمل على إرساء قواعد حوار بين المغرب وإسبانيا ترتكز على الاحترام المتبادل ، ومراعاة المصالح المشتركة العادلة والمتكافئة. وفي هذا الإطار يدعو الحزب إلى تقوية الإجماع الوطني حول مغربية الصحراء ، ووضع برنامج وطني للنهوض بالديبلوماسية الشعبية وتفعيل العلاقة بمؤسسات المجتمع المدني بالخارج ، واعتماد ديبلوماسية هجومية في مختلف المحافل الدولية والجهوية سعيا لمحاصرة وعزل دعاة الطرح الانفصالي ، وتدشين حملة إعلامية مستمرة ، عبر مختلف الوسائط الإعلامية والمعلوماتية.

ووعيا من الحزب بالتجاوزات والأخطاء التي تخللت التدبير الأمني لملف القضية الوطنية وانعكاساته السلبية على الساكنة ، فإنه يدعو إلى تفعيل المقاربة التنموية والديمقراطية المحترمة لحقوق الإنسان ،وذلك من خلال رسم استراتيجية تنموية متكاملة المداخل تستهدف إدماج الأقاليم الجنوبية في مسيرة التنمية الوطنية بإنجاز البنيات التحتية اللازمة وتشجيع الاستثمار لتوفير فرص الشغل المناسبة لأبناء هذه لمناطق. وذلك وفق مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار المغرب في كليته عبر اعتماد نظام جهوية موسعة، وما يقتضيه ذلك من اعتماد تقطيع جهوي جديد بناء على معايير موضوعية ؛ على أساس أن تتم إدارة هذه الجهات بواسطة شخصيات سياسية تحوز على سلطات دستورية وأن تتوافرعلى برلمان وحكومة جهوية تربطها بالحكومة المركزية علاقات محددة دستوريا.(١٤٥)

وبغض النظر عن متابعة الفريق البرلماني للحزب للسياسة الخارجية للدولة ؛ سواء تعلق الأمر بالوحدة الترابية متمثلة أساسا في قضية الصحراء ،وقضية جزيرة تورة والاحتلال الإسباني لسبتة ومليلية ، أو تعلق بملف الجاليات المغربية في الخارج ، أو بالتضامن مع قضايا الأمة العربية والإسلامية ، ضد العدوان الأمريكي على كل من العراق وأفغانستان ، وكذا التضامن مع مسلمي كوسوفا ، ومع الشعب الشيشاني ، إلى جانب الشعبين الفلسطيني واللبناني، أو من خلال دور الحزب في رئاسة أو المشاركة في العديد من جمعيات الصداقة ، والمشاركة في العديد من المؤتمرات الخارجية.(١٤٦) بغض النظر عن كل ذلك ، وبفعل الدور المحدود والهامشي الذي يلعبه البرلمان المغربي بشكل عام داخل النسق السياسي المغربي، وبشكل خاص فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية الذي لايتمتع بأي دور في رسم معالمها واختياراتها الكبرى ،فإن مصطفى الرميد يقر بأن حزب العدالة والتنمية من خلال فريقه البرلماني ليست له أية إنجازات ذات بال في مجال الديبلوماسية البرلمانية التي لا يرى فيها إلا " سفريات " تهدر فيها الأموال العامة و ليس لها، في أغلب الأحيان، أية أهمية على مستوى خدمة قضايا المغرب الأساسية بما فيها قضية الصحراء التي لازالت محتكرة من طرف الدولة ، وليس للأحزاب المغربية عموما أي حضور حقيقي ومؤثر في الأقاليم الصحراوية من شأنه أن يسهم في خلق إجماع حقيقي بين الصحراويين فيما يخص مغربية الصحراء؛ نظرا لسيادة نفسية عامة هناك لا تتعامل ،عادة، بشكل إيجابي مع الأحزاب السياسية.(١٤٧)

## الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي :

تحتل القضية الفلسطينية أهمية خاصة لدى كل من "حركة التوحيد الإصلاح " و"حزب العدالة والتنمية "لدرجة اعتبارها قضية وطنية ، و"أم القضايا العربية والإسلامية " ولذلك فقد أدرجتها الورقة المذهبية ضمن بند" سيادة المغرب واسترجاع إشعاعه الحضاري "ودعت ،انسجاما مع ذلك، إلى تفعيل دور الشعوب في مساندة الشعب الفلسطيني حتى ينال حريته ويسترجع كافة حقوقه ،والعمل على إيقاف كل أشكال التطبيع السري والعلني الذي تكرسه السياسات الرسمية في إطار ما يسمى عملية السلام ، والسعي لاستجلاب دعم دولي لفرض عقوبات على الكيان الصهيوني لإجباره على احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.(١٤٨) كما خصها برنامج الحزب بمحور خاص تناول بالتفصيل مختلف المبادرات التي اتخذها الحزب لمناصرة القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني على المستوى التشريعي والرقابي والتضامني والاحتجاجي والخارجي ..(١٤٩)

ورغم أن أدبيات الحزب تحرص على التمييز بين الصهيونية كحركة استيطانية إحلالية، وجبت مقاومتها، وبين اليهودية كرسالة سماوية لا يتحقق إيمان المسلم إلا بالإيمان بأنبيائها،إلا أن الحزب لم يستطع تجاوز التكييف العقائدي الديني للصراع العربي الإسرائيلي مستحضرا قوله تعالى " ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم " لدرجة تفسير انتصار المخطط الصهيوني بالتخلي عن " النظرة الإستراتيجية للصراع" التي تتماهى، من وجهة نظر الحزب، مع المنظور العقدي الذي يقول عنه الرسول (ص) :" لاتزال طائفة من أمتي قائمين على الحق ظاهرين مقاتلين لعدوهم لا يأخذهم في ذلك لوم ولا لأواء إلى أن تقوم الساعة :، قالوا أين هم يارسول الله؟ قال: في بيت المقدس ،"(١٥٠) وهو التكييف الذي جاء في كلمة الفريق الداعمة للتصديق على اتفاقية المقر بين المغرب و"وكالة بيت مال القدس الشريف." وتذهب أدبيات الحزب والحركة إلى أن العالم الإسلامي مسؤول ومطالب بتحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف . (١٥١)

## الموقف من المرأة :

تنطلق الورقة المذهبية للحزب من رؤية نقدية لأوضاع المرأة المغربية معتبرة أنها "تتسم على العموم بالدونية وتفشي الأمية ،ومعاناة وطأة التعسف وهضم الحقوق الشرعية والقانونية واستفحال الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والجنسي ، وتزايد العنف في حقها فضلا عن ضعف حضورها في مراكز القرار السياسي.."(١٥٢) وفي سبيل النهوض بأوضاع الأسرة المغربية وإصلاح أحوال المرأة يراهن الحزب على مبدأ تحقيق العدل الاجتماعي واعتماد النظرة التكاملية للأسرة كمدخل لمعالجة الاختلالات الموجودة في هذا الإطار، بما يكفل تحصين الأسرة وتماسكها ، ويضمن توازن الحقوق بين الرجل والمرأة وتحريرهما. وفي المقابل يتحفظ الحزب على المنهج الذي عالجت به الحكومات السابقة قضايا الأسرة والمرأة والطفل بدعوى قيامه، في غالبيته، على مرجعية المواثيق الدولية التي تتنافي في العديد من بنودها وقراراتها مع الإسلام ،كما يتحفظ على استعارة المفاهيم الدولية ذات الحمولة الإباحية كمقاربة النوع بأبعادها ومضامينها الفلسفية وتسويقها في المجتمع المغربي .

ودفعا لتهمة التقوقع والانغلاق، يؤكد البرنامج الانتخابي أن الحزب ليس ضد الانفتاح وإنما يسعى إلى التعامل مع الوافد بعقلانية نقدية حفاظا على هوية وأصالة وتماسك المجتمع المغربي من جهة، والاجتهاد داخل المنظومة الإسلامية من أجل بلورة مشاريع وطنية بعيدا عن كل مظاهرا لتبعية والتغريب من جهة أخرى ١٥٣)

هذا على مستوى الأوراق السياسية للحزب، أما بالنسبة للأدبيات النظرية والشرعية فتذهب إلى أن استقراء النصوص الدينية، كتابا وسنة، من شأنه استخلاص جملة من الأصول التي تحكم التصور الإسلامي للمرأة ، وتحدد دورها في مجال الارتقاء بالمجتمع وتنميته وتقدمه.ولعل أهم هذه الأصول : وحدة الأصل الإنساني، وأصل المساواة، وأصل التكامل والتعاون بدل التنافس والصراع، وأصل الاستقلالية، وأصل المسؤولية..

فبالنسبة لوحدة الأصل الإنساني ،تجزم هذه الأدبيات أن أقصى صورة ممكنة من صور المساواة بين الرجل والمرأة هي تلك التي جاء بها الإسلام؛لأنها مساواة لا تقف عند حدود المساواة في الحقوق ،وإنما تتعدى ذلك لتقرير حقيقتهما الوجودية وماهيتهما الإنسانية المشتركة. وهذه الوحدة في الأصل ليست وحدة في الكيان الإنساني الخارجي، بل في الكيان الإنساني الداخلي الذي يعبر عنه القرآن الكريم بقوله(١٥٤). وقد رتب الإسلام على تقريره وحدة الأصل الإنساني النتائج الطبيعية التي تترتب عليه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والقانوني.

وفي مقدمتها أصل المساواة مصداقا لما قرره القرآن بقوله:( ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) ( ولقد كرمنا بني آدم ). لكن حينما تصطدم هذه الأدبيات بوجود العديد من الأوضاع التي يختل فيها ميزان المساواة لصالح الرجل( في الميراث ،في القوامة، في التعدد ، في إمامة الصلاة والإمامة العظمى ، في الإدلاء بالشهادة ، في الزواج بالكتابي...) فإنهم يعتبرون أن ذلك أمر استثنائي ورد على سبيل الحصر ، فهي استثناءات لها عللها وأحكامها، كما أنها تؤكد قاعدة المساواة ولا تنفيها.

وهو ما يقود إلى أصل التكامل والتعاون بدل التنافس والصراع ،الذي ينطلق من كون المساواة في التصور الإسلامي ليست مساواة رياضية ميكانيكية، بدعوى أن مثل هذه المساواة يستحيل تصورها في مجال العلاقات الإنسانية عموما والزوجية منها على وجه الخصوص ، بل إن الإمعان في التمسك بها من شأنه أن يربك ويعقد الحياة الزوجية ويحولها إلى صراع لاينتهي.(١٥٥)

ويترتب عن أصل المساواة، أصل الاستقلالية الذي بمقتضاه تغدو المرأة كيانا إنسانيا ذا شخصية مستقلة ومسؤولة إذ "ما دام حكم المرأة هو حكم الرجل، فإن المرأة بالتالي مستقلة عن غيرها استقلال الرجل عن غيره.. وكلاهما تنطبق عليه نصوص الشرع القاضية بألا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" (١٥٦).

وينبني على أصل الاستقلالية أصل آخر هو أصل المشاركة الذي بمقتضاه تغدو فرص الحضور والفعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مختلف ميادين المجتمع ومجالات النشاط متساوية بين كل من المرأة والرجل. .(١٥٧) والواقع أن حضور المرأة ومشاركتها يتنامى بشكل مطرد وفاعل سواء في مؤسسات الحركة أوهيئات الحزب، الأمر الذي تم تتويجه بانتخابها في مجلس النواب وترؤسها للجان برلمانية بالغة الأهمية. كما أنها مرشحة بقوة في حال وصول الحزب إلى السلطة في الانتخابات التشريعية المقبلة أن تشغل مناصب وزارية.

لقد أمست قضية المرأة تشكل موضوعا لتجاذب واستقطاب إيديولوجي وصراع مذهبي شديد بين التيارين الإسلامي والحداثي، وهو تجاذب وصراع بين مرجعيتين؛الأولى دينية قائمة على الكتاب والسنة،والثانية علمانية قائمة على المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.ومما ساهم في تأجيج هذا الصراع وزاد من حدته ارتكان كلا التيارين في تأكيد دعواه والدفاع عن تصوره إلى نفس المرجعية الدستورية منذ التعديل الذي عرفه دستور١٩٩٢ الذي نص في تصديره على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وقد شكلت "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية " ساحة الصراع الأساسية في هذا الإطار، حيث اعتبرها أحمد الريسوني غير نابعة من صميم المغرب ومن عمق مجتمعه، ولذلك فهي تقفز على مشاكله الحقيقية، وتمثل اجتهادا في تنفيذ المقررات والمرامي والمطالب الغربية، وسعيا حثيثا لإلغاء أحكام الشريعة الإسلامية وكل ما يتصل بها من معايير و قيم ، مما جعله ينعت هذه الخطة بـ" مشروع الخطة اللاوطنية للتغريب والتبعية "(١٥٨) الأمر الذي جعل مصطفى الرميد يعتبر من جهته أن محاولة التيار العلماني فرض مرجعية المواثيق والتصريحات الدولية على حساب المرجعية الإسلامية لا تقوم به حجة لأن الدستور نص في تصديره على الهوية الإسلامية للمملكة المغربية، وبذلك يكون الإسلام هو الإطار المرجعي العام و الحاكم للدولة والذي لايعلى عليه، وهو ما أكده الفصل السادس الذي نص على أن الإسلام هو دين الدولة، إلى جانب الفصل التاسع عشر الذي يجعل من الملك أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين.دون أن يعني ذلك أي تقليل من أهمية هذه المواثيق ،كل ما هنالك أن الرميد يعتبر أن أهمية ومكانة هذه المواثيق تتحدد على ضوء مدى موافقتها للشريعة وعدم معارضتها لقطعياتها،فهو يقر لها بكونها مصدرا للتشريع ، غير أنه يعتبر أن الشريعة يتعين اعتبارها أسمى منها.(١٥٩)

## وظائف التيار الإسلامي الإصلاحي داخل الحقل السياسي.

إن مشاركة التيار الإسلامي الإصلاحي (التوحيد والإصلاح) عبر حزب الدكتور الخطيب قد خول لهذا التيار القيام بست وظائف فعلية داخل الحقل السياسي، والتي ستزداد الحاجة إليه في التجربة المقبلة، وتتمثل هذه الوظائف في شرعنة السلطة وتقويتها، ثم إعطاء دينامية جديدة للفعل السياسي، والمساهمة في التنفيس عن التذمرات والهموم الاجتماعية، واحتواء وإدماج الفصائل المتطرفة ثم الوصاية الأخلاقوية داخل الحقل السياسي وأخيرا إبراز قدرة النظام السياسي على الاستقرار ودمج واحتواء الإسلاميين، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرات الموالية:

### أ- شرعنة ودعم السلطة السياسة:

كانت شرعية التيار الإسلامي الإصلاحي مستمدة من معارضته للنظام، وتعرضه للتضييق مما منحه رأسمالا رمزيا لا يستهان به وبذلك فإن قرار المشاركة يدخل في إطار إرجاع الثقة بين المواطن والسلطة، وتدخل وظيفة هذا التيار في القيام بدور إقناع الجماهير بضرورة المشاركة، وإرجاع المصداقية للسلطة والمؤسسات معا، وهذا في حد ذاته فعل مشرعن ومقو للسلطة، التي تحتاج باستمرار إلى تيارات سياسية واجتماعية، ترمم شرعيتها وتدعمها نتيجة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتخبط فيها النظام، دون أن ننسى أن دخول الإسلاميين للبرلمان، قد ساهم في اشتداد حدة النزاع بينهم وبين التيار اليساري بقيادة الاتحاد الاشتراكي الخصم الإيديولوجي للإسلاميين، فبرزت نزاعات بين التيارين في العديد من القضايا خاصة خطة إدماج المرأة في التنمية، الشيء الذي يؤدي إلى البحث عن محكم في هذه القضايا الحساسة مما يضفي المزيد من الرمزية والشرعية على السلطة.

### ب- إعطاء دينامية جديدة للفعل السياسي:

إن من شأن مشاركة التيار الإسلامي الإصلاحي المعتدل، المساهمة في استتباب الاستقرار السياسي، وجعل البرلمان كهيئة تشريعية أكثر فعالية وديناميةً، ومنح نوع من البريق والإشهار لأنشطته، رغم الصلاحية المحدودة لهذه الهيئة، لا سيما وأن انتقال أحزاب الكتلة الديمقراطية التي شكلت مدرسة طيلة عدة عقود في القيام بدور المعارضة، إلى السلطة، أفرز لنا فراغا في أداء المعارضة الجديدة (أحزاب الوفاق) بحكم عدم تجذرها المجتمعي، وإخفاقها في القيام بهذا الدور، فكان العبء ملقى على الإسلاميين في القيام بأداء دور المعارضة، بحكم تجربتهم في فن الخطابة، وتجسيدهم لشرائح اجتماعية بسيطة، تدرك المشاكل الفعلية للمواطنين، فكان قدومهم للبرلمان قد أدخل خطابا إيديولوجيا جديدا من قبيل أسلمة المؤسسات وتخليق الحياة العامة... لا سيما وأن الخلاف الإيديولوجي بينهم وبين أحزاب الأغلبية، قد تم نقله من المجال السياسي إلى مجال القيم والعقائد، (١٦٠ )مما خلّف جوا جديدا مشحون بالتوتر والصراع، أنقذ جزئيا الهيئة التشريعية من الكساد السياسي الذي كانت تتخبط فيه

### ج- المساهمة في التنفيس عن التذمرات والهموم الاجتماعية:

من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسة عامة، بالإضافة إلى تمثيل المواطنين وتأطيرهم، هي التخفيف من حدة التذمرات،()١٦١ والحد من تطورها إلى تظاهرات وأفعال قد تنسف بالنسق السياسي برمته، لذلك فمن بين الأدوار المنوطة بالإسلاميين الإصلاحيين، هوالتنفيس والحد من تفاقم التذمرات والتقليص من حدة اليأس والإحباط، وذلك عبر القيام بدور الوساطة وتبليغ جزء من مشاكلهم والدفاع عن مطالبهم، فطالما لعبت الحركات الإسلامية بتعبير ريمي لوفو:"الوظيفة المنبرية" في الدفاع عن المقصين من الحداثة وتدبير القيم... والتي كانت تقوم بها الأحزاب الشيوعية في أوربا.وتتجسد هذه الوظيفة في معارضة السلطة وتحدي الجهاز البيروقراطي"١٦٢، وبذلك فإن التيار الإسلامي الإصلاحي، يقوم بوظيفة السخط عن الأوضاع والقيام بالوظيفة المنبرية في إطار الهيئة التشريعية ومن ثمة تبليغ شكاوى المواطنين وهمومهم للجهات العليا وبالتالي المساهمة في تقليص حدة الاحتجاجات.

### د- احتواء وإدماج الفصائل المتطرفة:

إذا كان هدف السلطة هواحتواء التذمر والتهميش في إطار شرعي وقانوني، من شأنه المساهمة في استقرار النظام وتفادي القلاقل والمظاهرات الشعبية، التي قد تقلب الأوضاع رأسا على عقب، وبذلك فإن استراتيجية السلطة تراهن على احتواء التيار الإسلامي الإصلاحي الذي قبل بشروط النظام، وبالمقابل تحييد باقي الفصائل الرافضة للدخول في اللعبة، إذ إن مشاركة التيار الإصلاحي يجعلها في وضع حرج، ويساهم في شرعنة طريقة تعامل السلطة معهم، إذ يبدون بمثابة المتطرفين الذين يهدفون لنسف النسق السياسي برمته، وإذا كانت ضريبة مشاركة التيار الإسلامي الإصلاحي تخول له تساهلا في عقد ندواته، ومرونة في تحركاته وامتيازات لدعمه، فإن التيارات الراديكالية تواجه المزيد من التضييق والمحاصرة.

### هـ- الضبط الأخلاقوي داخل الحقل السياسي:

تستند وظيفة الضبط الأخلاقوي داخل الحقل السياسي الرسمي عبر تركيز الحزب على ما هو أخلاقوي سياسي والقراءة المتأنية لشكل ومضمون الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية يحيلنا على مجموعة من الوصفات العامة المطعمة بمرجعية إسلامية المستندة على قضايا الهوية المرجعية إسلامية كإيديولوجي١٦٣.

كما أن الخطاب السياسي للإسلاميين بخصوص الأسئلة الشفوية ذات الطابع السياسي العام يركز على قضايا الهوية والمرجعية الإسلامية دون التجرؤ بالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ورفع شعار الأسلمة الشيء الذي أدخل نفحة جديدة داخل البرلمان تركز على الرقابة الأخلاقية للمجال السياسي وسحب البساط من حزب الاستقلال الذي كان يدعي عبر خطاباته تمثيل الإسلاميين إلا أن ممارسته كانت محتشمة ومتذبذبة فاستفرد الإسلاميون بهذه العملية وأصبحوا يتقنون القيام بها وأضحت قضايا من قبيل عدم إدراج القمار عبر وسائل الإعلام وإلغاء القروض الربوية وإغلاق حانات الخمور..

قضايا أخلاقية سياسية جديدة تحرج المسؤولين الحكوميين لأنها تنبع من خارج ما هومتفق عليه سياسيا وفي نفس الوقت تقوي من شرعية ورمزية الإسلاميين وتضفي نوعا من الدينامية والجدال خارج منبر البرلمان١٦٤.

### و- إظهار قدرة النظام السياسي على احتواء الإسلاميين والمحافظة على استقراره أمام الخارج:

نظرا لأهمية العامل الخارجي على القرار السياسي لدول العالم الثالث عامة، وبحكم التخوفات الخارجية من الإسلاميين، خصوصا بعد انتكاس التجربة الجزائرية وتعرضها للفشل وما نجم عن ذلك من نتائج سياسية ونفسية، ساهمت في تكريس جو عدم الثقة والتوجس في مجموع المنطقة المغاربية، فكان لإدماج الإسلاميين الإصلاحيين المغاربة في اللعبة السياسية، تجربة أعادت جو الثقة من جديد وساهمت في تلميع صورة النظام السياسي بالخارج، وأبانت عن قدرته ومرونته في الاحتواء والإدماج وفي نفس الوقت تم التأكيد للخارج أن النموذج المغربي في التعامل مع الإسلاميين مختلف ومغاير وخليق لكي يقتدي به كنموذج١[2].

# الملاحق

المحلق الأول : القانون الأساسي لحركة التوحيد والإصلاح

الملحق الثاني :هيكلة الحركةّ: الجمع العام

↓

مجلس الشورى

↓

المكتب التنفيذي

الملحق الثالث : القانون الأساسي لحزب العدالة والتنمية
القانون الأساسي لحزب العدالة والتنمية

القسم الأول : تسمية الحزب ورمزه وأهدافه ووسائله

الفصل الأول :التسمية والرمز

المادة١٠: اسم الحزب "حزب العدالة والتنمية "
المادة٢٠: رمز الحزب المصباح كما هو مبين في الرسم الملحق بهذا النظام

الفصل الثاني : الأهداف

المادة٣٠: يعمل حزب العدالة والتنمية لتحقيق الأهداف التالية :
١- الإسهام في تنظيم المواطنين وتمثيلهم من اجل مجتمع أفضل تتوفر فيه العدالة بين الأفراد والجماعات وتتحقق فيه التنمية الشاملة.
٢- دعم دولة الحق والقانون وتعزيز الاختيار الديمقراطي في إطار المرجعية الإسلامية للمملكة وثوابتها ومؤسساتها
٣- الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال
٤- العمل على صيانة الوحدة الوطنية شعبا وأرضا وتفعيل وحدة المغرب الكبير ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.
٥- مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة

الفصل الثالث : وسائل العمل
المادة٤٠: يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه الوسائل المشروعة في إطار القوانين الجاري بها العمل بما في ذلك التعاون مع المؤسسات والهيئات والأشخاص لتحقيق الأهداف المشتركة خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

القسم الثاني : الانخراط والعضوية

الفصل الأول : الانخراط

المادة ٠٥: يحق لكل المواطنين المغاربة سواء كانوا مقيمين بالمغرب أو خارجه ، البالغين سن الرشد وغير الممنوعين من ذلك بنص قانوني الانخراط في الحزب ، دون أي أساس تمييزي ، شريطة قبولهم بمبادئه وأهدافه واختياراته وتعبيرهم عن موافقتهم على الالتزام ببرنامجه ونظاميه الأساسي والداخلي.

الفصل الثاني : العضوية

المادة ٠٦: تتخذ العضوية في الحزب ثلاثة أشكال : عضوية شرفية وعضوية مشاركة وعضوية عاملة

المادة ٠٧: العضو الشرفي هو كل مواطن يناصر الحزب ويدعم مشروعه دون أن يترتب عن ذلك التزام تنظيمي

المادة ٠٨: العضو المشارك هو العضو الذي ينخرط في الحزب لأول مرة ويشارك في أعماله لمدة معينة .

المادة ٠٩: العضو العامل هو العضو المشارك الذي قررت هيئات الحزب قبول طلبه عضوا عاملا ، ويمكن أن تمنح عضوية عامل ابتداء بصفة استثنائية بقرار من هيئات الحزب ذات الصلاحية .

الفصل الثالث : حقوق وواجبات الأعضاء

المادة ١٠: يتمتع أعضاء الحزب العاملون والمشاركون بالحقوق التالية :

- الحصول على بطاقة العضوية
- الاطلاع على أنظمة الحزب وقرارات هيئاته التي تعنيهم
- إبداء الراي في القضايا السياسية والتنظيمية والمالية للحزب داخل مؤسساته
- الاستفادة من برامج الحزب الخاصة بالتكوين
- المرافعة والدفاع عن نفسه أو توكيل من يقوم بذلك من أعضاء الحزب أمام الهيئات المخولة تطبيق القواعد الانضباطية عند الاقتضاء
- مساندة الحزب له واتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عنه في حالة تعرضه لاعتداء أو متابعة بسب قيامه بمهمة حزبية
- ترشيح أعضاء الحزب للاستشارات الانتخابية وفق مقتضيات القسم الخامس من هذا النظام
- أن يرشحوا من طرف أعضاء الحزب للاستشارات الانتخابية وفق مقتضيات القسم الخامس من هذا النظام
- ترشيح أعضاء الحزب للمهام الحزبية حسب المقتضيات المنصوص عليها في النظام الداخلي للحزب وفي المقررات التنظيمية الصادرة عن الهيئات المخولة.
- الاستقالة من الحزب أو من هيئاته أو من المسؤولية

المادة ١١: بالإضافة إلى الحقوق الواردة في المادة ١٠ أعلاه يحق للأعضاء العاملين أن يرشحوا من طرف أعضاء الحزب للمسؤوليات الحزبية حسب المقتضيات المنصوص عليها

المادة ١٢: يلتزم الأعضاء العاملون والمشاركون بالواجبات التالية :

- الالتزام بمبادئ الحزب والتحلي بقيمه والانضباط لقرارات هيئاته
- الالتزام بالنظامين الأساسي والداخلي
- ألا يتقلدوا أي منصب سامي إلا بموافقة الأمانة العامة
- ألا يربطوا أي علاقة سياسية رسمية مع أي جهة أجنبية بصفتهم الحزبية إلا بقرار من الأمانة العامة آو بقرار من تفوض من هيئات الحزب
- العمل على إنجاز برامج الحزب وتنفيذ المهام التي يكلفون بها
- أداء الواجبات المالية المحددة في النظام الداخلي للحزب
- المواظبة على حضور الاجتماعات والأنشطة التي يدعون إليها أو اجتماعات الهيئات الحزبية التي ينتمون إليها

الفصل الرابع : فقدان العضوية في الحزب
المادة١٣: تفقد العضوية في الحزب بأحد الأسباب التالية :
- فقدان الأهلية القانونية
- الإقالة أو الاستقالة وفق المقتضيات الواردة في القسم الرابع بعده

القسم الثالث : هيئات الحزب

الباب الأول : مقتضيات خاصة

الفصل الأول : الهيكلة ونسبة الشباب والنساء ضمن الهيئات وتولي المسؤولية

المادة ١٤: تقوم هيكلة الحزب على الأسس التالية :

- وحدة التنظيم والمقصود أن الحزب بنية واحدة تنتظم التخصصات فيها على شكل هيئات وظيفية
- اعتماد الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج
- التداول على المسؤولية بما يسمح بتجدد المسؤولين وتكوينهم والاستفادة من طاقات الحزب
- التعاقد وذلك بإرساء النهج التعاقدي على أساس برامج عمل بين المسؤولين والهيئات التنفيذية والهيئات ذات الاختصاص الرقابي
- تعزيز موقع المرأة والشباب داخل الهيئات المنتخبة للحزب
- اللامركزية واللاتمركز في تسيير شؤون الحزب
- الوظيفية في تشكيل الهيئات وتحديد المسؤوليات على أساس القيام بالوظائف الأساسية للحزب لتكون الهيكلة الجغرافية داعمة للهيكلة الوظيفية

المادة١٥: تخصص للنساء نسبة لا تقل عن خمسة عشر بالمئة وللشباب الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة نسبة مثلها من عدد مقاعد المؤتمر الوطني والمجلس الوطني والأجهزة المسيرة للحزب عند توفر هذه النسبة في الهيئات الناخبة .
المادة ١٦: لا يمكن لعضو أن يتولى إحدى المسؤوليات الآتية لثلاث ولايات متتالية :
- الأمين العام
- رئيس المجلس الوطني
- الكاتب الجهوي
- الكاتب الإقليمي

الفصل الثاني :
الرئيس المؤسس للحزب والرئيس الشرفي للمجلس الوطني
- المادة ١٧: الدكتور عبد الكريم الخطيب هو الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية
- المادة ١٨: الرئيس المؤسس هو الرئيس العام الشرفي لجميع هيئات الحزب الوطنية والمركزية
المادة١٩- الاستاذ بنعبدالله الوكوتي هو الرئيس الشرفي للمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية
- المادة ٢٠: الرئيس الشرفي هو الرئيس العام الشرفي للمجلس الوطني ومكتبه

الفصل الثالث : تصنيف هيئات الحزب
المادة٢١ : تصنف هيئات الحزب كما يلي :
-الهيئات الوطنية
-الهيئات المركزية
- الهيئات المحلية

الباب الثاني :

الهيئات الوطنية
المادة ٢٢: الهيئات الوطنية للحزب هي :
-المؤتمر الوطني
- المجلس الوطني
- الأمانة العامة
- اللجنة الوطنية

الفصل الأول :
المؤتمر الوطني
المادة ٢٣: يتكون المؤتمر الوطني من أعضاء المجلس الوطني ومندوبين عن الفروع الإقليمية وممثلين عن التنظيمات الموازية للحزب وفق مسطرة ينظمها المجلس الوطني
المادة ٢٤: المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة تقريرية في الحزب وتتحدد صلاحياته فيما يأتي :- المصادقة على البرنامج العام للحزب وتعديله عند الاقتضاء
- المصادقة على النظام الأساسي للحزب وتعديله عند الاقتضاء
- تحديد توجهات الحزب للمرحلة اللاحقة
- تقويم حصيلة أداء الحزب بين دورتين عاديتين للمؤتمر
- انتخاب الأمين العام للحزب بالاقتراع السري كل أربع سنوات
- انتخاب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع السري وفق مقتضيات المادة ٢٧ بعده
- اتخاذ قرار الاندماج مع حزب آخر بأغلبية أعضائه

المادة ٢٥: ينعقد المؤتمر الوطني بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من المجلس الوطني أو بقرار من الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها.
المادة٢٦: تتولى رئاسة المؤتمر لجنة من أعضاء المجلس الوطني تقترحها الأمانة العامة ويصادق عليها هذا الأخير ، ويرأس اللجنة الرئيس المؤسس أو من ينوب عنه وفي حالة تعذر ذلك تختار اللجنة من بين أعضائها رئيسا

الفصل الثاني :
المجلس الوطني
المادة ٢٧: يتكون المجلس الوطني من أعضاء الأمانة العامة الحالية وأعضاء الأمانة المنتهية ولايتها والكتاب الجهويين والكتاب الإقليميين وممثلين عن الهيئات الموازية وفق مسطرة تصدر عن المجلس الوطني ومائة عضو ينتخبهم المؤتمر الوطني وعشرين عضوا مضافا على الأكثر تقترحهم الأمانة العامة ويصادق عليهم المجلس الوطني
المادة ٢٨: المجلس الوطني هو اعلي هيئة تقريرية بعد المؤتمر الوطني وتتحدد صلاحياته فيما يأتي :
-التقويم السنوي لأداء الحزب
- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الأمانة العامة
- المصادقة على النظام الداخلي للحزب
- اعتماد مسطرة العضوية في المؤتمر الوطني وبرنامجه ومسطرة انعقاده
- المصادقة على جداول أعمال الدورات العادية للمؤتمر الوطني
- ذ القرار فيما يتعلق بالمشاركة في الحكومة أو الخروج منها ومساطر الترشيح للمناصب السامية

- اتخاذ قرار الاتحاد أو الانضمام لاتحاد أحزاب سياسية
- التعبير عن المواقف السياسية التي تتطلبها المرحلة
- انتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتبه كل أربع سنوات
- انتخاب النائب الأول والثاني والثالث للأمين العام
- انتخاب بقية أعضاء الأمانة العامة
- اعتماد مساطر اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية ومساطر انتخاب مسؤولية

المادة ٢٩: ينعقد المجلس الوطني بصفة عادية كل سنة وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو بدعوة من مكتبه بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

المادة ٣٠: يتكون مكتب المجلس الوطني من الرئيس الشرفي ورئيسه ونائبه وثلاثة إفراد ينتخبهم المجلس من بين أعضائه ويمكن للمكتب إضافة عضوين على الأكثر

المادة ٣١: يسهر مكتب المجلس الوطني على تحضير دورات المجلس وتسيير أشغاله

الفصل الثالث :

الأمانة العامة

المادة ٣٢: تتكون الأمانة العامة من الرئيس المؤسس والأمين العام والرئيس الشرفي للمجلس الوطني ورئيس المجلس الوطني وثلاثة نواب للأمين العام ورئيس الفريق البرلماني واثني عشر عضوا منتخبين في المجلس الوطني وسبعة أعضاء مضافين على الأكثر.

المادة ٣٣: الأمانة العامة هي أعلى هيئة تنفيذية في الحزب، وهي مسؤولة أمام المؤتمر الوطني والمجلس الوطني عن تنفيذ قراراتهما وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي :-السهر على تدبير شؤون الحزب سياسيا وتنظيميا وإداريا وماليا

- إعداد مشاريع البرامج السنوية لعرضها على المجلس الوطني من أجل المصادقة
- اقتراح جداول أعمال دورات المجلس الوطني
- رسم سياسة العلاقات العامة والسهر على تفعيلها ومتابعتها
- تنمية الموارد البشرية والمادية للحزب
- تحويل الاعتمادات المالية وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للحزب
- اعتماد اللوائح الداخلية لتنظيم عملها وتنظيم عمل الهيئات المركزية للحزب واللجنة الوطنية والمصادقة على اللوائح الداخلية المماثلة للهيئات الجهوية
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية حسب مقتضيات المادتين ١٨و٨٢ بعده
- المادة ٣٤: تنعقد الأمانة العامة بصفة عادية مرة كل أسبوع وبصفة استثنائية بقرار منها أو بدعوة من الرئيس المؤسس أو الأمين العام أو بطلب من نصف أعضائها على الأقل

المادة ٣٥: تتحدد صلاحيات الأمين العام فيما يلي :

-السهر على السير العادي للحزب
- رئاسة الأمانة العامة للحزب
- تمثيل الحزب لدى الهيئات الخارجية وأمام المحاكم والإدارات والمؤسسات العمومية
- رئاسة جلسة المجلس الوطني المنعقدة لانتخاب رئيسه
- اقتراح أعضاء الأمانة العامة لانتخابهم في المجلس الوطني
- هو الناطق الرسمي باسم الحزب والأمر بالصرف
- يتولى نواب الأمين العام مهامه بالنيابة حسب ترتيبهم ويمكن للأمين العام أن يكلف أحدهم بمهمة خاصة
- الفصل الرابع :

اللجنة الوطنية

المادة٣٦: تتكون اللجنة الوطنية من الكتاب الجهويين ورؤساء الهيئات الموازية واللجان الوظيفية المركزية ويرأسها الأمين العام أو من يفوضه

المادة ٣٧: تتحدد صلاحيات اللجنة الوطنية فيما يأتي :

-التنسيق والتواصل
- متابعة الحزب بالجهات
- متابعة تنفيذ قرارات الأمانة العامة وتقديم الاستشارة لها

المادة ٣٨: تنعقد اللجنة الوطنية بصفة عادية مرة كل شهرين وبصفة استثنائية بدعوة من الأمين العام

الباب الثالث:
الهيئات المركزية
الفصل الأول :
اللجان الوظيفية
المادة ٣٩: اللجان الوظيفية هي لجان مركزية تحدثها الأمانة العامة تحت مسؤوليتها وتتكلف بوظيفة من وظائف الحزب
الفصل الثاني :
اللجان الموضوعاتية
المادة ٤٠: اللجان الموضوعاتية هي لجان مركزية متخصصة تحدثها الأمانة العامة تحت مسؤوليتها وتتحدد مهامها في تتبع وتقييم السياسات العمومية المتبعة في مجال اختصاصها وإعداد الدراسات والاقتراحات بشأنها

الباب الرابع :
الهيئات المجالية
المادة ٤١: تتحدد الهيئات المجالية فيما يلي :
-الهيئات الجهوية
- الهيئات الإقليمية
- الهيئات المحلية

الفصل الأول :
الهيئات الجهوية
المادة ٤٢:تتحدد الهيئات الجهوية فيما يلي :
-المؤتمر الجهوي
- الكتابة الجهوية
- اللجنة الجهوية
- المجلس الجهوي

الفرع الأول : المؤتمر الجهوي
المادة ٤٣:يتكون المؤتمر الجهوي من الكتابة الجهوية الحالية وأعضاء الكتابة الجهوية المنتهية ولايتها وبرلمانيي الحزب ومنتخبيه الجهويين وأعضاء المجلس الوطني المقيمين بالجهة والكتاب الإقليميين ونوابهم ومندوبين من الأعضاء العاملين عن عمالات وأقاليم الجهة

المادة ٤٤: المؤتمر الجهوي هوأعلى هيئة تقريرية على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياته فيما يلي -تقويم حصيلة أداء الهيئات الجهوية بالحزب
- انتخاب الكاتب الجهوي وبقية أعضاء الكتابة الجهوية مرة كل أربع سنوات

المادة ٤٥:-ينعقد المؤتمر الجهوي تحت رئاسة الأمين العام أو من يفوضه بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو باقتراح من الكتابة الجهوية المعنية ومصادقة الأمانة العامة أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل

الفرع الثاني : الكتابة الجهوية

المادة ٤٦: تتكون الكتابة الجهوية من الكاتب الجهوي وأعضاء منتخبين في المؤتمر الجهوي ومن أعضاء مضافين

المادة ٤٧: الكتابة الجهوية هي هيئة تنفيذية تتكلف بتسيير الحزب وتنظيم عمله على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي :-وضع البرامج والخطط بناء على البرنامج العام للهيئات العليا للحزب
- تدبير العلاقات العامة
- اتحاد المواقف اللازمة من المستجدات الجهوية في إطار توجهات الحزب
- السهر على تفعيل أداء الحزب
- تنمية الموارد البشرية والمادية للحزب
- متابعة أداء المنتخبين الجهويين للحزب وفي الغرف المهيكلة جهويا
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية وفق مقتضيات المادتين ٨١و٨٢ بعده

: الفرع الثالث : اللجنة الجهوية

المادة ٤٨:تتكون اللجنة الجهوية من أعضاء الكتابة الجهوية والكتاب الإقليميين بالجهة ويرأسها الكاتب الجهوي
المادة ٤٩: تتحدد صلاحيات اللجنة الجهوية فيما يلي : -التنسيق والتواصل داخل الجهة وبين المركز والفروع الإقليمية
: تقديم الاستشارة للكتابة الجهوية
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات المركزية والوطنية والجهوية

الفرع الرابع : المجلس الجهوي

المادة ٥٠: يتكون من أعضاء اللجنة الجهوية وبرلمانيي الحزب ورؤساء الجماعات المحلية بالجهة والمنتخبين الجهويين للحزب ومن فعاليات جهوية تختارها الكتابة الجهوية في حدود٢٠ % من أعضائه ويرأسه الكاتب الجهوي أو من ينوب عنه .ينعقد مرة كل سنة ويقوم بيانا بهذا الشأن

الفصل الثاني :

الهيئات الإقليمية

المادة ٥١: تتحد الهيئات الإقليمية فيما يلي :
- المؤتمر الإقليمي
- الكتابة الإقليمية
- اللجنة الإقليمية

الفرع الأول : المؤتمر الإقليمي

المادة ٥٢: يتكون المؤتمر الإقليمي من الكتابة الإقليمية الحالية وأعضاء الكتابة الإقليمية المنتهية ولايتها وبرلمانيي الحزب ومنتخبيه الإقليميين وأعضاء المجلس الوطني المقيمين بالعمالة أو الإقليم والكتاب المحليين ونوابهم ومندوبين عاملين عن الفروع المحلية

المادة ٥٣: المؤتمر الإقليمي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الإقليم أو العمالة وتتحدد صلاحياته فيما يأتي :-تقويم حصيلة أداء الهيئات الإقليمية والمحلية للحزب

المادة ٥٤:-ينعقد المؤتمر الإقليمي تحت رئاسة الكاتب الجهوي أو من يفوضه بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الجهوية أو باقتراح من الكتابة الإقليمية المعنية ومصادقة الكتابة الجهوية أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل

الفرع الثاني : الكتابة الإقليمية
المادة ٥٥: تتكون الكتابة الإقليمية من الكاتب الإقليمي وأعضاء منتخبين في المؤتمر الإقليمي ومن أعضاء مضافين

المادة ٥٦: الكتابة الإقليمية هيئة تنفيذية تتكلف بتسيير الحزب وتنظيم عمله على صعيد العمالة أو الإقليم وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي :-
وضع البرامج والخطط بناء على البرنامج العام للهيئات العليا للحزب
- تدبير العلاقات العامة
- اتخاذ المواقف اللازمة من المستجدات الإقليمية وفق توجهات الحزب
- السهر على تفعيل أداء الحزب
- تنمية الموارد البشرية والمادية للحزب
- متابعة أداء برلمانيي الحزب ومنتخبيه الإقليميين وفي الغرف المهنية المهيكلة إقليميا
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية وفق مقتضيات المادتين ٨١و٨٢ بعده

الفرع الثالث : اللجنة الإقليمية
المادة ٥٧: تتكون اللجنة الإقليمية من أعضاء الكتابة الإقليمية والكتاب المحليين بالإقليم أو العمالة ويرأسها الكاتب الإقليمي
المادة ٥٨: تتحدد صلاحيات اللجنة الإقليمية فيما يأتي :-التنسيق والتواصل داخل الإقليم وبين الجهة والفروع المحلية
- تقديم الاستشارة للكتابة الإقليمية
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات الوطنية والمركزية والجهوية والإقليمية

الفصل الثالث : الهيئات المحلية

المادة ٥٩: تتحدد الهيئات المحلية فيما يأتي :
-المؤتمر المحلي
- الكتابة المحلية

الفرع الأول : المؤتمر المحلي

المادة ٦٠: يتكون المؤتمر المحلي من كافة الأعضاء العاملين والمشاركين بالجماعة المحلية أو المقاطعة
المادة ٦١: المؤتمر المحلي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الجماعة المحلية أو المقاطعة وتتحدد صلاحياته كما يلي :
-تقويم حصيلة أداء الحزب على المستوى المحلي
- انتخاب الكاتب المحلي وبقية أعضاء الكتابة المحلية مرة كل أربع سنوات

المادة ٦٢: ينعقد المؤتمر المحلي تحت رئاسة الكاتب الإقليمي أو من يفوضه بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الإقليمية أو بطلب من الكتابة المحلية ومصادقة الكتابة الإقليمية أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل

الفرع الثاني :الكتابة المحلية

المادة ٦٣: تتكون الكتابة المحلية من الكاتب المحلي وأعضاء منتخبين في المؤتمر المحلي
ومن أعضاء مضافين

-المادة ٦٤: الكتابة المحلية هيئة تنفيذية تتكلف بتسيير الحزب وتنظيم عمله على صعيد الجماعة المحلية أو المقاطعة وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي :

-وضع البرامج والخطط بناء على البرنامج العام للهيئات العليا للحزب
- تدبير العلاقات العامة
- اتحاد المواقف اللازمة من المستجدات المحلية وفق توجهات الحزب
- السهر على تفعيل أداء الحزب
- تنمية الموارد البشرية والمادية للحزب
- متابعة أداء المتخبين المحليين للحزب

باب فريد : الهيئات الموازية
المادة ٦٥ : يمكن للأمانة العامة إحداث هيئات موازية للحزب تعمل تحت إشرافها باقتراح منها ومصادقة المجلس الوطني

القسم الرابع : الاستقالة والقواعد الانضباطية

الباب الأول :
الاستقالة والإقالة من الحزب
المادة ٦٦: يجب على العضو المستقيل من الحزب أو المنسحب منه مؤقتا ما يلي :-تقديم كتاب في الموضوع لرئيس اعلي هيئة تنفيذية هو عضو فيها وإذا لم يكن عضوا في أي هيئة تنفيذية تقدم الاستقالة للكاتب الإقليمي المعتمدة عضويته لديه
-إرجاع الوثائق وممتلكات الحزب التي في عهدته
- تسوية الوضعية المالية مع الحزب
المادة ٦٧: -تتم إقالة العضو من الحزب باقتراح من الهيئة المعنية ومصادقة الهيئة العليا
- تتم إقالة عضو المجلس الوطني من الحزب باقتراح من الأمانة العامة ومصادقة المجلس الوطني
الباب الثاني:
القواعد الانضباطية

الفصل الأول :
الهيئات الانضباطية
المادة ٦٨: تتولى الاختصاص الانضباطي في الحزب كل من هيئة التحكيم والأمانة العامة والكتابات الجهوية والكتابات الإقليمية والكتابات المحلية
المادة٦٩: تتكون هيئة التحكيم من الرئيس المؤسس رئيسا ورئيس المجلس الوطني نائبا له والرئيس الشرفي للمجلس الوطني وخمسة أعضاء آخرين يقترحهم مكتب المجلس ويصادق المجلس الوطني على كل واحد منهم بأغلبية الحاضرين
-المادة ٧٠:يشترط في أعضاء هيئة التحكيم الخمسة الآخرين ألا يكونوا أعضاء في الأمانة العامة
المادة٧١:تختص هيئة التحكيم بالنظر :-ابتداء وانتهاء في القضايا التي تحيلها عليها الأمانة العامة
-استئنافا و انتهاء في الطعون المرفوعة إليها بخصوص القرارات الانضباطية التي أصدرتها الأمانة العامة
المادة٧٢:تنعقد هيئة التحكيم بدعوة من رئيسها أونائبه
المادة٧٣:تختص الأمانة العامة بالبث:-ابتداء في المخالفات التي فيها مساس بمبادئ الحزب ووحدته وتوجهاته العامة وفي النزاعات التي تكون الكتابات الجهوية طرفا فيها وفي حالة تجميد عضوية أحد أعضاء المجلس الوطني في الحزب أوإقالته منه

-في طلبات التظلم المرفوعة إليها بخصوص القرارات الانضباطية الصادرة عن الكتابات الجهوية
المادة٧٤: تبت الكتابات الجهوية والإقليمية والمحلية في حدود مجال كل منها :-ابتدائيا في المخالفات التي يقع فيها أعضاء الحزب وفي النزاعات التي تكون الهيئات الأدنى مباشرة طرفا فيها
-في طلبات التظلم المرفوعة إليها بخصوص القرارات الانضباطية الصادرة عن الهيئات الأدنى منها مباشرة

الفصل الثاني :
تحديد المخالفات والجزاءات
المادة ٧٥: يعتبر مخالفة ارتكاب أحد الأفعال الآتية :- المساس بمبادئ الحزب أو توجهاته العامة
- الإخلال بالمسؤولية الحزبية أو بالمسؤوليات التي يتولاها الأعضاء بصفتهم الحزبية
- الإخلال بسير مؤسسات الحزب وانتهاك مداولاتها وعدم الانضباط لقراراتها
- عدم أداء الواجبات المالية للحزب
- الاستمرار في التغيب عن الاجتماعات بدون عذر مقبول
- الوقوع في ممارسات تمس الآداب العامة أو تخل بالأخلاق الحسنة
المادة ٧٦: -تحد الجزاءات الانضباطية فيما يلي :
-التنبيه
-الإنذار
- المنع من حق التصويت والتداول ضمن الهيئات
- القهقرة في العضوية
- الإقالة من المسؤولية أو من عضوية هيئة في الحزب
- تجميد العضوية لمدة لا تزيد عن السنة
-الإقالة من الحزب

المادة ٧٧:-يتعرض العضو كلما ارتكب إحدى المخالفات المشار إليها في المادة ٧٥ أعلاه لمتابعة انضباطية أمام الهيئة الانضباطية المختصة

القسم الخامس :طريقة اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية

المادة ٧٨:-يختار المرشحون لمختلف الاستشارات الانتخابية وفق ثلاث مراحل : مرحلة الاقتراح ومرحلة الترشيح ومرحلة التزكية

الفصل الأول :مرحلة الاقتراح
المادة ٧٩:تتألف هيئة تسمى هيئة الاقتراح وتتكون من أعضاء الحزب الناخبين برسم الاستشارات الانتخابية موضوع الاقتراح
-تتولى هيئة الاقتراح اقتراح لائحة موسعة للمرشحين حسب مقتضيات المادة ٨٢بعده
الفصل الثاني : مرحلة الترشيح

المادة ٨٠:تتألف هيئة تسمى هيئة الترشيح وتتكون من أعضاء منتخبين من هيئة الاقتراح وأعضاء من الهيئة التنفيذية المشرفة على هيئة الاقتراح
تتولة هيئة الترشيح ترشيح منتخبي الحزب بناء على اللائحة الموسعة للمرشحين التي أفرزتها مرحلة الاقتراح وذلك حسب مقتضيات المادة ٨٢ بعده

الفصل الثالث :مرحلة التزكية

المادة ٨١: تتولى الأمانة العامة التزكية بالنسبة لانتخابات البرلمانية وتتولى الهيئات التنفيذية المجالية المعنية التزكية بالنسبة للانتخابات الجماعية والمهنية حسب مقتضيات المادة ٨٢ بعده

الفصل الرابع : مقتضيات عامة

المادة ٨٢: تصدر عن المجلس الوطني مسطرة تحدد صيغ تطبيق مقتضيات الفصول الثلاثة الأولى من القسم الخامس من هذا النظام

القسم السادس: مالية الحزب

الفصل الأول :
الموارد المالية للحزب
المادة ٨٣: تتحدد الموارد المالية للحزب فيما يلي
-واجبات انخراط الأعضاء
- دعم الدولة
- الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية
- العائدات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب
الفصل الثاني:
النفقات
المادة ٨٤:توجه الموارد المالية للحزب لتحقيق أهدافه
- توقع مختلف الوثائق المالية والشيكات والمستندات البنكية توقيعا مزدوجا من قبل الأمين العام أو نائبه من جهة والمسؤول المالي الوطني أو نائبه من جهة أخرى
- توقع الوثائق المالية والشيكات والمستندات البنكية توقيعا مزدوجا من قبل الكتاب الجهويين و الإقليميين والمحليين أو نوابهم من جهة والمسؤولين الماليين الجهويين والإقليميين والمحليين أو نوابهم من جهة أخرى

الفصل الثالث :
التملك والبيع والشراء
المادة ٨٥: للحزب حق التملك والبيع والشراء والبيع والقيام بكل التصرفات حسب القوانين الجاري بها العمل

الفصل الرابع :

الهيئة المكلفة بمراقبة مال الحزب
المادة ٨٦: ينتخب المجلس الوطني في أول دورة بعد المؤتمر الوطني ولفترة انتدابية بين دورتين عاديتين للمؤتمر الوطني لجنة من بين أعضائه غير أعضاء في الهيئات التنفيذية للحزب تسمى لجنة مراقبة مالية الحزب
المادة ٨٧: تختص لجنة مراقبة مالية الحزب فيما يلي :-مراقبة الحسابات المالية للحزب
- القيام بالافتحاص المالي لهيئات الحزب عند الاقتضاء
- تدقيق الحسابات التي يتضمنها التقرير المالي الذي تعده الأمانة العامة لعرضه على المؤتمر الوطني
-تهيئ اللجنة تقريرا سنويا عن حصيلة عملها ترفعه للمجلس الوطني مرفقا بتقرير لخبير محاسب مسجل في جدول الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين يشهد بصحة الحسابات

القسم السابع :مقتضيات عامة

المادة ٨٨: باستثناء ما نص عليه هذا النظام الأساسي تنعقد جميع هيئات الحزب بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بمن حضر
المادة ٨٩: يمكن لأي هيئة في الحزب أن تعفي من عضويتها من تغيب عن اجتماعاتها ثلاث مرات متتالية بدون عذر مقبول
المادة٩٠: يمكن للحزب أن يعتمد تمثيليات له في الخارج
المادة ٩١: يوجد المقر المركزي للحزب بمدينة الرباط ويمكن نقله منها بقرار من المجلس الوطني
المادة ٩٢: يمكن حل الحزب بقرار للمؤتمر الوطني المنعقد في دورة استثنائية وبأغلبية ثلثي أعضائه و وينص على المؤسسة التي تحول لها ممتلكات الحزب
المادة٩٣: تختص الأمانة العامة بصلاحية تفسير مواد هذا النظام الأساسي

المادة ٩٤:يشرع في تنفيذ هذا النظام الأساسي بعد مصادقة المؤتمر الوطني الاستثنائي عليه بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٦

الملحق الرابع : هيكلة الحزب

اللجان :
- لجنة المرأة والأسرة
- جمعية المنتخبين
-شبيبة العدالة والتنمية
- علاقات خارجية
- إعلام وتواصل
- منتدى تنمية
- هيئة المحامين
- منتدى سياسي
- فضاء مهنيين

# المراجع :

## مراجع الفصل التمهيدي :


١ – لسان العرب لأبن منظور
٢ – حسين فضل الله " خطاب الإسلاميين والمستقبل " ص٢٠
٣ – صلاح الدين الجورشي مقال في كتاب " الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية " إعداد وتقديم فهد النفيسي ط١ مكتبة مدبولي ص٢١٩
٤-عمر احرشان في " أضواء على المشروع المجتمعي لجماعة العدل والإحسان" ٢٠٠٤ ص١٦
٥ –مجلة نوافذ مصطفى المعتصم ص٩٤ العدد٥ أكتوبر ١٩٩٩
٦ –جريدة النبأ العدد٢٣ سنة١٩٩٨
٧ -٨ - نفس المرجع السابق
٩ –محمد ظريف في " الإسلام السياسي في الوطن العربي " ط١ ١٩٩١ ص٧٣
١٠ – عبد السلام ياسين في " الإسلام والقومية العلمانية" ص٢١
١١ –حسين فضل الله مقال في " المنطلق" عدد ١٠٦ ١٩٩٤ ص١٠ نقلا عن كتاب " أضواء على المشروع المجتمعي لجماعة العدل والإحسان" عمر احرشان

١٢ – عبد السلام ياسين " الإسلام والقومية العلمانية " ص١٢١


## مراجع الفصل الأول :


١٣- محمد ضريف "الإسلاميون المغاربة حسابات السياسة في العمل الإسلامي" ص ١٠٢
١٤- نفس المرجع ص ١٠٢
١٥- نفس المرجع ص١٠٣
١٦- محمد ضريف " الإسلام السياسي في المغرب " ص٢٧٥
١٧ – نفس المرجع ص ٢٦٧-٢٦٩
١٨- جريدة الزمن العدد ٦٣ سنة ١٩٩٦ ص ٨
١٩- نفس المرجع نفس الصفحة
٢٠- نفس المرجع نفس الصفحة
٢١- جريدة الزمن العدد ٧١ ص ٩ لسنة ١٩٩٧
٢٢ – المستقلة العدد ١١٨ ١٢ غشت ١٩٩٦
٢٣- ميثاق حركة التوحيد والإصلاح ص١٠ طبعة ١٩٩٨
٢٤- نفس المرجع ص ١٠
٢٥ – نفس المرجع ص ١١
٢٦- نفس المرجع ص١٢
٢٧- نفس المرجع ص١٣
٢٨- نفس المرجع ص١٤
٢٩- نفس المرجع ص١٥-١٦

٣٠- نفس المرجع ص١٧
٣١- نفس المرجع ص١٨
٣٢- نفس المرجع ص٢٠
٣٣- نفس المرجع ص٢٢
٣٤- نفس المرجع ص٢٣
٣٥- نفس المرجع ص٢٤
٣٦- نفس المرجع ص٢٥
٣٧- نفس المرجع ص٢٦
٣٨- نفس المرجع ص٢٨
٣٩- نفس المرجع ص٢٩
٤٠- نفس المرجع ص ٢٩-٣٠
٤١- نفس المرجع ص٣٠
٤٢- نفس المرجع ص٣١
٤٣- نفس المرجع ص٣٢
٤٤- نفس المرجع ص٣٣
٤٥- نفس المرجع ص ٣٤
٤٦- نفس المرجع ص٣٤
٤٧- نفس المرجع ص ٣٥
٤٨- نفس المرجع ص٣٦
٤٩- نفس المرجع ص٣٧
٥٠- نفس المرجع ص٣٧
٥١- نفس المرجع ص٣٨
٥٢- نفس المرجع ص٣٨
٥٣-الرؤية السياسية لحركة التوحيد والإصلاح طبعة ٢٠٠٢
٥٤- نفس المرجع ص٤٢
٥٥- نفس المرجع ص٤٣
٥٦- نفس المرجع ص٤٥
٥٧- نفس المرجع ص٤٦-٤٧
٥٨- نفس المرجع ص٤٧
٥٩- نفس المرجع ص٤٨-٤٩
٦٠- عبد الإله بن كيران : "الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج"، مرجع سابق ص ٧٠
٦١- عبد الإله بن كيران : "الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج"، مرجع سابق ص ٧٠
٦٢- حوار مع د.أحمد الريسوني مع "قدس برس" المنشور بجريدة "التجديد" عدد ٣١ بتاريخ ٢٥ غشت ١٩٩٩
٦٣-الرؤية السياسية للإصلاح والتوحيد ص ٥٠-٥١ طبعة ٢٠٠٢
٦٤- نفس المرجع ص٥١
٦٥- نفس المرجع ص٥١
٦٦- محمد يتيم " عناصر في منهج العمل النقابي والسياسي من منظور حضاري " ص ٦١
٦٧-نفس المرجع نفس الصفحة
٦٨- نفس المرجع ص٥٩
٦٩- نفس المرجع ص٥٧-٥٨
٧٠- نفس المرجع ص٥٨
٧١-نفس المرجع نفس الصفحة
٧٢- نفس المرجع نفس الصفحة
٧٣- نفس المرجع نفس الصفحة
٧٤- نفس المرجع ص٦١
٧٥- جريدة الراية العدد ١٥ ١٠فبراير ١٩٩٢
٧٦- المسالة الأمازيغية قضايا وآراء منشورات جمعية سوس العالمةص٤٠

٧٧- نفس المرجع ص ٦٠

# مراجع الفصل الثاني


٧٨- نشرة داخلية للبديل الحضاري : نظريات الأحزاب السياسية صلاح بنيوف مكتب فرع فاس
٧٩-نفس المرجع السابق
٨٠- مطبوع جامعي " القانون الدستوري والمؤسسات السياسية " ذ .احمد حضراني كلية الحقوق مكناس
٨١-نفس المرجع السابق
٨٢-الأحزاب السياسية في المغرب ١٩٣٤-١٩٩٩ د محمد ضريف ص ٢٩٨
٨٣-محمد ضريف " الدين والسياسة في المغرب" طبعة ٢٠٠٠ص ١٢٠
٨٤- الأحزاب السياسية في المغرب ١٩٣٤-١٩٩٩ د محمد ضريف ص ٣٠٠
٨٥-نفس المرجع السابق
٨٦-مادة ٥ من القانون الأساسي لحزب التجديد الوطني
٨٧- الأحزاب السياسية في المغرب ١٩٣٤-١٩٩٩ د محمد ضريف ص ٣٠٢
٨٨-موقع www.islamismscope.com

٨٩- " البرنامج الانتخابي حزب العدالة والتنمية،ص: ١٨ .

٩٠- " الورقة المذهبية لحزب العدالة والتنمية : البرنامج العام " ، ، ص : ٣٧ .

٩١- " البرنامج الانتخابي : نحو مغرب أفضل ؛ أصالة ، سيادة ديمقراطية ، عدالة ، تنمية ، من أجل نهضة شاملة "، مرجع سابق، ص : ١٨ .

٩١- يؤكد مصطفى الرميد أن هاجس البحث عن " الأمان الحزبي " من شأنه أن يعيق قيام الحزب بوظائفه الأساسية التي انبنى عليها مشروعه ، والتي ينبغي أن تتأسس في هذه المرحلة على أربع وظائف: أولها؛ تتمثل في الدفاع عن الهوية الإسلامية والعربية بالمغرب ، وهوما سيجعل المشروع ورموزه في مواجهة الفرانكفونية والعلمانية .. وهذه جهات لها نفوذها ومواقعها ، ولها أيضا أنيابها . وثانيها ؛وظيفة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا سيجعل مشروع الحزب في مواجهة المخزن بمختلف مكوناته . وثاثها ؛ وظيفة التخليق ومحاربة الفساد ، وهو ما سيجعل المشروع وحامليه في مواجهة دوائر الفساد مباشرة . ورابعها ؛ الانتصار لقضايا الأمة ، وتحديدا رفض التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ، وما سوف يترتب على ذلك من اصطدام بالأخطبوط الصهيوني الموجود هنا وهناك . ولا شك أن الدفاع القوي على هذه القضايا سيجعل إسلاميي" العدالة والتنمية " يصطدمون ببعض المراكز التي توجد هنا وهناك داخل الدولة . غير أن الرميد يعتبر أن هذا الصدام لن يؤدي إلى المس بمنطق" الأمان الحزبي " لأنه لن يمس جوهر النظام وأسسه ،وجوده ؛ أي لن يكون صراعا وجوديا ، وإنما سيكون صراعا سياسيا ، والرميد لايتردد في إعلان إيمانه بالصراع السياسي بمعنى التدافع الذي قال فيه الله تعالى : " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " ٩٢- أحمد الريسوني ، نقلا عن عبد العلي حامي الدين بتصرف،" الدستور المغربي ورهان موازين القوى:الملكية ، الأحزاب ، الإسلاميون"،دفاتر وجهة نظر،عدد:(٧) ، الطبعة الأولى :٢٠٠٥ ، ص-ص:١٨٨-١٨٩ .نقلا عن موقع www.islamiscope.com

٩٣- مصطفى الرميد ، " لامصلحة للمؤسسة الملكية في تحمل أعباء السلطات التنفيذية " ، حوار أجراه أنس مزور ، أسبوعية" الأيام "،العدد : ٢٤١ ،٢٠٠٦ ، ص : ٦ .

٩٤- مصطفى الرميد، " لامصلحة للمؤسسة الملكية في تحمل أعباء السلطات التنفيذية " ، حوار أجراه أنس مزور ، نفس المرجع ،ص :٦ .

٩٥- مصطفى الرميد ، في حوار شامل أجراه عبد السلام الطويل نقلا عن موقع www.islamismcope.com

٩٦- مصطفى الرميد ، " لامصلحة للمؤسسة الملكية في تحمل أعباء السلطات التنفيذية " ، حوار أجراه أنس مزور، مرجع سابق ، ص: ٧ .

٩٧- مصطفى الرميد ،. في حوار شامل أجراه عبد السلام الطويل نقلا عن موقع www.islamismcope.com

٩٨- مصطفى الرميد ، " لامصلحة للمؤسسة الملكية في تحمل أعباء السلطات التنفيذية " ، حوار أجراه أنس مزور، مرجع سابق ، ص: ٧

٩٩- مصطفى الرميد ،. في حوار شامل أجراه عبد السلام الطويل نقلا عن موقع www.islamismcope.com

١٠٠- مصطفى الرميد ،. في حوار شامل أجراه عبد السلام الطويل نقلا عن موقع www.islamismcope.com

-١٠١ محمد يتيم ،" الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "، مرجع سابق ، ص-ص ك٥٠-٥١ .

١٠٢- محمد يتيم ،" الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "،نفس المرجع ، ص : ٥٢ .

١٠٣ محمد يتيم ،" الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "،نفس المرجع ، ص-ص ك ٣٩ ــ٤٠ .

١٠٤- محمد يتيم ،" أوراق في منهج التغيير الحضاري " ، مرجع سابق ، ص : ٤٠ .

١٠٥-. أنظر : عبد الأه بلقزيز ، " الدولة والسلطة والإيديولوجيا " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد : ، ص-ص :٦٤ ــ٦٥ وكذلك ؛ عبد السلام طويل ، " المجتمع المدني والدولة دراسة مقارنة بين النموذج الغربي والنموذج الحضاري العربي الإسلامي " ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، عدد : ٣٤ ، ص-ص : ١٥٦ ــ١٦٣ .

١٠٦- محمد يتيم ،" الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "،مرجع سابق ، ص : ٣٦ .

١٠٧- أحمد الريس ، " الحركة الإسلامية المغربية : صعود أم أفول ؟ " ، مرجع سابق ، ص :٤٥ .

١٠٨- وهو ما سجله لكاتب هذه الورقة الأستاذ محمد يتيم في حوار معه لم ينشر بعد .وهو ما شكل موضوع كتاب للأستاذ فريد الأنصاري ، " البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي " ، سلسلة " اخترت لكم " العدد : ١٩ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٣ .

١٠٩- - محمد يتيم ،" الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "، نفس المرجع ، ص : ٣٧ .

١١٠- لقد سبق لعبد الله الغروي أن أكد أن عبارة " دولة إسلامية " غير دقيقة ، ما دامت الدولة الإسلامية في حقيقتها تتماهى مع الخلافة ، معتبراً أن " الدولة الشرعية " أصح إلا أنها ، من وجهة نظره ، تحدث التباسا كبيراً لأن القارئ العادي لا يفرق بين الدولة الشرعية والخلافة ، ولذلك يستنتج أن " دولة الإسلام " أو " دولة المسلمين " أكثر حيادية ما دامت لا تحيل إلى نظام إسلامي بل إلى نظام تقام فيه شعائر الإسلام ويعيش فيه مسلمون مؤمنون. غير أن الالتباس يظل قائما ، لذلك سرعان ما يقترح عبارة " دولة سلطانية " معتبرا أنها أقرب إلى الواقع وأقل التباسا .أنظر: عبد الله العروي ، "مفهوم الدولة " ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص : ١١٩-١٢٠

١١١- أنظر نقداً عميقاً ومفصلاً للقول بغياب الشريعة الإسلامية بعد مرحلة الخلافة الراشدة في : طارق البشري ، " هل غابت الشريعة بعد عهد الراشدين؟! " ، ضمن كتاب "الوضع القانونى بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي " ، دار الشـــــروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ص-ص : ٧١-٨٤ .

١١٢-.. أنظر : عبد الله العروي ، "مفهوم الدولة " ، ص : ١١٩-١٢٠.

١١٣- محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي " مرجع سابق، ص-ص: ٣٦-٤٩ .

١١٤- محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي "نفس المرجع ، ص-ص : ٣٨ –٤٢ .

١١٥- محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي " نفس المرجع، ص: ٤٥ .

١١٦- Saâd – Eddine EL Othmani ," Cet Homme veut changer le Maroc " ,Propos recueillisPar : Mouna Lahrech et Rafik lahlou ,Version Homme ,N 46 L2006 ,p : 66 .

١١٧- محمد عابد الجابري ، ط وجهة نظر : نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر " ،مرك دراسات الوحدة العربية ،بيروت، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ص-ص : ١٠٣ –١٠٤ .

١١٨- العلمانية الجزئية تحيل إلى رؤية جزئية للواقع ( إجرائية ) لاتتعامل مع أبعاده الكلية النهائية ( المعرفية ) ، ومن ثم فهي لا تتسم بالشمول ، و تكتفي بفصل الدين عن الحقلين السياسي والاقتصادي أو ما يعبرعنه بفصل الدين عن الدولة .غير أنها لا تنفي وجود مطلقات وكليات أخلاقية أو دينية موجهة للسلوك الإنساني .لا تلغي ثنائية الوجود الإنساني ومقدرة الإنسان على التجاوز... أما العلمانية الشاملة فتعبر عن رؤية شاملة للعالم ،ذات بعد معرفي كلي ونهائي ، وهي رؤية عقلانية مادية تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية ، فهي بهذا المعنى رؤية واحدية طبيعية مادية تصفي الثنائيات فتلغي الحيز الإنساني تماما ومقدرته على التجاوز . فهي لاتكتفي بفصل الدين عن الدولة ، وإنما فصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن العالم ، أي عن كل من الإنسان والعالم ، وبإنكارها لتركيبية الإنسان ومقدرته على التجاوز تسود الواحدية المادية ، وتنزع القداسة عن العالم . أنظر : عبد الوهاب المسيري و " العلمانية تحث المجهر " ، دار الفكر ، دمشق ، ودار الفكر المعاصر ، بيروت الطبعة الأولى ،٢٠٠٠ ، ص-ص :١١٩ –١٢٢ .

١١٩- محمد يتيم ، مخطوطة الجزء الثاني من كتاب " أوراق في منهج التغيير الحضاري "، مرجع سابق . وهو هنا يستحضر اجتهادات محمد عابد الجابري في نقده للعلمانية . نقلا عن موقع www.iwlamscope.com

١٢٠- مخطوطة محمد يتيم ، الجزء الثاني من كتاب " أوراق في منهج التغيير الحضاري " ، نفس المرجع . نقلا عن موقع www.iwlamscope.com

١٢١- عبد السلام طويل ، " الدولة العربية في مهب الريح : دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون " ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ص : ١٥٣ .

١٢٢- في هذا الإطار يستخلص عبد الله العروي أن التجربة الحضارية العربية الإسلامية قد تميزت " بتساكن الدين والدولة دون أن يغير في العمق أي منهما الآخر ؛ فلم تحول الدولة الإسلام لتجعل منه دين دولة ، كما نجد ذلك في الإمبراطوريات القديمة وفي الدول الفاشية ، كما أن الإسلام لم يحول الدولة إلى مؤسسة دينية "

١٢٣- " الورقة المذهبية " مرجع سابق ، ص: ٢٨

١٢٤- Saâd – Eddine EL Othmani ," Cet Homme veut changer le Maroc " ,Op . cit , p : 68 .

١٢٥- " الورقة المذهبية "مرجع سابق ، ص: ٢٩ .و.

١٢٦- " الورقة المذهبية "نفس المرجع ، ص :٣٠ .

١٢٧- سعد الدين العثماني ، " تحديات المشاركة السياسية للحركة الإسلامية : حزب العدالة والتنمية بالمغرب نموذجا " ، مرجع سابق، ص :١٣ .

١٢٨- " الورقة المذهبية "نفس المرجع ، ص : ٣٠ .

١٢٩- أحمد الريسوني ، " الحركة الإسلامية المغربية : صعود أم أفول ؟ " ، مرجع سابق و ص : ٥٢ ..

١٣٠- محمد يتيم ، مخطوطة الجزء الثاني من كتاب " أوراق في منهج التغيير الحضاري " ، نفس المرجع .

١٣١- محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي " مرجع سابق، ص : ٨٤ .

١٣٢- " الورقة المذهبية "نفس المرجع ، ص- ص :٢٦ –٢٧ . " الورقة المذهبية "نفس المرجع ، ص- ص :٢٦ –٢٧

١٣٣- محمد يتيم ، " أوراق في منهج التغيير الحضاري " ، مرجع سابق ، ص-ص : ٥٤ – ٥٥ . ص: ٤٠ .)

١٣٤- "الورقة المذهبية"، مرجع سابق و ص-ص : ٢٨-٣١ .

١٣٥- " البرنامج الانتخابي " ، مرجع سابق ، ص : ٦ .

١٣٦- " . أنظر : محمد يتيم ، مخطوطة الجزء الثاني من كتاب " أوراق في منهج التغيير الحضاري " ، مرجع سابق . نقلا عن موقع www.islamismscope.com

١٣٧-." أنظر : نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد احمد ، " السياسات الخارجية للحركات الإسلامية "، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى : ٢٠٠ ، ص : ٩ .

١٣٨ -"الورقة المذهبية"، مرجع سابق ، ص-ص :٢١ –٢٢ .

١٣٩- "الورقة المذهبية"، نفس المرجع ، ص: ٣٣ .

١٤٠- " البرنامج الانتخابي " ، مرجع سابق ، ص :٣ .

١٤١- " البرنامج الانتخابي " ،نفس المرجع ، ص :١٣ .

١٤٢- "الورقة المذهبية"، مرجع سابق ، ص:٣٤ .

١٤٣- " البرنامج الانتخابي " ،نفس المرجع ، ص :١٥ .

١٤٤ Entretien réalisé par : B.Mokhliss , Le Reporter ,N : ، Saâd – Eddine EL Othmani 353 , p :23 .

١٤٥-" فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب: حصيلة السنوات الخمس ؛ التزام وعطاء ؛ الولاية التشريعية ٢٠٠٢/١٩٩٧ ." ، سلسلة العدالة والتنمية : ٥ ،ص-ص : ٢٥٩- ٢٨٢ .

١٤٦- مصطفى الرميد ،نقلا عن www.islamismscope.com.

١٤٧- "الورقة المذهبية"، مرجع سابق ، ص: ٣٤ .أنظر كذلك : " البرنامج الانتخابي " ،نفس المرجع ، ص :١٥.

١٤٨-" فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب: حصيلة السنوات الخمس ؛ التزام وعطاء ؛ الولاية التشريعية ٢٠٠٢/١٩٩٧ ." ، مرجع سابق و ص-ص :٢٣٢ –٢٥٨ .

١٤٩-" فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب: حصيلة السنوات الخمس ؛ التزام وعطاء ؛ الولاية التشريعية ٢٠٠٢/١٩٩٧ ."، مرجع سابق ص-ص : ٢٣٥-٢٣٦ .

١٥٠- Homme veut changer le Maroc “ ,Op . cit , Saâd – Eddine EL Othmani ,” Cet p : 64 .

١٥١- "الورقة المذهبية"، مرجع سابق ، ص : ١٨ .

١٥٢- "الورقة المذهبية"، مرجع سابق ، ص : ٢٩ .

١٥٣- ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء)(النساء ،آية:١ ) ، وقوله : ( فاستجاب لهم ربهم أني لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضكم من بعض " فهما كيانان ممتزجان لايتمايزان من حيث الطبيعة الإنسانية الجوهرية.

١٥٤- محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي " مرجع سابق، ص-ص: ٩٦-٩٨ . -

155- الدين العثماني ،" قضية المرأة ونفسية الاستبداد " ،طوب بريس ، الرباط ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ ، ص-ص : ١٩-٢٠ .

١٥٦- سعد الدين العثماني ،" قضية المرأة ونفسية الاستبداد " ،مرجع سابق، ص-ص : ٢٠-٢١ . و كذلك : محمد يتيم ، " الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي " مرجع سابق، ص :١٠٢.

١٥٨- أحمد الريسوني،"المرأة المغربية والتنمية بين الأصالة والتغريب"،أشغال اليوم الدراسي حول( مشروع الخطة الوطنية لإدماج المراة في التنمية )، مطبعة طوب بريس ، الرباط ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص: ١٦ .

١٥٩- مصطفى الرميد ،" التمكين الذاتي للنساء في المجالات القانونية والسياسية والمؤسسية "، ضمن :"المراة المغربية والتنمية بين الأصالة والتغريب" ،نفس المرجع ، ص٥٩ .

١٦٠-من المميزات التي تطبع الصراع بين الإسلاميين ، وباقي الفصائل اليسارية، أن هذا الصراع ظل منحصرا في المجال السياسي، عبر الجلسات البرلمانية التي تجسد لنا حدة الخلاف بين هذين الخصمين ، وكذلك عبر المنابر الإعلامية من صحف ومجلات وجرائد حيث أصبحنا عند تصفحنا للجرائد، نجد سجالا بين الإسلاميين واليساريين، والذي يصل أحيانا إلى حد السب والشتم بينما يبقى المجال الثقافي والفكري بعيدا ومقصيا من الصراع، مفارقة غريبة حقا ، فكان من اللازم لمس هذا التباين في المرجعية من خلال أشكال أدبية كالقصة والرواية والمسرح، كما هوسائد في بعض بلدان المشرق كمصر مثلا.فإلى أي حد حسب تعبير الأستاذ العروي تظل هذه الصيغ والأشكال التعبيرية ذات الطابع الأدبي لاتواكب

١٦١-بين التفسيرات التي يمكن إعطاءها للتطور الكبير في عدد مقاعد الإسلاميين خلال الانتخابات ٢٠٠٢ والذي وصل إلى ٤٢ مقعد أن أصبح هناك نوع من التطابق بين مستوى التمثيلية الجماهيرية وحجم المقاعد وأن التصويت المكثف على الإسلاميين بين لنا بوضوح عدم ثقة المواطن في الأحزاب السياسية وتوجسه منها لذلك فالأمل معقود من جديد على كل من السلطة والأحزاب السياسية والإسلاميين إلى ضرورة إرجاع المصداقية للعمل السياسي وإرجاع الثقة للمواطن ليحصل من جديد التآلف بين المواطن والسياسة، وأن يتجاوز المعادلة الحالية التي تصنف الأحزاب وباقي التشكيلات في مجرد كائنات بعيدة عن هموم المواطن ومتطلباته ، ولا تعبر بأي شكل عن آماله وآفاقه، فأصبح المجال مناسبا للتعبئة السياسية والإيديولوجية المضادة والتي تقوم بها التيارات الإسلامية خاصة جماعة العدل والإحسان والتيار السلفي بمختلف مكوناته

١٦٢- REMY Leveau : « Vers une fonction tribunitienne ? Dans l’Islamisme –Les dossiers de l’état du monde/.»édition la découverte.Paris 1منن

١٦٣-نقلا عن moqtadir.ifrance.com

١٦٤- خطة المرفي التنمية خير دليل على إتقان الإسلاميين لوظيفة الرقابة الأخلاقوية للحقل السياسي فقد مكنت هذه المسألة الحزب من إعادة هيكلة نفسه اجتماعيا وإعادة تعبئة مناضليه وأنصاره فقد أثارت مسألة الخطة العديد من المسيرات والمظاهرات إلا أن السؤال المطروح هوما هو مصير هذه الخطة ؟ ولماذا ظلت مجمدة ؟ وهل كانت هذه الخطة مجرد مناورة سياسية مقصودة من النظام لترميم شرعيته أم تعبير عفوي تلقائي بين تيارين تيار حداثي وتيار تقليدي.وقد أكد الملك اثر افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية البرلمانية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) في ١٠ ــ١٠-٢٠٠٣ عن عدة تغييرات في مدونة الأحوال وأهم هده التغييرات: أصبحت تسمى مدونة الأسرة وإقرار المساواة في سن الزواج بين النساء والرجال في ١٨سنة.والحضانة في ١٥سنة للجنسين والمساهمة بين الزوجين بالتساوي على السهر على رعاية الأسرة..وجعل الولاية في الزواج حقا للمرأة الرشيدة حسب اختيارها والتخلي عن مفهوم طاعة الزوج لزوجها وجعل الطلاق بيد القاضي ثم تقييد إمكانية التعدد بشروط صارمة

الفهرس

**- مقدمة** ص٣
**- فصل تمهيدي** -تحديدات مفاهيمية : ص٤
- الصحوة الإسلامية
- الحركة الإسلامية
- الدولة الإسلامية
2- مشروعية العمل الإسلامي ص٦
3- عوامل انتشار الحركة الإسلامي
-هزيمة ١٩٦٧ وفشل المشروع الناصري
-انتشار أدبيات الإخوان المسلمين
- انتصار الثورة الخمينية

**الفصل الأول : حركة التوحيد والإصلاح** ص٨
١- حركة الإصلاح والتجديد
٢- رابطة المستقبل الإسلامي
٣- حركة التوحيد والإصلاح :
في الاسم
في الدوافع
في المرتكزات
في الدوافع

-المنطلقات النظرية : - ابتغاء وجه الله والدار الآخرة ص١٢
- متابعة السنة في الاعتقاد والعمل
- الإسلام هو الهدى
- الدعوة إلى الله تعالى
- الأخو ة والموالاة
- العمل الجماعي المنظم
- الحرية والشورى
- الطاعة والانضباط
- التدرج
- المخالطة الايجابية
- التعاون على الخير

-المقاصد والأهداف: - إقامة الدين على مستوى الفرد ص١٧
- إقامة الدين على مستوى الأسرة
- إقامة الدين على مستوى المجتمع
- إقامة الدين على مستوى الدولة
-إقامة الدين على مستوى الأمة
- دعم التوجه الوحدوي في الأمة
- الإسهام في تحسين وضع المسلمين
- مناصرة القضايا العادلة
- الإسهام في نشر الإسلام

- الإسهام في بناء حضارة راشدة

مجالات العمل : - الدعوة الفردية ص٢١
- الدعوة العامة
- العمل الثقافي والفكري
- العمل العلمي والتعلمي
- المجال التربوي والتكويني
- المجال الاجتماعي والخيري
- المجال السياسي
- المجال النقابي
- المجال الإعلامي
- المجال الاقتصادي

إعلام الحركة : -موقع رياض الدعاة ص٢٣
- جريدة التجديد
- مجلة الفرقان

المشروع السياسي لحركة الإصلاح والتوحيد : ص٢٥
١- الأسس والمرتكزات
٢- المواقف
حركة التوحيد والإصلاح ومواقفها :
- المشاركة السياسية
- الملكية
- الجبهة الإسلامية
- الدولة الإسلامية
- النقابية الإسلامية
- الأمازيغية

**الفصل الثاني:حركة التوحيد والإصلاح والواجهة السياسية: حزب العدالة والتنمية ص٣٢**
- ماهية الحزب السياسي
- وظائف الحزب
- تصنيفات الأحزاب السياسية :
- معيار اديولوجي
- معيار تنظيمي

-حزب العدالة والتنمية: الأصل والمسار ص٣٤
-العلاقة بين الحزب والحركة ص٣٧
- مواقف الحزب:
- الإصلاح الدستوري
- الدولة والسلطة ومنهج التغيير الحضاري
- العلمانية
- الحداثة والتجديد
- السياسة الخارجية
- قضية الصحراء
- الصراع العربي الاسرائيلي
- المرأة

وظائف التيار الإسلامي الإصلاحي داخل الحقل السياسي ص٤٠
- شرعنة السلطة السياسية
- إعطاء دينامية جديدة للحقل السياسي
-المساهمة في التنفيس عن التذمرات الاجتماعية
- احتواء الفصائل المتطرفة
- الضبط الأخلاقوي داخل الحقل السياسي
- إظهار قدرة النظام السياسي على احتواء الإسلاميين

-الملاحق ص٥٠

الملحق الأول : القانون الاساسي لحركة التوحيد والإصلاح
الملحق الثاني : هيكلة الحركة
الملحق الثالث : القانون الأساسي للعدالة والتنمية
الملحق الرابع : هيكلة الحزب

# نبذه عن المؤلف

**نورالدين علوش كاتب وصحفي مغربي عضو اتحاد كتاب الانترنت المغرب وعضو الرابطة المغربية للصحافة الالكترونية وعضو العصبة الدوليـــــة للصحفيين الشباب**
**بالإضافة إلى أنه عضو مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث وعضو المركز الديمقراطي العربي**
**تاريخ الولادة ومكانها فاس٢٦-١١-٧٩**
**المهنة أستاذ**
**البريد الالكتروني allouch79@yahoo.com**

**سيرة إبداعية: له كتابان احدهما مطبوع عن البديل الحضاري والثاني معد للطبع ومجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة في الكثير من المواقع والجرائد والمجلات العربية والمغربية**

**-عضو الرابطة المغربية للصحافة الالكترونية**

**- عضو تجمع المدونين المغاربة**

**- عضو اتحاد كتاب الانترنت المغاربة**

**-عضو كتاب بلا حدود**